

بسم الله الرحمن الرحيم

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ

(بسم الله الرحمن الرحيم) قال الشيخ الإمام العالم العلامة شمس الدين أبو عبد الله محمد بن قاسم الشافعي تغمده الله برحمته ورضوانه آمين الحمد لله تبركا بفاتحة الكتاب لأنها ابتداء كل أمر ذي بال وخاتمة كل دعاء محجب وآخر دعوى المؤمنين في الجنة دار الثواب . أحده أن وفق من أراده من عباده للتفقه في الدين على وفق مراده وأصلى وأسلم على أفضل خلقه محمد سيد المرسلين القائل من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين وعلى آله وصحبه مدة ذكر الذاكرين وسهوا الغافلين . هذا كتاب في غاية الاختصار والتهديب وضعته على الكتاب المسمى بالتقريب ليتفهم به المحتاج من المبتدئين لفروع الشريعة والدين ويكون وسيلة لنجاح يوم الدين ونفعا لعباده المسلمين إنه سمع دعاء عباده وقريب محجب ومن قصده لا يخيب وإذا سألك عبادى عنى فإنى قريب . واعلم أنه يوجد فى بعض نسخ هذا الكتاب فى غير خطبته تسميته تارة بالتقريب وتارة بغاية الاختصار فلذلك سميته باسمين أحدهما فتح القريب المحجب فى شرح ألفاظ التقريب والثانى القول المختار فى شرح غاية الاختصار قال الشيخ الإمام أبو الطيب ويشتهر أيضا بأبى شجاع شهاب الملة والدين أحمد بن الحسين ابن أحمد الأصفهاني سقى الله ثراه صيب الرحمة والرضوان وأسكنه أعلى فرايس الجنان (بسم الله الرحمن الرحيم) أبتدى كتأى هذا والله اسم للذات الواجب الوجود والرحمن أبلغ من الرحيم (الحمد لله) هو الثناء بالجميل على جهة التعظيم (رب) أى مالك (العالمين) بفتح اللام وهو كما قال ابن مالك اسم جمع خاص بمن يعقل وليس مفردة عالما بفتح اللام لأنه اسم عام لما سوى الله والجمع خاص بمن يعقل (وصلى الله) وسلم (على سيدنا محمد النبي) وهو بالهمز وتركه إنسان أوحى إليه بشرع يعمل به وإن لم يؤمر بتبليغه فإن أمر بتبليغه فنبى ورسول أيضا والمعنى ينشئ الصلاة والسلام عليه . ومحمد علم منقول من اسم مفعول المضعف

بِوَالَيْهِ الطَّاهِرِينَ وَصَحَابِهِ أَجْمَعِينَ .

قَالَ الْقَاضِي أَبُو شُجَاعٍ أَحْمَدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ أَحْمَدَ الْأَصْفَهَانِي رَحِمَهُ
 اللَّهُ تَعَالَى : سَأَلَنِي بَعْضُ الْأَصْدِقَاءِ حَفِظْتُمْ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ أَعْمَلَ مُخْتَصَرًا
 فِي الْفِقْهِ عَلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَرِضْوَانُهُ فِي
 غَايَةِ الْإِخْتِصَارِ وَنَهَابَةِ الْإِيجَازِ لِيَقْرُبَ عَلَى الْمُتَعَلِّمِ دَرَسُهُ وَيَسْهَلَ عَلَى
 الْمُبْتَدِئِ حَفِظُهُ وَأَنْ أَكْثَرَ فِيهِ مِنَ التَّقْسِيمَاتِ وَخَصَرِ الْخِصَالِ فَأَجَبْتُهُ
 إِلَى ذَلِكَ طَالِبًا لِلثَّوَابِ رَاغِبًا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى فِي التَّوْفِيقِ لِلصَّوَابِ

والنبي بدل منه أو عطف بيان (و) على (آله الطاهرين) هم كما قال الشافعي ألقابه
 المؤمنون من بني هاشم وبني المطلب وقيل واختاره النووي أنهم كل مسلم ولعل
 قوله الطاهرين منزع من قوله تعالى ويظهركم تطهيرا (و) على (صحابته) جمع
 صاحب النبي وقوله (أجمعين) تأكيد لصحابته ثم ذكر المصنف أنه مسنول في
 تصنيف هذا المختصر بقوله (سألني بعد الأصدقاء) جمع صديق وقوله (حفظهم
 الله تعالى) جملة دعائية (أن أعمل مختصرا) هو ما قل لفظه وكثر معناه (في الفقه)
 هو لغة الفهم واصطلاح العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسبة من أدلتها
 التفصيلية (على مذهب الإمام) الأعظم المجتهد أبي عبد الله محمد بن إدريس بن
 العباس بن عثمان بن شافع (الشافعي) ولد بغزة سنة خمسين ومائة ومات (رحمة
 الله عليه ورضوانه) يوم الجمعة سلخ رجب سنة أربع ومائتين ووصف المصنف
 مختصره بأوصاف منها أنه (في غاية الاختصار ونهاية الإيجاز) والغاية والنهاية
 متقاربان وكذا الاختصار والإيجاز ومنها أنه (يقرب على المتعلم) لفروع الفقه
 (درسه ويسهل على المبتدئ حفظه) أي استحضاره على ظهر قلب لمن يرغب في
 حفظ مختصر في الفقه (و) سألني أيضاً بعض الأصدقاء (إن أكثر فيه) أي
 المختصر (من التقسيمات) للأحكام الفقهية (و) من (حصص) أي ضبط (الخصال)
 الواجبة والمندوبة وغيرهما (فأجبهته إلى) سؤاله في (ذلك طالبا للثواب) من
 الله تعالى جزاء على تصنيف هذا المختصر (راغبا إلى الله سبحانه وتعالى) في الاعانة
 من فضله على تمام هذا المختصر و (في التوفيق للصواب) وهو ضد الخطأ

إِنَّهُ عَلَىٰ مَا يَشَاءُ قَدِيرٌ وَيَعْبَادُهُ لَطِيفٌ خَبِيرٌ .

كتاب الطهارة

(إنه تعالى) على ما يشاء (أى يريد) (قدير) أى قادر (وبعباده لطيف خبير) بأحوال عباده والأول مقتبس من قوله تعالى لطيف بعباده والثاني من قوله تعالى وهو الحكيم الخبير واللطيف الخبير اسمان من أسمائه تعالى ومعنى الأول العالم بدقائق الأمور ومشكلاتها ويطلق أيضاً بمعنى الرفيق بالله تعالى عالم بعباده وبمواضع حوائجهم رفيق بهم ومعنى الثاني قريب من الأول ويقال خبرت الشيء أخبره فأنا به خبير أى علم قال المصنف رحمه الله تعالى

﴿كتاب﴾ بيان أحكام (الطهارة) ﴿﴾

والكتاب لغة مصدر بمعنى الضم والجمع واصطلاحاً اسم لجنس من الأحكام أما الباب فاسم لنوع ما دخل تحت ذلك الجنس ، والطهارة بفتح الطاء لغة النظافة ، وأما شرعاً ففيها تفاسير (١) كثيرة منها قولهم فعل ما تستباح =

(١) تطلق الطهارة على فعل الفاعل وهو الرفع والإزالة ، وعلى الأثر المترتب على ذلك وهو الارتفاع والزوال وإطلاقها على الثاني حقيقة لأنه الذى يدوم ويقوم بالشخص ويوصف بأنه انتقض . وإطلاقها على الأول مجاز أو حقيقة عرفية ، ثم من العلماء من عرفها على الإطلاق الحقيقى فقال : هى ارتفاع المنع المترتب على الحدث أو الخبث أو الموت ، ومنهم من عرفها على الإطلاق المجازى فقال هى فعل ما تستباح به الصلاة وكل من التعريفين خاص بالطهارة الواجبة فإن أريد تعريفها بما يشمل المنسوبة أيضاً قيل : هى فعل ما تترتب عليه إباحة ولو من بعض الوجوه كالتييم أو نواب مجرد كالوضوء المجدد .

ومنهم من عرفها على الإطلاقين فقال : هى ارتفاع المنع المترتب على الحدث أو الخبث أو الفعل المحصل لذلك أو المكمل له كالثلث والوضوء المجدد أو القائم مقامه كالتييم .

وتنقسم الطهارة إلى قسمين عينية وحكمية — فالعينية مالا يتجاوز محل حلول =

• المِياهُ الَّتِي يَجُوزُ التَّطَهِيرُ بِهَا سَبْعُ مِياهٍ : ماءُ السَّمَاءِ ، وَماءُ الْبَحْرِ ،
وَماءُ النَّهْرِ ، وَماءُ الْبَيْتِ ، وَماءُ الْعَيْنِ ، وَماءُ الثَّلَجِ ، وَماءُ الْبَرَدِ ، ثُمَّ الْمِياهُ
عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسامٍ : طَاهِرٌ مُطَهَّرٌ غَيْرُ مَكْرُوهٍ وَهُوَ الْمَطْلُوقُ ،

== به الصلاة أى من وضوء وغسل وتيمم وإزالة نجاسة ، أما الطهارة بالضم
فاسم لبقية الماء ولما كان الماء آلة للطهارة استطرد المصنف لأنواع المياه
فقال : (المياه التي يجوز) أى يصح (التطهير بها سبع مياه ماء السماء) أى النازل
منها وهو المطر (وماء البحر) أى المالح (وماء النهر) أى الحلو (وماء البئر
وماء العين وماء الثلج وماء البرد) ويجمع هذه السبعة قولك ما نزل من السماء
أو نبع من الأرض على أى صفة كان من أصل الخلقة (ثم المياه) تنقسم (١)
(على أربعة أقسام) أحدها (طاهر) فى نفسه (مطهر) لغيره (غير مكروه)
استعماله (وهو الماء المطلق (٢) عن قيد لازم فلا يضر القيد المنفك كماء البئر

== موجبا كغسل الخبث ، والحكمة ما تجاوز ذلك كالوضوء .

وللطهارة مقاصد ووسائل — ووسائل للوسائل .

فمقاصدها أربعة الوضوء . والغسل . وإزالة النجاسة . والتيمم

ووسائلها أربعة أيضاً — الماء . والتراب . وحجر الاستنجاء . والدابع ،

وبعضهم أبدل الحجر بالخلل لأن الحجر مخفف لا مزيل ، ووسائل ووسائلها —

اثنان الأوانى . والاجتهاد ، والمصنف تكلم على المقاصد والوسائل وذكر من

وسائل الوسائل الأوانى وترك الاجتهاد ، وصورته أن يشته عليه ماء طاهر

أو ظهور بغيره فيجتهد ويستعمل ما ظنه طاهراً أو طهوراً .

(١) باعتبار أوصافها — من الطهورية مع عدم الكراهة — أو معها —

والطاهرة — والنجاسة ، وهو من تقسيم الكل إلى جزئياته كما هو الظاهر من التقسيم

(٢) وهو ما يسمى ماء بلا قيد عند العالم بحاله من أهل العرف واللسان

فشمल المتغير كثيراً بما لا يضر كطين وطحلب وبمجاور — لأن أهل العرف

واللسان لا يمنعون إيقاع اسم الماء المطلق عليه وخروج المستعمل والمتنجس بمجرد

الملاقاة لأن من علم بحالهما بمن ذكر لا يسميها ماء بلا قيد والمؤثر هو القيد اللازم من

و طَاهِرٌ مُطَهَّرٌ مَكْرُوهٌ وَهُوَ الْمَاءُ الْمَشْمُسُ ، وَطَاهِرٌ غَيْرُ مُطَهَّرٍ وَهُوَ الْمَاءُ الْمُسْتَعْمَلُ .

= في كونه مطلقاً (و) الثاني (طاهر) في نفسه (مطهر) لغيره (مكره) استعماله في البدن لا في الثوب (وهو الماء المشمس) أي المسخن بتأثير الشمس فيه وإنما يكره (١) شرعاً بقطر حار في إناء منطبع إلا إناء النقدين لصفاء جوهرهما وإذا برد زالت الكراهة واختار النووي عدم الكراهة مطلقاً ويكره أيضاً شديد السخونة والبرودة (و) القسم الثالث (طاهر) في نفسه (غير مطهر) لغيره (وهو الماء المستعمل (٢) في رفع حدث أو إزالة نجس إن لم =

إضافة كء ورد . أوصفة كء دافق وماء مستعمل وماء نجس . أو لام عهد كلماء في قوله صلى الله عليه : نعم إذا رأيت الماء أي المني — فلا أثر للقيد المنفك كء البحر . (١) جملة الشروط سبعة أن يكون استعماله في البدن لا في الثوب ونحوه ، وأن يكون بقطر حار ، في زمن حار ، وفي إناء منطبع غير إناء النقدين ، وأن لا يبرد وأن يجد غيره ، وأن لا يخاف ضرراً وإلا حرم استعماله .

والحاصل أن المتشمس وصفه الكراهة وترتفع إذا فقد غيره واتسع الوقت فيكون مباحاً ، ويحرم أن أخبره عدل بضرره ، ويجب أن ضاق الوقت ولم يجد غيره ، ولم يخبره عدل بضرره وأما الندب فلا يتصور فيه (٢) هو الذي أدى به ما لا بد منه أتم بتركه أم لا عبادة كان أم لا فشملم ماء وضوء الصبي ولو غير مميز بأن وضأه وليه للطواف فهو مستعمل لأنه أدى به ما لا بد منه وإن كان لا أتم عليه بتركه ، وشمل أيضاً ماء وضوء الحنفى بلا نية وما استعمل في غسل بدل مسح من رأس أو وخف وما استعمل في غسل ميت أو كافرة أو مجنونة أو ممتعة عن الغسل وغسلها زوجها بعد انقطاع دم الحيض أو النفاس فكل ذلك مستعمل لأنه أدى به ما لا بد منه

شروط الحكم باستعمال الماء

واعلم أن للحكم باستعمال الماء شروطاً نذكرها لك مفصلة اتماماً للفائدة أحدها — أن يكون الماء قليلاً فإن كان كثيراً ابتداءً أو انتهاءً بأن جمع =

يتغير (١) ولم يزد وزنه بعد انفصاله عما كان بعد اعتبار مقدار ما يتشربه المغمول

== المستعمل حتى صار قلتين فأكثر فهو غير مستعمل

ثانيها — أن يستعمل في فرض الطهارة لا في نفلها وأن نذره لأن الوجوب عارض للنذر والمراد بالفرض ما لا بد منه عند مستعمله كما سبق والمستعمل هو ماء المرة الأولى في وضوء واجب أو غسل كذلك بخلاف ماء غير المرة الأولى وماء وضوء مندوب أو غسل كذلك فهو غير مستعمل

ثالثها — أن ينفصل عن العضو فان لم ينفصل فهو غير مستعمل لأن الماء ما دام متردداً على العضو لا يثبت له الحكم بالاستعمال — فلو جرى الماء من عضو المتوضئ إلى عضوه الآخر وإن لم يكن من أعضاء الوضوء كان جاوز منكبه صار مستعملاً — نعم ما يغلب فيه التقاذف (أى التدافع) كمن كف المتوضئ إلى ساعده لا يحكم باستعماله

رابعها — عدم نية الاغتراف في محلها إذا كان الماء قليلاً ومحلها في الغسل بعد نيته وعند مماسة الماء لشيء من بدنه وفي الوضوء بعد غسل الوجه وعند إرادة غسل اليدين فلو لم ينو الاغتراف حينئذ صار الماء مستعملاً قال في فتح العلام : وحقيقة نية الاغتراف أن يضع يده في الإناء بقصد نقل الماء والغسل به خارجه لا بقصد غسلها داخله . وظاهر أن أكثر الناس حتى العوام إنما يقصدون باخراج الماء من الإناء غسل أيديهم خارجه ولا يقصدون غسلها داخله اهـ

(١) يشير الى أن المستعمل في إزالة النجاسة وهو المسمى بالغسالة إنما يحكم

طهارته بشروط اقتصر على شرطين منها ونحن نذكرها تفصيلاً

أحدها — أن لا يتغير الماء فان تغير ولو يسهراً فهو نجس

ثانيها — أن لا يزيد وزنه بعد انفصاله عما كان عليه قبل الغسل به وذلك بعد اعتبار ما يتشربه المغمول من الماء وما يمج منه الوسخ — فإذا كان قدر الماء عشرة أرطال وفرضنا أن الثوب يشرب رطلاً ويمج من الوسخ أوقيتين ثم بعد =

وَالْمُتَغَيِّرُ بِمَا خَالَطَهُ مِنَ الطَّاهِرَاتِ ،

من الماء (والتغير) أى (١) ومن هذا القسم الماء المتغير أحد أوصافه (بما) أى بشئ (خالطه من الطاهرات) تغيرا يمنع اطلاق اسم الماء عليه فإنه طاهر غير طهور حسيا كان التغير أو تقديريا كان اختلط بالماء ما يوافقه فى صفاته كما ورد المنقطع الرائحة والماء المستعمل فإن لم يمنع اطلاق اسم الماء عليه بأن كان تغيره بالطاهر يسيراً أو بما يوافق الماء فى صفاته وقدر مخالفا ولم يغيره فلا يسلب طهوريته فهو مطهر لغيره ، واحتراز بقوله خالطه عن الطاهر المجاور له فإنه باق على طهوريته ولو كان التغير كثيراً وكذا المتغير بمخالط لا يستغنى الماء =

= الفصل صار قدر الماء تسعة أرطال وأوقيتين فهو طاهر وإن زاد على ذلك فهو نجس لأن ما زاد من النجاسة المتحللة

نالتها - أن يكون الماء وارداً على النجاسة لا موروبداً بأن وضع الماء أولاً ثم وضع فيه الثوب المتنجس فإن الماء يتنجس حينئذ

رابعاً - أن يطهر المحل بأن لا يبقى للنجاسة طعم ولا لون ولا ريح وإلا فهو نجس وهذا كله فى الغسالة القليلة المنفصلة : قال فى المنهج : وغسالة قليلة منفصلة بلا تغير وزيادة وزن وقد طهر المحل طاهرة

(١) هذا حل معنى لا حل إعراب وإلا فالمتغير معطوف على المستعمل إذ أن القسم الثالث ضربان أحدهما المستعمل وثانيهما المتغير

واعلم أن هذا القسم وهو المتغير إنما يحكم عليه بأنه طاهر فى نفسه غير مطهر لغيره بخمسة شروط

أحدها - أن يكون التغير بمخالط وهو الذى لا يمكن فصله أو هو الذى لا يتميز فى رأى العين كقطر وصابون وحب - فإن كان التغير بمجاور وهو ما يمكن فصله أو ما يتميز فى رأى العين كدهن وعود فإنه لا يضر ولو غير الطعم أو اللون أو الجميع على الأصح إلا إذا تحققنا انفصال شئ منه خالط الماء وغير كثيرا كالكتان والمشمش والعرقسوس فإنه يضر لأنه تغير بمخالط

ثانيها - أن يكون المخالط طاهراً فإن كان نجساً فإنه ينجس الماء =

= ثالثها — أن يكون التغير كثيرا بحيث يمنع من إطلاق اسم الماء عليه — فإن كان يسيرا لا يمنع إطلاق اسم الماء عليه فإنه لا يضر لقلته
رابعها -- أن يكون الخليط مستغنى عنه — فلا يضر التغير بما لا يستغنى عنه
بأن يشق صون الماء عنه كطين وطحلب وورق أشجار ولو ربيعية بخلاف الثمار
لان شأنها سهولة التخرز عنها — ولا بما في مقر الماء وعمره ولو مصنوعا فلا يضر
التغير بالقطران الذي يوضع في القرب لإصلاحها ولا بالجير الذي تصنع به الفساقى
والصهاريج والقنوات ، ومن التغير بما في المقر ما يقع كثيرا من وضع الماء في
في إناء كان يوضع فيه نحو لبن أو عسل فلا يضر تغيره بذلك

خامسها — أن يكون التغير متيقنا فإن شك فيه فإنه لا يضر وكذا لو شككنا
هل التغير كثير أو قليل لانا لا نسلب الطورية بالشك والشارح رحمه الله اقتصر
على الشرطين الاولين ولم يتعرض لباقيها وقد اتفقناك به

واعلم أنه لا فرق في التغير بالمخالط الطاهر المستغنى عنه بين أن يكون حسيا
وهو الذى يحس بحاسة الذوق أو بحاسة البصر أو بحاسة الشم — أو تقديرها بأن
اختلط بالماء ما يوافقه في صفاته كالماء المستعمل في فرض الطهارة وماء الورد
المنقطع الرائحة واللون والطعم فيقدر مخالفا وسطا بين أعلى الصفات وأدناها —
الطعم طعم الرمان . واللون لون العصير . والريح ريح اللادن وهو اللبان الذكر
على المشهور ، فاذا كان الواقع في الماء قدر رطل من ماء الورد الذى لا طعم له
له ولا لون ولا ريح — نقول لو كان الواقع فيه قدر رطل من ماء الرمان هل
يغير طعمه أولا ؟ فإن قالوا يغيره سلبناه طهوريته وإن قالوا لا يغيره نقول لو كان
الواقع فيه قدر رطل من عصير العنب الاحمر أو الاسود هل يغير لونه أولا فإن
قالوا يغير سلبناه طهوريته وإن قالوا لا يغير نقول لو كان الواقع فيه قدر رطل
من اللادن هل يغير ريحه أولا ؟ فإن قالوا لا يغير سلبناه طهوريته — وإن قالوا
لا يغير فهو باق على طهوريته

وهذا إذا فقدت الصفات كلها كما تقدم — فإن فقد بعضها ووجد البعض
الآخر اكتفى بفرض المفقود وحده مخالفا وسطا لان الموجود إذا لم يغير فلامعنى =

وَمَا بِهِ نَجِيسٌ وَهُوَ الَّذِي حَلَّتْ فِيهِ نَجَاسَةٌ وَهُوَ مَا دُونَ الْقُلْتَيْنِ أَوْ كَانَ قُلْتَيْنِ
فَقَتَعَبَرَ وَالْقُلْتَانِ خَمْسَمِائَةٍ رِطْلٍ بِفَدَادَى تَقْرِيْبًا فِي الْأَصَحِّ *

== عنه كطمين وطحلب وما في مقره وممره والمتغير بطول المسكث فإنه طهور (١)
(و) القسم الرابع (ماء نجس (٢) أي متنجس وهو قسمان أحدهما ماء قليل
(وهو الذي حلت فيه نجاسة) تغير أم لا (وهو) أي والحال أنه (ما دون
القلتين) ويستثنى من هذا القسم (٣) الميتة التي لا دم لها سائل عند قتلها أو شق
عضو منها كالذباب إن لم تطرح فيه ولم تغيره وكذا النجاسة التي لا يدركها
الطرف فكل منهما لا ينجس المائع ويستثنى أيضا صور مذكورة في المبسوطات
وأشار للقسم الثاني من القسم الرابع بقوله (أو كان) كثيرا (قلتين) فأكثر
(فتغير (٤) يسيرا أو كثيرا) (والقلتان خمسمائة رطل بالبغدادى تقريبا في الأصح) ==

== لقرضه خلافا لما قلناه العلامة البرماوى من فرض الثلاثة حينئذ ، وما ذكر من
فرض المخالف هو أحد ~~الدين~~ في المسألة — ومقابله أنه يفرض الاشبه بالخليط فاذا
وقع في الماء ماء الورد المنقطع الرائحة فعلى القول الاول يفرض المخالف الوسط
وهو اللادن — وعلى مقابله يفرض ماء ورد له رائحة لانه الاشبه بالخليط والمعتمد
منهما الاول ، وهذا التقدير مندوب لا واجب فاذا أعرض عن التقدير وهجم
مواستعمله كفى إذ غاية الامر أنه شك في التغير المضر والاصل عدمه والظاهر
جريان ذلك فيما إذا كان الواقع في الماء نجسا

(١) وهل يسمى مطلقا أو أنه مستثنى من غير المطلق تسهيلا على العباد قولان
أرجحهما الاول

(٢) فيحرم استعماله في نحو الطهارة وشرب الآدمى بخلاف البهيمة وإطفاء
النار وسقي الشجر والزرع

(٣) على تقدير مضاف أي ويستثنى من نجاسة هذا القسم

(٤) حاصل المقام — أن الماء إما أن يكون قليلا أو كثيرا =

== فهما والرطل البغدادى عند النووى مائة وثمانية وعشرون درهما وأربعة

== فالقليل — وهو ما نقص عن القلتين بأكثر من رطلين — ينجس بملاقاة نجاسة غير معفو عنها حيث لم يكن الماء واردا وإن لم يتغير الماء ، أو كان الملاق له مجاورا أو عني عنه في الصلاة فقط كشوب فيه قليل دم أجنبي غير مغلط أو كثير من نحو البراغيث فقولنا بملاقاة نجاسة قيد مخرج لما إذا كان بقرب الماء جيفة مثلا وتغير الماء بها فانه لا يؤثر ، وإذا كان هذا في الماء القليل ففي الماء الكثير أولى

وقولنا غير معفو عنها مخرج لما إذا لاق الماء نجاسة معفو عنها فإنها لا تؤثر وقولنا حيث لم يكن الماء واردا أى حيث لم يكن الماء واردا على النجس فإن كان واردا فقيه تفصيل خلاصته أنه إذا ورد الماء على المحل النجس ولم ينفصل عنه فهو طاهر مطهر — فإن انفصل عنه ولم يتغير ولم يزد وزنه بعد اعتبار ما يأخذه المحل وقد طهر المحل فهو طاهر غير مطهر وإن تغير أو زاد وزنه أو لم يطهر المحل فهو نجس ، ومثل الماء القليل كل مائع وإن كثر حتى بلغ قللا وجامدا لاقى رطبا ، وفارق كثير الماء الآتى كثير غيره بأن كثير الماء قوى ويشق حفظه من النجس بخلاف غيره وإن كثر ، واختار كثير من أصحابنا مذهب مالك أن الماء مطلقا لا ينجس إلا بالتغير وكأنهم نظروا للتسهيل على الناس وإلا فالدليل صريح في التفصيل

ومتى بلغ الماء القليل الملاقى للنجاسة قلتين — ماء ولو نجسا ومستعملا ومتغيرا بمستغنى عنه ولا تغير به فهو طهور لكثرة حيثه

ويستثنى مما ينجس قليل الماء المالح به كثير غيره وقليله ميتة لا دم لها سائل إما بأن لا يكون لها دم أصلا أو لها دم لا يسيل كالوزغ والزنبور والخنفساء والذباب فلا ينجس ماثما كزيت أو خل وكل رطب لمشقة الاحتراز عنها — وهذا حيث لم تطرح فيه بأن وقعت بنفسها أو كانت ناشئة فيه كدود الخلل والجبن ==

== ولم تغيره فان غيرته ولو يسيرا تنجس ولا يطهر بزوال تغيره ما دام قليلا ويستثنى أيضا صور

منها النجاسة التي لا يدركها الطرف المعتدل بخلاف كل من الضعيف والقوى ولو كان الطرف لا يدركها لموافقتهما لما وقعت عليه ولو كانت مخالفة لأدركها لا يعني عنها ولو شك هل يدركها الطرف أولا عني عنها عملا بالأصل

ومنها قليل دخان النجاسة وهو المتصاعد منها بواسطة النار ولو من بخور يوضع على نحو سرجين ، وقليل شعر من غير مأكول ولم يكن مغظا وهذا بعد انفصاله وأما مع اتصاله فهو طاهر والا نفخة في الجبن ، وما يقع من البهيمة حال حلها ، والبرجين الذي يخبز به ، وما يبقى في نحو الكرش مما يشق غسله وتنقيته .

والكثير — وهو ما بلغ قلتين فاكثر — لا يتنجس بمجرد ملاقة النجاسة بل بالتغير بها ولو يسيرا بمجاور أو مخالط وإنما ضرهنا التغير اليسير وبالمجاور دون ما تقدم في الطاهر لغلط أمر النجاسة ، ولا فرق في التغير بين أن يكون حسيا أو تقديريا — بأن وقع في الماء نجس يوافقه في صفاته كالبول المنقطع الرائحة واللون والطعم فيقدر مخالفا أشد الطعم طعم الخل . واللون لون الخبر . والريح ريح المسك وأجر فيه جميع ما تقدم في التقدير بالمخالط الوسط في القسم السابق وهو المتغير بالمخالط الطاهر ، ولو زال تغيره — لا بشيء . أو بماء ولو متنجسا . أو بما يخالف صفة النجاسة كان زال الطعم بالمسك طهر — أو بما يوافق صفة الواقع كان زال الطعم بالخل لم يطهر لأن التغير لم يزل بل استتر .

والماء الجاري — وهو ما اندفع في مستو أو منخفض من الأرض — كلامه الراكد في تفصيله السابق من تنجس قليله بالملاقاة وكثيره بالتغير — نعم الجاري وإن تواصل حسا فهو منفصل حكما إذ كل جرية طالبة لما أمامها هاربة ما وراءها فان كانت الجرية دون قلتين تنجست بمجرد ملاقة النجاسة والا بالتغير — ويكون محل تلك الجرية من النهر نجسا ويطهر بالجرية بعدها وتكون في حكم غسل النجاسة وهذا في نجاسة تجري بجري الماء فان كانت جامدة واقفة فذلك المحل نجس وكل جرية —

(فصل ١٢) وَجُلُودُ الْمَيِّتَةِ تَطْهَرُ بِالدَّبَاغِ إِلَّا جِلْدَ الْكَلْبِ وَالْخِنْزِيرِ وَمَا تَوَلَّدَ مِنْهُمَا أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا وَعَظْمُ الْمَيِّتَةِ وَشَعْرُهَا نَجِسٌ

= أسباع درهم وترك (١) المصنف قسما خامسا وهو الماء المطهر الحرام كالوضوء بماء مغضوب أو مسبل للشرب

(فصل ١٣) (١) في ذكر (٢) شيء من الأعيان المتنجسة وما يطهر (٣) منها بالدباغ وما لا يطهر (وجلود الميتة) كلها (تطهر بالدباغ) سواء في ذلك ميتة ما كول اللحم وغيره وكيفية الدبغ أن ينزع فضول الجلد مما يعفنه من دم ونحوه بشيء حريف كعص و لو كان الحريف نجسا كذرق حمام كفي في الدبغ (إلا جلد الكلب والخنزير وما تولد منهما أو من أحدهما) مع حيوان طاهر فلا يطهر بالدباغ (وعظم الميتة وشعرها نجس) وكذا الميتة أيضا نجسة وأريد

= يتر بها نجسة الى أن يجتمع قلتان في حوض وبه يلغز فيقال . ماء ألف قلة غير متغير وهو نجس لانه مادام لم يجتمع فهو نجس وإن طال محل جرى الماء والفرض أن كل جرية أقل من قلتين .

(١) أي من حيث التصريح بوصفه وإلا فهو من الماء المطلق — وأعلم أن الماء تنعريه من حيث استعماله الاحكام الخمسة فيجب استعماله في الفرض ، ويندب في النفل ، ويحرم استعمال المغضوب والمسبل ويكره استعمال الشمس بشروطه ويكون خلاف الاولى كماه زمزم في ازالة النجاسة ويكون مباحا وهو مالا يطلب استعماله . ولا تركه .

(٢) مناسبة هذا الفصل للذي قبله مشاركة الدباغ للباء في التطهير ولذلك قال في التحرير : المطهر — ماء . و تراب . ودابغ . وتخلل

(٣) ذكر شيء أي صراحة في قوله : وعظم الميتة وشعرها نجس ، ولزوما — في قوله : وجلود الميتة تطهر بالدباغ فانه يستلزم انها نجسة قبل الدبغ

(٤) أي وذكر ما يطهر من الأعيان النجسة بسبب الدباغ في قوله وجلود الميتة تطهر بالدباغ — وما لا يطهر في قوله : الا جلد الكلب والخنزير الخ

إِلَّا الْآدَمِيَّ

(فصله) وَلَا يَجُوزُ اسْتِعْمَالُ أَوْاقِي الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ

بها الزائلة الحياة بغير ذكاة شرعية فلا يستثنى حينئذ جنين المذكاة إذا خرج من بطنها ميتا لأن ذكاته بذكاة أمه وكذا غيره من المستثنيات المذكورة في المبسوطات ثم استثنى من شعر الميتة قوله (إلا الآدمي) أي فإن شعره طاهر كميته

﴿فصل (١)﴾ في بيان ما يحرم استعماله من الأواني وما يجوز وبدأ بالأول فقال (ولا يجوز (٢) في غير ضرورة لرجل أو امرأة (استعمال) شيء من (أواني الذهب والفضة) لا في أكل ولا شرب ولا غيرهما، وكما يحرم استعمال ما ذكر يحرم اتخاذ (٣) من غير استعمال في الأصح ويحرم أيضا الإتياء المطلي بذهب أو فضة إن حصل (٤) من الطلي شيء بعرضه على النار

(١) هذا الفصل معقود لبيان وسيلة الوسيلة لأن الأواني وسيلة الماء الذي هو وسيلة للطهارة

(٢) عده البلقي والدميري من الكبائر ونقل الأذرعى عن الجمهور أنه من الصغائر وهو المعتمد وعند داود الظاهري أن ذلك مكروه كراهة تنزيه وهو قول للشافعي في القديم، وعند الحنيفة قول بجواز ظروف القهوة وإن كان المعتمد عندهم الحرمة فينبغي لمن ابتلى بشيء من ذلك كما يقع كثيرا تقليد ما تقدم ليخلص من الحرمة

(٣) أي اقتناؤه لأن اتخاذه يجر إلى استعماله وظاهره ولو للتجارة لأن آنية الذهب والفضة ممنوع من استعمالها كل أحد، وبهذا فارق الحرير حيث جاز اتخاذه للتجارة فيه لأنه ليس ممنوعا من استعماله كل أحد فيجوز اتخاذه للتجارة فيه بأن يبيعه لمن يجوز له استعماله وهناك قول في الذهب والفضة أنه يجوز اتخاذه للتجارة لمن يصوغه حليا أو يجعله دراهم ودنانير

(٤) فإن لم يحصل منه شيء بعرضه على النار لقلته لم يحرم والتفصيل إنما هو =

وَيَجُوزُ اسْتِعْمَالُ غَيْرِهِمَا مِنَ الْأَوَانِي .

= (ويجوز استعمال) إناء (غيرهما) أى غير الذهب والفضة (من الأواني) النفيسة كإناء ياقوت ويحرم الإناء المصنوب (١) بضبة فضة كبيرة عرفاً لزينة فإن

= فى الاستعمال والاتخاذ وأما الطلى الذى هو الفعل لحرام مطلقاً ، وكذا دفع الاجرة عليه وأخذها ، ولا يحرم إناء الذهب والفضة المطلق بنحاس مثلاً ان حصل منه شيء بالعرض على النار والا حرم فهو عكس التفصيل السابق .

(١) التضييب جعل صفائح من ذهب أو فضة فى جوانب الإناء أو حوافه إذا كان فيه خلل بتسمير أو نحوه وهل التضييب حرام مطلقاً أولاً الأقرب الثانى وحاصل مسألة الضبة — أنها إما أن تكون كبيرة أو صغيرة وعلى كل فاما أن تكون كلها لحاجة ، أو كلها لزينة ، أو بعضها لحاجة وبعضها لزينة — فإن كانت كبيرة — كلها لزينة أو بعضها لزينة وبعضها لحاجة — حرمت فى الصورتين ، وإن كانت كبيرة — كلها لحاجة — أو صغيرة كلها لزينة أو صغيرة بعضها لزينة وبعضها لحاجة — كرهت فى هذه الصور الثلاث ، وإن كانت صغيرة كلها لحاجة أيسحت فى هذه الصورة ولوشك فى الصغر والكبر كرهت

فتحصل أن صورها سبع تحرم فى صورتين وتكره فى أربع أحداها صورة الشك وتباح فى صورة واحدة ، ولو تعددت ضبات صغيرة لزينة فإن لم يكن مجموعها بقدر ضبة كبيرة لزينة كرهت والا حرمت لما فيها من الخيلاء ، ومرجع الصغر والكبر العرف وهو ما لو عرض على العقول لتلقته بالقبول ، والمراد بكونها لحاجة أن تكون لغرض الإصلاح — لا للعجز عن غير الذهب والفضة لان العجز يعد ضرورة مجوزة للإناء الذى كله ذهب أو فضة فضلاً عن المصنوب

تتمة البحث فى مسألتين

الاولى — يجوز استعمال أواني المشركين ان كانوا لا يتعبدون باستعمال النجاسة كأهل الكتاب فهى كآنية المسلمين لانه صلى الله عليه وسلم تَوْضُأً من مزادة مشركة لكن يكره استعمالها لعدم تحرزهم فإن كانوا يتدينون باستعمال النجاسة كطائفة من المجوس يغتسلون بأبوال البقر تقريباً فى جواز استعمالها وجهان =

كانت كبيرة لحاجة جاز مع الكراهة أو صغيرة عرفاً لزينه كرهت أو لحاجة فلا تسكره أماضبه الذهب فتحرم مطلقاً كما صححه النووي

— والأصح منهما الجواز لكن يكره استعمال أو انهم وملبوسهم وأواني مائهم أخف كراهة — ويجزى الوجهان في أواني مدمنى الخمر والقصايين الذين لا يتحرزون عن النجاسة

الثانية — لم يتعرض المصنف رحمه الله تعالى للاجتهاد مع أنه وسيلة للماء ولتعرض له تكميلاً للفائدة فنقول : اعلم أن الاجتهاد بذل المجهود في تحصيل المقصود — فإذا اشتبه عليه طاهر من ماء أو تراب أو غيرهما بمتنجس — أو طهور بمستعمل اجتهد وجوباً إن ضاق الوقت ولم يجد غير ذلك الماء أو التراب أو اضطر إلى تناول المتنجس وجوازاً فيما عدا ذلك وتطهر بما ظن طهارته وللاجتهاد شروط

أحدها — أن يكون لكل المشتبهين أصل في التطهير والحل فلو اشتبه ماء بماء ورد فلا اجتهد بل يتوضأ بالماء وماء الورد بكل مرة — ولو اشتبه ماء بنجس العين كبول فلا اجتهد إذ لا أصل للبول في حل المطلوب بل يريقهما معا ويتمم

ثانيها — أن يكون للعلامة فيه مجال فلا يجوز الاجتهاد إلا بعلامة كتغير أحد الإنامين ونقصه واضطرابه وقرب نحو كلب أو رشاش منه لإفادة غلبة الظن حينئذ بخلاف ما إذا لم يكن لها فيه مجال كما لو اختلطت محرمه بنسوة اجنبيات محصورات فلا يجتهد للنكاح لأنه يختاط له

ثالثها — أن يكون المشتبه محصوراً فلو اشتبه إناء بنجس بأوان غير محصورة فلا اجتهد بل يأخذ منها ما شاء إلى أن يبقى عدد محصور .

رابعها — بقاء المشتبهين إلى تمام الاجتهاد فلو تلف أحدهما امتنع الاجتهاد ويتمم ويصلى بلا إعادة واشترط بعضهم سعة الوقت فلو ضاق الوقت عن الاجتهاد تيسم وصلى وهو خلاف الأوجه واشترط بعضهم أيضاً أن يكون الاثنان لو واحد فإن كانا لاثنين لكل واحد توضأ كل بآنائه والأوجه خلافه أيضاً ، ويسن له قبل الاستعمال أن يريق المظنون نجاسته ثلاثاً يغلط فيستعمله أو يتغير اجتهداً فيشتبه —

(فصل ١٠) والسواك مُسْتَحَبٌّ فِي

(فصل) في استعمال آلة السواك (١) وهو من سنن (٢) الوضوء ويطلق السواك أيضا على ما يستاك به من أراك ونحوه (٣) (والسواك مستحب في

== عليه الأمر فإن تركه بلا إراقة وتغير ظنه باجتهاده ثانيا لم يعمل بالثاني من الاجتهادين لثلا ينقض الاجتهاد بالاجتهاد أن غسل ما أصابه ماء الأول بماء الثاني ويصلى بنجاسة أن لم يغسله

ومثل الاجتهاد في الماء والتراب الاجتهاد في الثياب والاطعمة والحيوانات فلو اشتبه عليه ثوب نجس بثوب طاهر ، أو طعام نجس بطعام طاهر . أو اشتبه عليه شاته بشاة غيره اجتهد في ذلك فما اداه اجتاده اليه عمل به وما لا فلا

(١) مناسبة هذا الفصل هنا أن السواك مطهر كما أن كلا من الماء والدايغ مطهر وإن كان السواك مطهرا عن القذر وكل منهما عن النجس فلا يقال كان الاولى أن يذكره في الوضوء لأنه من سننه على أنه أشار بتقدمه عليه إلى أنه من سننه المتقدمة والسواك لغة ذلك وآلته وشرعا استعمال عود ونحوه في الأسنان وماحولها لاذهاب التغير ونحوه وهو من الشرائع القديمة أى من عهد ابراهيم لا مطلقا

(٢) أى الفعلية الخارجة عنه أن جرينا على ما قاله الرملى من أنه قبل غسل الكفين وعليه فيكون محتاجا إلى نية لأنه سابق على نية الوضوء — أو الفعلية الداخلة فيه أن جرينا على ما قاله ابن حجر من أنه بعد غسل الكفين وعليه فلا يحتاج إلى نية لشمول نية الوضوء له والمعتمد الأول وعليه فالسواك أول سنن الوضوء الفعلية الخارجة عنه ، وأما غسل الكفين فأول سنن الوضوء الفعلية الداخلة فيه والتسمية أول سننه القولية الداخلة

(٣) وهو كل خشن طاهر يزيل صفرة الأسنان ولو نحو خرقة وأصبع غيره الخشن المتصلة من حى بخلاف إصبع نفسه ولو خشنة على المعتمد لأن جزء الإنسان لا يسمى سواك له وإصبع غيره غير الخشن لأنها لا تزيل الصفرة والمنفصلة لأنها يطلب مواراتها ولو من ميت

وأفضله الأراك ، ثم جريد النخل ، ثم الزيتون ، ثم ذو الرائحة الطيبة ، ثم ==

كُلِّ حَالٍ إِلَّا بَعْدَ الزَّوَالِ لِلصَّائِمِ * وَهُوَ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ أَشَدُّ اسْتِحْبَابًا
عِنْدَ تَغْيِيرِ الْفَمِّ مِنْ أَزَمٍ وَغَيْرِهِ وَعِنْدَ الْقِيَامِ مِنَ النَّوْمِ وَعِنْدَ الْقِيَامِ إِلَى الصَّلَاةِ
(فَصْلٌ)

(كل حال) ولا يكره تنزيها (إلا بعد الزوال للصائم) فرضا أو نفلا وتزول
السكرانة بغروب الشمس ، واختار النووي عدم السكرانة مطلقا (وهو)
أى السواك (في ثلاثة مواضع أشد استحبابا) من غيرها أحدها (عند تغير
الفم من أزم) قيل هو سكوت طويل وقيل ترك الأكل وإنما قال (وغیره)
ليشمل تغير الفم بغير أزم كما كل ذى ريح كربه من ثوم وبصل وغيرهما (و)
الثاني (عند القيام) أى الاستيقاظ (من النوم و) الثالث (عند القيام إلى
الصلاة) فرضاً أو نفلاً ويتأكد أيضا في غير الثلاثة المذكورة بما هو مذكور
في المطولات كقراءة القرآن واصفرار الأسنان ويسن أن ينوى بالسواك
السنة وأن يستاك بيمينه ويبدأ بالجانب الأيمن من فمه وأن يمره على سقف
حلقه امرارا لطيفا وعلى كراسى أضراسه

(فصل) في فروض الوضوء (١) وهو بضم الواو في الأشهر اسم للفعل

== غيره من بقية العيدان وفي معناه الخرقه ، وأفضله الأراك المندى بالماء ثم المندى
بماء الورد ثم المندى بالريق ثم اليباس غير المندى ثم الرطب وهذا الترتيب يجرى في
غير الأراك بما ذكر بعده — نعم الخرقه ونحوها لا تتأق فيها المرتبة الخامسة ويستثنى
من ذى الريح الطيبة عود الريحان فإنه يكره الاستياك به

(١) هذا الفصل أول مقاصد الطهارة وإنما قدمه لعمومه ، وفرض الوضوء
مع الصلاة ليلة الأسراء وإن كانت مشروعيته سابقة على ذلك وهو من الشرائع
القديمة والخاص بنا الكيفية المخصوصة وموجبه الحدث مع إرادة نحو الصلاة ، وهو
معقول المعنى خلافا للإمام واكتفى بمسح جزء من الرأس لأنه مستور غالبا فكفاه
أدنى طهارة ، وكان واجبا في صدر الإسلام لكل صلاة فنسخ يوم الخندق وصار
يؤدى به صلوات كثيرة إلا مع الحدث

وفروضُ الموضوءِ ستةُ أشياءَ :

وهو المراد هنا وبفتح الواو اسم لما يتوضأ به ويشتمل الأول على فروض ()
وسنن وذكر المصنف الفروض في قوله (وفروض الوضوء ستة أشياء)

= وهو لغة النظافة لأنه مشتق من الوضأة وهي الحسن والنضارة

وشرعا استعمال الماء في أعضاء مخصوصة مفتحة بابنية والمراد بالأعضاء المخصوصة ذاتها وهي الأربعة — وصفها من تقديم المقدم وتأخير المؤخر فدخل الترتيب في التعريف وسقط ما قبل من أنه لا يشمل الترتيب

(١) المراد بالفروض الأركان ، واعلم أن للوضوء واجبا كان أو مندوبا
فروضاً وسنناً ومبطلات — وهذه الثلاثة تعرض لها المصنف رحمه الله تعالى
وشروطاً ومكروهات ولم يتعرض المصنف لهذين الأخيرين فلتعرض لها اتصافاً
للفائدة .

فشرطه كالغسل أحد عشر شرطاً في حق كل من السليم والمريض ويزيد وضوء
المريض بثلاثة فجعلتها أربعة عشر شرطاً .

(١) ماء مطلق ولو مظنوناً — فيما إذا اشتبه عليه مطلق بغيره واجتهد فيهما
(٢) وجرى الماء على العضو المغسول فلا يكفي أن يمس الماء بلا جريان لأنه
لا يسمى غسلاً مع أن الأمور به في الآية الشريفة الغسل . ولا يمنع من عد هذا
شرطاً كونه معلوماً من مفهوم الغسل لأنه قد يراد بالغسل ما يعم التضع ولاخفاء
أن هذا الشرط بالنظر لغير الرأس وغير الرجلين للباس الخف لأن واجبهما المسح
(٣) وأن لا يكون على العضو مغير للباء تغييراً ضاراً بأن يكون كثيراً يمنع
إطلاق اسم الماء عليه كزعفران وصندل

(٤) وعدم الحائل الذي يمنع وصول الماء إلى العضو كشمع وعين حجر
ووسخ تحت الأظفار في حق من لا يتلى به ورماس العين ودهن جامد بخلاف
الدهن المائع فإنه لا يبعد حائلاً .

(٥) والاسلام — لغير ذمية لتحل لحليها .

(٦) والتمييز — لغير مجنونة لتحل لحليها ، وطفل في الحج ، وأحسن ما قيل =

النِّيةُ عِنْدَ غَسْلِ الْوَجْهِ

أحدهما (النية) وحقيقتها شرعا قصد الشيء مقتضى فعله فان تراخى عنه سمي عزمًا وتكون النية (عند غسل) أول جزء من (الوجه) أى مقترنة بذلك الجزء

== في حد التمييز أن يصير الطفل بحيث يمكنه الأكل وحده والشرب وحده والاستنجاء وحده وإن لم يحصل منه ذلك بالفعل

(٧) ومعرفة كيفيته أى صفته من استعمال الماء في الوجه ثم اليدين ثم الرأس ثم الرجلين .

(٨) وتميز فرائضه من سننه هذا في حق الفقيه وأما العامي فيكفيه أن يعتقد أن فيه فرضًا وستة وإن لم يميز أحدهما عن الآخر ، أو يعتقد أن أفعاله كلها فروض فان اعتقد أن فيه فروضًا وسننًا واعتقد أن الفرض سنة ضره ذلك .

(٩) وعدم التعليق فلا يقول نويت الوضوء إن شاء الله تعالى إلا بقصد التبرك

(١٠) وعدم الصارف كردة ونية تبرد ويعبر عنه بدوام النية حكمًا .

(١١) وعدم المنافي من مس فرج . وحيض ونفاس إلا في نحو اغسال الحج وهذه الشروط عامة في كل من المريض والسليم

ويزيد وضوء صاحب الضرورة باشتراط

(١٢) دخول الوقت ولو ظنا فيما اذا اشتبه عليه دخول الوقت فاجتهد

(١٣) وتقديم الاستنجاء والتحفظ على الوضوء حيث احتيج اليهما .

(١٤) والمواالة بينهما وبين الوضوء ، وبين أفعال الوضوء ، وبين الوضوء هو الصلاة .

وعد بعضهم منها

تحقق المقتضى ، وإن يغسل مع المغسول ما هو مشتبه به ، وغسل ما لا يتم الواجب إلا به ، وغسل ما ظهر بالقطع في محل الفرض ، ورد بأن الأول ليس شرطًا على الإطلاق وإنما هو شرط فيما لو تبين حدثه بعد الشك فانه يتبين عدم صحة الوضوء لفوات شرطه وهو تحقق المقتضى ، وما بعده بالاركان أشبه

وأما مكروهاته فالإسراف في الماء وتقديم اليسرى على اليمنى والزيادة على =

وَعَسَلُ الْوَجْهِ وَغَسَلَ الْيَدَيْنِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ وَمَسَحَ بَعْضُ الرَّأْسِ

لا بجميعة ولا بما قبله ولا بما بعده فينوي المتوضي* عند غسل ما ذكر رفع حدث من أحداثة أو ينوي استباحة مفتقر إلى وضوء أو ينوي فرض الوضوء أو الوضوء فقط أو الطهارة عن الحدث فإن لم يقل عن الحدث لم يصح وإذا نوى ما يعتبر من هذه النيات وشرك معه نية تنظيف أو تبرّد صح وضوءه (و) الثاني (غسل) جميع (الوجه) وحده طولا ما بين منابت شعر الرأس غالبا وآخر اللحيين وهما العظامان اللذان عليهما الأسنان السفلي يجتمع مقدمهما في الذقن ومؤخرهما في الأذن * وحده عرضا ما بين الأذنين وإذا كان على الوجه شعر خفيف أو كثيف وجب إيصال الماء إليه مع البشرة التي تحته — وأما لحية الرجل السكيفة بأن لم ير المخاطب بشرتها من خلالها فيكفي غسل ظاهرها بخلاف الخفيفة وهي ما يرى المخاطب بشرتها فيجب إيصال الماء لبشرتها وبخلاف لحية المرأة والخنثى فيجب إيصال الماء لبشرتها ولو كثفا

ولا بد مع غسل الوجه من غسل جزء من الرأس والرقبة وما تحت الذقن (و) الثالث (غسل اليدين مع المرفقين) فإن لم يكن له مرفقان اعتبر قدرهما ويجب غسل ما على اليدين من شعر وسلعة وأصبع زائدة وأظافر ويجب إزالة ما تحتها من وسخ بمنع وصول الماء إليه (و) الرابع (مسح بعض الرأس) من ذكر أو أنثى أو خنثى أو مسح بعض شعر في حد الرأس ولا تعين اليد للمسح بل يجوز بخرقه وغيرها ولو غسل رأسه بدل مسحها جاز وكذا لو وضع يده =

= الثلاث يقينا والنقص عنها ولو احتمالا ، والاستعانة بمن يطرأ أعضائه بلا عذر بخلاف الاستعانة في صب الماء فإنها خلاف الأولى ، وأما الاستعانة في إحضار الماء فلا بأس بها * والمبالغة في المضضنة والاستنشاق للصائم

وَعَسَلُ الرِّجْلَيْنِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَالتَّرْتِيبُ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ * وَسُنَنُهُ عَشْرَةٌ
أَشْيَاءُ : التَّسْمِيَةُ وَغَسْلُ الْكَعْبَيْنِ قَبْلَ إِدْخَالِهِمَا الْإِنَاءَ ، وَالْمُضْمَضَةُ ،
وَالِاسْتِنْشَاقُ ، وَمَسْحُ جَمِيعِ الرَّأْسِ ، وَمَسْحُ الْأُذُنَيْنِ ظَاهِرِهِمَا وَبَاطِنِهِمَا

= المبلولة ولم يجر كها (و) الخامس (غسل الرجلين مع الكعبين) إن لم يكن
المتوضي لابسا للخفين فإن كان لابسهما وجب عليه مسح الخفين أو غسل
الرجلين ويجب غسل ما عليهما من شعر وسلعة وأصبع زائدة كما سبق في
الليدين (و) السادس (الترتيب) في الوضوء (على ما) أى الوجه الذى
(ذكرناه) فى عدد الفروض فلو نسي الترتيب لم يكف * ولو غسل أربعة
أعضاءه دفعة واحدة باذنه ارتفع حدث وجهه فقط (وسننه) أى الوضوء
(عشرة أشياء) وفى بعض النسخ عشر خصال (التسمية) أوله وأقلها بسم
الله . وأكملها بسم الله الرحمن الرحيم ، فان ترك التسمية فى أوله أتى بها فى أثانته
فان فرغ من الوضوء لم يأت بها (وغسل الكعبين) إلى الكوعين قبل
المضمضة ويغسلهما ثلاثا إن تردد فى طهرهما (قبل ادخالهما الإناء) المشتمل
على ما دون القلتين فان لم يغسلهما كره له غمسهما وإن تيقن طهرهما لم يكره
له غمسهما (والمضمضة) بعد غسل الكعبين ويحصل أصل السنة فيها بإدخال
الماء فى الفم سواء أداره فيه ومجه أم لا فان أراد ألا يكلجه (والاستنشاق)
بعد المضمضة ويحصل أصل السنة فيه بإدخال الماء فى الأنف سواء جذب به
بنفسه إلى خياشيمه ونثره أم لا — فان أراد ألا يكل نثره ، والمبالغة المطلوبة
فى المضمضة والاستنشاق والجمع بين المضمضة والاستنشاق بثلاث غرف
يتمضمض من كل منهما ثم يستنشق أفضل من الفصل بينهما (ومسح جميع
الرأس) وفى بعض نسخ المتن واستيعاب الرأس بالمسح أما مسح
بعض الرأس فواجب كما سبق ولو لم يرد نزع ما على رأسه من عمامة
ونحوها كحل بالمسح عليهما (ومسح جميع الأذنين ظاهريهما وباطنيهما =

بِمَاءٍ جَدِيدٍ ، وَتَغْلِيلُ الْأُخْيَةِ الْكَثَّةِ ، وَتَغْلِيلُ أَصَابِعِ الْيَدَيْنِ وَالرَّجْلَيْنِ
وَتَقْدِيمُ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى ، وَالطَّهَارَةُ ثَلَاثًا ثَلَاثًا ، وَالْمَوَالَاةُ .

== بماء جديد) أى غير بلل الرأس والسنة في كيفية مسحهما أن يدخل مسبحته في
صاخيه ويديرهما على المعاطف ويمر إبهاميه على ظهورهما ثم يلمص كفيه وهما
مبلولتان بالأذنين (وتخليل اللحية الكثة) بمثلثة من الرجل أما لحية الرجل
الخفيفة ولحية المرأة والخنثى فيجب تخليلهما هـ وكيفيته أن يدخل الرجل أصابعه
من أسفل اللحية (وتخليل أصابع اليدين والرجلين) إن وصل الماء إليها من
غير تخليل فإن لم يصل إلا به كالأصابع الملتفة وجب تخليلها وإن لم يتأت
تخليلها لالتحامها حرم فتحها للتخليل وكيفية تخليل اليدين بالتشبيك والرجلين
بأن يبدأ بخنصر يده اليسرى من أسفل الرجل مبتدئاً بخنصر الرجل اليمنى خاتماً
بخنصر اليسرى (وتقديم اليمنى) من يديه ورجليه (على اليسرى) منهما
أما العضوان اللذان يستل غسلهما معا كالخدين فلا يقدم اليمنى منهما بل يطهران
دفعاً واحدة ، وذكر المصنف سنية تثليث العضو المغسول والممسوح في قوله
(والطهارة ثلاثاً ثلاثاً) وفي بعض النسخ والتكرار أى للغسول والممسوح
(والموالاة) ويعبر عنها بالتتابع وهى أن لا يحصل بين العضوين تفريق كثير
بل يطهر العضو بعد العضو بحيث لا يحف المغسول قبله مع اعتدال الهواء
والمزاج والزمان وإذا نكث فلا اعتبار بآخر غسلة (١) وإنما تندب الموالاة في غير
وضوء صاحب الضرورة أما هو فالموالاة واجبة في حقه وبقي للوضوء سنن
أخرى مذكورة في المطولات

(١) أى هذا إذا لم ينكث ، وإذا نكث الخ فهو مقابل لمحذوف ، وقوله
فلا اعتبار بآخر غسلة — أى في موالاة الأعضاء ، وأما الموالاة بين الغسلات
فتكون بحيث يشرع في الثانية قبل جفاف الأولى ، وفي الثالثة قبل جفاف الثانية .

(فصل) والاستنجاء واجب من البول والغائط * والأفضل أن يستنجى بالأحجار ثم يتبعها بالماء ، ويجوز أن يقتصر على الماء أو على ثلاثة أحجار ينقى بهن المحل فإذا أراد الإقتصار على أحدهما فالماء أفضل ويجتنب استقبال القبلة واستدبارها في الصحراء

(فصل) في الاستنجاء (١) وآداب (٢) قاضي الحاجة (والاستنجاء) وهو (٣) من نجوت الشيء أى قطعه فكل من المستنجى يقطع به الأذى عن نفسه (واجب من) خروج (البول والغائط) بالماء أو الحجر وما فى معناه من كل جامد طاهر قالع غير محترم (و) لكن (الأفضل أن يستنجى) أولاً (بالأحجار ثم يتبعها) ثانياً (بالماء) والواجب ثلاث مسحات ولو بثلاثة أطراف حجر واحد (ويجوز أن يقتصر) المستنجى (على الماء أو على ثلاثة أحجار ينقى بهن المحل) إن حصل الانقاء بها وإلا زاد عليها حتى ينقى ويسن بعد ذلك التثليث (فإن أراد الإقتصار على أحدهما فالماء أفضل) لأنه يزيل عين النجاسة وأثرها ، وشرط أجزاء (٤) الاستنجاء بالحجر أن لا يحف الخارج =

(١) شرع مع الوضوء ليلة الإسراء وقيل فى أول البعثة وهو بالحجر رخصة ومن خصائصنا

وأركانه أربعة : مستنج . ومستنجى منه . ومستنجى به . ومستنجى فيه وهو المحل

(٢) جمع أدب وهو لغة الشيء المستحب . والمراد به هنا مطلق المطلوب ليشمل الواجب فيدخل فيه الاستقبال والاستدبار

(٣) أى لغة — وأما شرعاً فهو إزالة الخارج الملوث بقاء أو حجر بشرطه

(٤) لأجزاء الاستنجاء بالحجر أحد عشر شرطاً (أربعة) فى ذات الحجر

وهى : — كونه جامداً طاهراً قالماً غير محترم — (وأربعة) فى الخارج وهى : — أن لا يحف ، وأن لا ينتقل عن محله ، وأن لا يطرأ عليه أجنى نجس مطلقاً أو طاهر رطب غير العرق ، وأن لا يجاوز صفحة إن كان غائطاً — ولا حشفة إن كان بولاً (وشرطان) فى الاستعمال وهما — ثلاث مسحات يعم بكل مسحة منها المحل ولو بأطراف حجر ، وانقاء المحل — (وشرط) فى المحل وهو أن يكون فرجاً معتاداً

وَيَحْتَنَبُ الْبَوْلَ وَالْغَائِطَ فِي الْمَاءِ الرَّائِدِ وَتَحْتَ الشَّجَرَةِ الْمُثْمَرَةِ وَفِي
الطَّرِيقِ وَالظِّلِّ وَالثَّقْبِ وَلَا يَتَكَلَّمُ عَلَى الْبَوْلِ وَالْغَائِطِ وَلَا يَسْتَقْبِلُ
الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَلَا يَسْتَدْبِرُهُمَا .

النَّجَسَ وَأَنْ لَا يَنْتَقِلَ عَنْ مَجْلٍ خُرُوجَهُ وَلَا يَطْرَأُ عَلَيْهِ نَجَسٌ آخَرَ أَجْنَبِي عَنْهُ
فَإِنْ اتَّقَى شَرْطَ مَنْ ذَلِكَ تَعَيَّنَ الْمَاءُ (وَيَحْتَنَبُ) وَجُوبًا قَاضِي الْحَاجَةَ (اسْتَقْبَالَ
الْقَبْلَةَ) الْآنَ وَهِيَ السَّكْبَةُ (وَاسْتَدْبَارَهَا فِي الصَّحْرَاءِ) إِنْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ
الْقَبْلَةِ سَاتِرٌ أَوْ كَانَ وَلَمْ يَبْلُغْ ثَلَاثِي ذِرَاعٍ أَوْ بَلَغَهَا وَبَعْدَ عَنْهُ أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثَةِ
أَذْرَعٍ بِذِرَاعِ الْآدَمِيِّ كَمَا قَالَ بَعْضُهُمْ : وَالْبَيْنَانِ فِي هَذَا كَالصَّحْرَاءِ بِالشَّرْطِ
الْمَذْكُورِ إِلَّا الْبِنَاءَ الْمَعْدُ لِقَضَاءِ الْحَاجَةِ فَلَا حَرَمَةَ فِيهِ مَطْلَقًا ، وَخَرَجَ بِقَوْلِنَا
الْآنَ مَا كَانَ قَبْلَهُ أَوْ لَا كَيِّتَ الْمُقَدَّسَ فَاسْتَقْبَالَهِ وَاسْتَدْبَارَهُ مَكْرُوهٌ (وَيَحْتَنَبُ)
أَدْبَاقَاضِي الْحَاجَةَ (البول والغائط في الماء الراكد ، أما الجاري فيكرهه في
القليل منه دون الكثير لكن الأولى اجتنابه وبحث النووى تحريمه في القليل
جاريًا كان أو راكداً (و) يحتنب أيضا البول والغائط (تحت الشجرة
المثمرة) وقت الثمرة وغديره (و) يحتنب ما ذكر (في الطريق) السلوك
للناس (و) في موضع (الظل) صيفاً وفي موضع الشمس شتاءً (و) في
(الثقب) في الأرض وهو النازل المستدير ولفظ الثقب ساقط في بعض نسخ
المتن (ولا يتكلم) أدبا لغير ضرورة قاضى الحاجة (على البول والغائط) فإن
دعت ضرورة للكلام كمن رأى حية تقصد إنساناً لم يكره له الكلام حينئذ
(ولا يستقبل الشمس والقمر ولا يستدبرهما (١) أى يكره له ذلك (٢) حال قضاء
حاجته لكن (٣) النووى في الروضة وشرح المذهب قال : إن استدبارهما ليس
بمكرهه وقال في شرح الوسيط : إن ترك استقباليهما واستدبارهما (٤) سواء أى
فيكون مباحاً ، وقال في التحقيق : إن كراهة استقباليهما لا أصل لها ، وقوله
ولا يستقبل إلى آخره ساقط في بعض نسخ المتن

(١) ضعيف والمعتمد عدم كراهة الاستدبار

(٢) أى المذكور من الاستقبال والاستدبار وهو مسلم في الاستقبال دون الاستدبار

(٣) استدراك على ما قبله لأنه ربما يوهم أنه لم يخالف في ذلك النووى ولا غيره

(٤) أى وعده ليصح الأخبار بقوله سواء

﴿ فصل ١٠ ﴾ وَالَّذِي

يَنْقُضُ الْوُضُوءَ خَمْسَةُ أَشْيَاءَ مَا خَرَجَ مِنَ السَّبِيلَيْنِ وَالتَّوَمُّ عَلَى غَيْرِ هَيْئَةٍ الْمُتَمَكِّنِ . وَزَوَالُ الْعَقْلِ بِسُكْرِ أَوْ مَرَضٍ . وَلَمَسُ الرَّجُلِ الْمَرْأَةَ الْأَجْنَبِيَّةَ مِنْ غَيْرِ حَائِلٍ . وَمَسُّ فَرْجِ الْآدَمِيِّ بِيَاطِنِ الْكَفِّ . وَمَسُّ حَاقَةِ دُبُرِهِ عَلَى الْجَدِيدِ .

﴿ فصل ﴾ في نواقض الوضوء المسماة أيضا بأسباب الحدث (١) (والذي ينقض) أى يبطل (الوضوء خمسة أشياء) أحدها (ما خرج من السبيلين) أى القبل والدبر من متوضئ حتى واضح معتادا كان الخارج كبول وغانط أو نادرا كدم وحصى نجساً كهذه الأمثلة أو طاهراً كدود إلا المني الخارج باحتلام من متوضئ يمكن مقعده من الأرض فلا ينقض والمشكل إنما ينقض وضوءه بالخارج من فرجيه جميعاً (و) (الثاني) (النوم على غير هيئة المتمكن) وفي بعض نسخ المتن زيادة من الأرض بمقعده والأرض ليست بقيد وخرج بالمتمكن ما لو نام قاعداً غير متمكن أو نام قائماً أو على قفاه ولو متمكناً (و) الثالث (زوال العقل) أى الغلبة عليه (بسكر أو مرض) أو جنون أو إغماء أو غير ذلك (و) الرابع (لمس الرجل المرأة الأجنبية) غير المحرم ولو ميتة والمراد بالرجل والمرأة ذكر وأنثى بلغا حد الشهوة عرفاً والمراد بالمحرم من حرم نكاحها لأجل نسب أو رضاع أو مصاهرة وقوله (من غير حائل) يخرج ما لو كان هناك حائل فلا نقض حينئذ (و) الخامس وهو آخر النواقض (مس فرج الآدمي بباطن الكف) من نفسه أو غيره ذكراً أو أنثى صغيراً أو كبيراً حياً أو ميتاً ولفظ الآدمي ساقط في بعض نسخ المتن وكذا قوله (ومس حلقة دبره) أى الآدمي ينقض (على) القول (الجديد) وعلى القديم لا ينقض مس الحلقة والمراد بهما لمتقي المنفذ، وبياطن الكف الراحة مع بطون الأصابع وخرج بباطن الكف ظاهره وحروفه ورؤوس الأصابع وما بينها

(١) الحدث لغة الشيء الحادث وشرعاً يطلق على الأسباب التي ينتهي بها الطهر، وعلى الأمر الاعتباري الذي يقوم بالأعضاء يمنع من صحة الصلاة حيث لا مرخص، وعلى المنع المترتب على ذلك، والمراد هنا الأسباب

﴿فصل ٥﴾ والذي يوجب الغسل سبعة أشياء : ثلاثة ، تشترك فيها الرجال والنساء وهي التقاء الختانين . وإنزال المني . والموت * وثلاثة تختص بها النساء وهي الحيض والنفاس والولادة .
﴿فصل ٦﴾ وفرائض الغسل ثلاثة أشياء : النية .

فلا نقض بذلك أى بعد التحامل اليسير

﴿فصل ٧﴾ فى موجب الغسل ٥ والغسل لغة سيلان الماء على الشيء مطلقا وشرا سيلانه على جميع البدن بنية مخصوصة (والذي يوجب الغسل ستة أشياء ثلاثة) منها (تشترك فيها الرجال والنساء وهي التقاء الختانين) ويعبر عن هذا الالتقاء بإيلاج حى واضح غيب حشفة الذكر منه أو قدرها من مقطوعها فى فرج ويصير الأدمى المولج فيه جنبا بإيلاج ما ذكر أما الميت فلا يعاد غسله بإيلاج فيه وأما الخنثى المشكل فلا غسل عليه بإيلاج حشفته ولا بإيلاج فى قبله (و) من المشترك (إنزال) أى خروج (المني) من شخص بغير إيلاج وإن قل المني كقطرة ولو كانت على لون الدم ولو كان الخارج بجماع أو غيره فى يقظة أو نوم بشهوة أو غيرها من طريقه المعتاد أو غيره كان انكسر صلبه فخرج منه (و) من المشترك (الموت) إلا فى الشهيد (وثلاثة تختص بها النساء وهي الحيض) أى الدم الخارج من امرأة بلغت تسع سنين (والنفاس) وهو الدم الخارج عقب الولادة فانه موجب للغسل قطعا (والولادة) المصحوبة بالبلل موجهة للغسل قطعا والمجردة عن البلل موجهة للغسل فى الأصح

﴿فصل ٨﴾ وفرائض الغسل ثلاثة أشياء (أحدها) النية (فينوى الجنب رفع الجنابة أو الحدث الأكبر ونحو ذلك) وتنوى الحائض أو النفساء رفع حدث الحيض أو النفاس وتكون النية مقرونة بأول الفرض وهو أول =

(١) كنية استباحة الصلاة ، أو فرض الغسل ، أو أداء فرض الغسل ، أو الغسل المفروض ، أو الغسل الواجب ، ولا تكفى نية الغسل فقط لأنه يكون عبادة وعادة ٥ بخلاف الوضوء فيكفى فيه نية الوضوء لأنه لا يكون إلا عبادة -

وإزالة النجاسة إن كانت على بدنه . وإيصال الماء إلى جميع الشعر والبشرة .
وسننه خمسة أشياء التسمية والوضوء قبله وإمرار اليد على الجسد
والموالة . وتقديم الأيمن على اليسرى .

﴿ فصل ﴾ والاعتسالات السنوية سبعة عشر غسلاً : غسل الجمعة

والعیدین والاستسقاء

== ما يغسل من أعلى البدن أو أسفله ه فلو نوى بعد غسل جزء . وجب إعادته .
(وإزالة النجاسة إن كانت على بدنه) أى المغتسل وهذا ما رجحه الرافعي
وعليه فلا يكفي غسلة واحدة عن الحدث والنجاسة ورجح النووي الاكتفاء
بغسلة واحدة عنهما ه وحله ما إذا كانت النجاسة حكيمة أما إذا كانت النجاسة
عينية وجب غسلتان عنهما (وإيصال الماء إلى جميع الشعر والبشرة) وفى
بعض النسخ بدل جميع أسول ولا فرق بين شعر الرأس وغيره ولا بين
الخفيف منه والكثيف والشعر المصفور إن لم يصل الماء إلى باطنه إلا
بالنقض وجب نقضه والمراد بالبشرة ظاهر الجلد ويجب غسل ما ظهر من
صماخي أذنيه ومن أنف مجذوع ومن شقوق بدن ويجب إيصال الماء إلى
ما تحت القلفة من الألف وإلى ما يبدو من فرج المرأة عند قعودها لقضاء
حاجتها ه وما يجب غسله المسربة لأنها تظهر فى وقت قضاء الحاجة فتصير من
ظاهر البدن (وسننه) أى الغسل (خمسة أشياء التسمية والوضوء) كاملاً
(قبله) وينوى به المغتسل سنة الغسل إن تجردت جنابته عن الحدث الأصغر
وإلا نوى به الأصغر (وإمرار اليد على) ما وصلت إليه من (الجسد) ويعبر
عن هذا الإمرار بالدلك (والموالة) وسبق معناها فى الوضوء (وتقديم الأيمن)
من شقيه (على اليسرى) وبقي من سنن الغسل أمور مذكورة فى المبسوطات
منها التثليث وتحليل الشعر

﴿ فصل ﴾ (والاعتسالات السنوية سبعة عشر غسلاً غسل الجمعة)
لحاضرها ووقته من الفجر الصادق (و) غسل (العیدین) الفطر والأضحى
ويدخل وقت هذا الغسل بنصف الليل (والاستسقاء) أى طلب السقيا من

وَالْحُسُوفِ وَالْكُسُوفِ . وَالْفَسْلُ مِنْ غُسْلِ الْمَيِّتِ وَالْكَافِرِ إِذَا أَسْلَمَ
وَالْمَجْنُونِ وَالْمَغْمَى عَلَيْهِ إِذَا أَفَاقَا وَالْفَسْلُ عِنْدَ الْإِحْرَامِ وَلِلدُّخُولِ مَكَّةَ
وَلِلْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ وَلِلْمَبِيتِ بِمُزْدَلِفَةَ وَلِرَمَى الْجِمَارِ الثَّلَاثِ . وَلِلطَّوَافِ .
وَلِلدُّخُولِ مَدِينَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .

﴿ فُصْلٌ ﴾ وَالْمَسْحُ عَلَى الْخَفَيْنِ

الله تعالى (والخسوف) للقمر (والكسوف) للشمس (والغسل من) أجل
(غسل الميت) مسلماً كان أو كافراً (و) غسل الكافر (إذا أسلم) إن لم
يجنب في كفره أو لم تحض الكافرة وإلا وجب الغسل بعد الإسلام في الأصح
وقيل يسقط إذا أسلم (والمجنون والمغمى عليه إذا أفاقا) ولم يتحقق منهما
إنزال فإن تحقق منهما إنزال وجب الغسل على كل منهما (والغسل عند) إرادة
(الأحرام) ولا فرق في هذا الغسل بين بالغ وغيره ولا بين مجنون وعقل
ولا بين حائض وطاهر فإن لم يجد المحرم الماء تيمم (و) الغسل (للدخول
مكة) لمحرم بحج أو عمرة (وللوقوف بعرفة) في تاسع ذي الحجة (وللبيت
بمزدلفة ولرمي الجمار الثلاث) في أيام التشريق الثلاثة فيغتسل لرمي كل منها
غسلاً — إمارى جمره العقبة في يوم النحر فلا يغتسل له لقرب زمنه من غسل
الوقوف (و) الغسل (للطواف) الصادق بطواف قدوم وإفاضة ووداع
وبقية الإغسال المسنونة مذكورة في المطولات

﴿ فُصْلٌ ﴾ (والمسح^(١) على الخفين جائز) في الوضوء لا في غسل =

(١) الكلام عليه منحصر في خمسة أطراف

الطرف الأول في حكمه — وذكره بقوله: والمسح على الخفين جائز

والطرف الثاني في شروطه — وذكرها بقوله: بثلاثة شرائط

والطرف الثالث في مدته — وذكرها بقوله: ويمسح المقيم الخ

والطرف الرابع في مبطلاته — وذكرها بقوله: ويبطل المسح الخ =

جَائِزٌ ^(١) بِثَلَاثَةِ شَرَايِطَ أَنْ يَبْتَدِيَ لِبَسَهُمَا

== فرض أو نفل . ولا في إزالة نجاسة فلو أجنب أو دمت رجله فأراد المسح بدلا عن غسل الرجل لم يجوز بل لا بد من الغسل وأشعر قوله جائز أن يغسل الرجلين أفضل من المسح وإنما يجوز مسح الخفين لا أحدهما فقط إلا أن يكون فاقدا الأخرى (ثلاثة ٢) شرائط أن يبتدى ^(٢) أى الشخص (لبسهما ==

== والطرف الخامس في كفيته - ولم يذكرها المصنف وأشار لها الشارح بقوله: والسنة في مسحه الخ وشرع المسح على الخفين في السنة التاسعة من الهجرة في غزوة تبوك وقيل شرع مع الوضوء ليلة الأسراء قبل الهجرة بسنة .

وهو ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم قولاً وفعلاً روى ابن المنذر عن الحسن البصري أنه قال حدثني سبعون من الصحابة أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين . ومن ثم قيل يخشى أن يكون إنكاره كفراً ، وهو رخصة بمعناها اللغوي وهو مطلق السهولة لا الشرعى - أى ما تكون لعذر ، لصحة المسح مع إمكان غسل الرجلين ويرفع الحدث رفعا مقيدا بمدة ويبيح الصلاة من غير حصر (١) أى من حيث العدول عن غسل الرجلين إليه فلا ينافى أنه يقع واجبا دائما ، وجواز العدول هو الأصل عند القدرة على كل من المسح والغسل . وقد يجب العدول فيما إذا كان مع لباس الخف ماء يكفيه للمسح ولا يكفيه للغسل أو ضاق الوقت عن الغسل أو كان يترتب على المسح انقضاء نحو غريق أو ادراك عرفة ، وقد يحرم مع الأجزاء فيما إذا كان مغصوبا أو من حرير لرجل . أو من جلد آدمى - ومع عدم الأجزاء فيما إذا كان لباس الخف محرما وقد يتدب كان رغبت نفسه عن المسح ومالت إلى الغسل لما فيه من النظافة لا لكونه أفضل من المسح - وإلا فلا يتدب حينئذ - وكان طرأت له شبهة في جواز المسح كان يقول يحتمل أنه نسخ فيشك في ذلك وقد يكره فيما إذا كرر المسح لأنه يعيب الخف (٢) بل بأربعة كما أشار لذلك الشارح بقوله ويشترط أيضا طهارتهما ، وما ينبغى التنبيه عليه أن شرط الطهارة معتبر عند المسح لا عند اللبس حتى لو لبس خفين متنجسين ثم طهرهما قبل المسح اجزا المسح عليهما ، وأما بقية الشروط فتعتبر عند اللبس على المعتمد

بَعْدَ كَمَالِ الطَّهَارَةِ وَأَنْ يَكُونَا سَاتِرَيْنِ لِمَحَلِّ غَسْلِ الْفَرْضِ مِنَ الْقَدَمَيْنِ . وَأَنْ يَكُونَا مِمَّا يُمَكِّنُ تَتَابُعَ الْمَشْيِ عَلَيْهِمَا وَيَمْسَحُ الْمُقِيمُ يَوْمًا وَلَيْلَةً وَالْمُسَافِرُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ بِلَيَالِيهِنَّ ،

== بعد كمال الطهارة) فلو غسل رجلا ولبس خفها ثم فعل بالآخرى كذلك لم يكف ولو ابتداء لبسهما بعد كمال الطهارة ثم أحدث قبل وصول الرجل قدم الخف لم يجز له المسح (وأن يكونا) أى الخفان (ساترين لمحل غسل الفرض من القدمين) بكعبيهما فلو كانا دون الكعبين كالمداس لم يكف المسح عليهما والمراد بالساتر هنا الحائل لا مانع الرؤية وأن يكون الستر من أسفل ومن جوانب الخفين لا من أعلاهما (وأن يكونا بما يمكن تتابع المشي عليهما) لتردد مسافر في حوائجه من حط وترحال ويؤخذ من كلام المصنف كونهما قوين بحيث يمنعان نفوذ الماء ويشترط أيضا طهارتهما ، ولو لبس خفا (١) فوق خف لشدة البرد مثلا فإن كان الأعلى صالحا للمسح دون الأسفل صح المسح على الأعلى ، وإن كان الأسفل صالحا للمسح دون الأعلى فسح الأسفل صح أو الأعلى فوصل البلل للأسفل صح إن قصد الأسفل أو قصدهما معا لا إن قصد الأعلى فقط وإن لم يقصد واحدا منها بل قصد المسح في الجملة أجزأ في الأصح (ويمسح المقيم يوما وليلة و) يمسح (المسافر ثلاثة أيام بلياليهن) المتصلة بها سواء تقدمت ==

(١) هذه مسألة الجرموق المعروفة عند الفقهاء وهو خف فوق خف وحاصلها - انهما اما قويان معا أو ضعيفان معا أو الأعلى قوى والأسفل ضعيف أو العكس

فان كانا ضعيفين لم يصح المسح على واحد منهما - وإن كان الأعلى وحده قويا فالعبرة به دون الأسفل - وإن كانا قوين معا أو الأسفل وحده فسح الأسفل وحده صح أو الأعلى فوصل البلل للأسفل ولو من محل الخرز صح أن قصد الأسفل فقط أو قصدهما معا وكذا أن أطلق على الأصح فان قصد الأعلى فقط أو قصد واحدا لا بعينه لم يصح

وَأَبْتَدَاءُ الْمُدَّةِ مِنْ حِينَ يُعْدِثُ بَعْدَ لُبْسِ الْخَفَيْنِ فَإِنْ مَسَحَ فِي الْحَضَرِ ثُمَّ
سَافَرَ أَوْ مَسَحَ فِي السَّفَرِ ثُمَّ قَامَ أَتَمَّ مَسْحَ مُقِيمٍ وَيَبْطُلُ الْمَسْحُ بِثَلَاثَةِ
أَشْيَاءَ . بِغَلْمِهِمَا . وَانْقِضَاءِ الْمُدَّةِ وَمَا يُوجِبُ الْغُسْلَ

﴿ فَعِلْ ﴾

== أو تأخرت (وابتداء المدة) تحسب (من حين يحدث) أى من انقضاء الحدث
الكائن (بعد) تمام (لبس الخفين) لا من ابتداء الحدث ولا من وقت المسح
ولا من ابتداء اللبس والعاصى بسفره والهاشم بمسحان مسح مقيم ودائم الحدث
إذا أحدث بمسح لبس الخف حدثا آخر مع حدثه الدائم قبل أن يصلي به
فرضا لمسح ويستتبع ما كان يستتبعه لو بقى طهره الذى لبس عليه خفيه وهو
فرض ونوافل ظو صلى بطهره فرضا قبل أن يحدث مسح واستباح النوافل
فقط (فان مسح) الشخص (فى الحضر ثم سافر أو مسح فى الغفر ثم أقام)
قبل مضى يوم وليلة (أتم مسح مقيم) والواجب فى مسح الخف ما يطلق عليه
اسم المسح إذا كان على ظاهر الخف ولا يجزئ المسح على باطنه ولا على
عقب الخف ولا على حروفه ولا أسفله ، والسنة فى مسحه أن يكون خطوطا
بأن يفرج الماسح بين أصابعه ولا يضمها (ويبطل المسح) على الخفين
(بثلاثة أشياء بخلعهما) أو خلع أحدهما أو انخلعه أو خروج الخف عن
صلاحية المسح كتنخرقه (وانقضاء المدة) وفى بعض النسخ مدة المسح من
يوم وليلة لمقيم وثلاثة أيام لباليها لمسافر (و) بعروض (ما يوجب الغسل
كجناية أو حيض أو نفاس للابس الخف

﴿ فصل ﴾ فى التيمم (١) وفى بعض نسخ المان تقديم هذا الفصل على الذى

(١) هذا هو المقصد الثالث من مقاصد الطهارة وقد مضى الكلام على
المقصد (الأول) وهو الوضوء (والثانى) وهو الغسل والتيمم من خصائص هذه
الامة كما يصرح به حديث (جعلت إلى الأرض مسجدا وتربتها طهورا) أى مطهرا

وَشَرَائِطُ التَّيْمِ

قبله ، والتيم لغة انقصد وشرعا إيصال تراب طهور للوجه واليدين بدلا عن وضوء أو غسل أو غسل عضو بشرائط (١) مخصوصة (وشرائط (٢) التيمم

وقد اختلف فيه فقيل : — هو رخصة مطلقا وهو الراجح لصدق حد الرخصة عليه إذ هي الحكم السهل المنتقل إليه لعذر مع قيام السبب للحكم الأصلي ، وما أورد عليه من صحة تيمم العاصي عند فقد الماء مردود بان المعصية ليست سبب الرخصة وإنما سببها فقد الماء بدليل أنه يستوى فيه المسافر والمقيم وقيل - عزيمة مطلقا وجزم به الشيخ أبو حامد قال والرخصة إنما هي إسقاط القضاء ونوقش بصدق تعريف الرخصة عليه اللهم إلا أن يمنع أن الغسل هو الأصل في حال العذر ويدعى أن التيمم واجب ابتداء حتى لا يتحقق تغير الحكم .

وقيل - إن كان لفقد الماء فعزيمة والافرخصة واستحسنه الاسنوى واختاره الغزالي في المستصفي وهذا الثالث هو الأوفق بما تقرر من صحة تيمم العاصي بالسفر قبل التوبة إن فقد الماء حسا وبطلان تيممه قبلها إن فقدته شرعا كان تيمم لنحو مرض وفرض سنة ست كما عليه الأكثرون وقيل سنة أربع

(١) مراده بالشرائط الأمور التي لا بد منها فتشمل الأركان فلا يعترض بانه أهمل النية والترتيب

(٢) فيه تغليب الشرط كدخول الوقت على السبب كوجود العذر وتسمية الجميع شرائط واعلم ان الكلام على التيمم ينحصر في ستة أطراف

في (سببه ، وشروط صحته ، وفروضة ، وسننه ، ومكروهاته ، ومبطلاته) وأما كيفيته فتعلم من بيان فروضة وسننه

فسيبه العجز عن استعمال الماء حسا أو شرعا

وللعجز ثلاثة أسباب -

أحدها فقد الماء بان ييقن أو ظن بخبر عدل عدم وجوده أو لم يظن لكن فقتل عليه فلم يجد أصلًا

وثانيها - احتياجه اليه لعطش حيوان محترم - وهو ما حرم قتله : ومنه كلب =

== منتفع به وكذا ما لا نفع فيه ولا ضرر - فخرج نحو الكلب العقور . وتارك الصلاة بشرطه والزاني المحصن * فلا يجوز صرف الماء اليها بل يجب الطهر به - وإن أفضى إلى تلفها ، وسواء كان احتياجه للباء في الحال أو المآل صونا للروح أو غيرها عن التلف - فتييم مع وجود الماء المحتاج اليه لما ذكر ، ولا يكلف الطهر به ثم جمعه وشربه لغير دابة ومثل الدابة غير المميز لأنه مستقدر عادة

وثالثها - خوف محذور من استعمال الماء مطلقا أو المعجوز عن تسخينه كمرض وبطء براء . وزيادة ألم وشين فاحش في عضو ظاهر ، (والشين الأثر المستكره) من تغير لون ونحول وثغرة تبقى ولحمة تزيد ، والظاهر ما يبدو عند المهنة أى الخدمة غالبا كالوجه واليدين * فخرج بالفاحش اليسير كقليل سواد ، وبالظاهر الفاحش في الباطن - فلا أثر لخوف ذلك * ويعتمد في خوف ما ذكر قول عدل في الرواية

شروط صحة التيمم

وشروط صحته تسعة :

أحدها - الاسلام إلا في كتابية تيممت من نحو حيض لتحل لحليها

وثانيها - التمييز إلا في مجنونة يمت من نحو حيض لتحل لحليها

وثالثها - عدم الخائل بين التراب والعضو الممسوح فيجب نزع الخاتم من اليد

عند مسحها ليصل التراب إلى ماتحته * ويعلم من هذا الشرط عدم صحة التيمم بالتراب المختلط بما يمنع وصول الغبار إلى العضو كزعفران ودقيق وجير

ورابعها - تقدم إزالة نجاسة غير معفو عنها عن البدن ولو كانت النجاسة على

غير أعضاء التيمم من فرج أو غيره فلو تيمم قبل إزالة النجاسة عن بدنه لم يصح

تيممه - وخرج بالبدن الثوب والمكان فلا يشترط لصحة التيمم إزالتها عنها ،

أما النجاسة المعفو عنها فإن كانت على أعضاء التيمم اشترط لصحة التيمم إزالتها

وإن كانت على غير أعضاء التيمم فلا تشترط إزالتها

وخامسها - دخول الوقت أى وقت الصلاة التي يتيمم لها يقينا فلو شك فيه لم

يصح ، ويدخل وقت صلاة الجنائزة بانقضاء طهر الميت وإن لم يكفن ووقت صلاة

الاستسقاء بتجمع الناس ، والفاضة بتذكريها ، والثافئة المطلقة بخروج وقت

الكرامة ، ونجاسة المسجد بدخوله والوقت شامل لوقت الجواز . والعذر . وأوقات

الرواتب وسائر المواقات كالعيدين والكسوف

== وسادسها - طلب الماء ان احتاج لطلبه - أى البحث عنه ولو بمأذونه الثقة لكل تيمم فى الوقت - فلا يكفى الطلب قبله ولا مع الشك فيه وان صادفه ، وانما يجب طلب الماء بشروط (أن يكون تيممه للفقد ، وان لا يتقن عدم الماء ، وان لا يكون هناك مانع منه كسبع)

(أحوال مرید التيمم — من حيث طلب الماء وعدمه)

حاصل مايقال فى هذا المقام ان لمرید التيمم أحوالا فى حدود ثلاثة أولها - حد الغوث فما دونه وحد الغوث المكان الذى يلحق الشخص فيه غوث رفقته اذا استغاث بهم مع تشاغلهم وتحديثهم وقدروه بغلوة سهم أى غاية ما يصل اليه السهم ، وبقدر ما ينظره بصر معتدل مع رؤية الأشخاص والتمييز بينها وتبلغ مسافته ثلاثمائة ذراع

فان يتقن فقد الماء فيه تيمم بلا طلب ، وان يتقن وجوده فيه لزمه طلبه ان لم يكن مانع ولا يتيمم وان خرج الوقت ولو كانت الصلاة تسقط بالتيمم . وان تردد فيه بان جاوز وجوده وعدمه لزمه طلبه أيضا بان يبحث عنه فى منزله وعند رفقته المنسويين اليه الموافقين له عادة فى الخط والترحال والمساعدة لا عند جميع أهل القافلة لأنها قد تكون كبيرة جدا ولا يجب الطلب عليه من كل واحد بعينه بل يكفى نداء بعضهم . كان يقول من معه ماء يوجد به أو يبيعه - فان لم يجد ماء - نظر فى الجهات يمينا وشمالا وأماما وخلفا من غير مشى - إن كان بمكان مستو - لا ارتفاع فيه ولا انخفاض ويخص موضع الحضرة والطيور بمزيد نظر ، فان كان هناك وهدة أو جبل تردد بان يمشى فى كل جهة نحو ثلاثة أذرع بحيث يحيط نظره بالحد المذكور فان لم يجده بعد البحث والاحاطة تيمم ولا يجب عليه الترتيب بل يصح أن يقدم النظر والاحاطة على البحث من رفقته .

واعلم أنه يشترط للطلب من هذا الحد عدم الانقطاع عن الرقعة . والأمن على النفس . والعضو . والمال - وإن قل - سواء ما يجب بذل الماء الطهارة وغيره . والأمن على الاختصاص المحترم - سواء ما يحتاجه وغيره . والأمن على الوقت - سواء كان فى محل يسقط فيه الفرض بالتيمم أم لا - هذا كله عند التردد فى وجود الماء فى هذا الحد ، وإذا يتقنه فيه فيجب عليه طلبه وان خرج الوقت ولو كانت الصلاة تسقط بالتيمم كما تقدم ==

== ولا يشترط الأمن على الاختصاص ولا على المال الذي يجب بذله لماء الطهارة - أن كان يحصل الماء بلا مقابل والا اشترط الأمن عليه

ثانيها - حد القرب وهو المحل الذي يصله المسافر لحاجته من احتطاب واحتشاش وقدره بنصف فرسخ ومقداره بسير الأثقال إحدى عشرة درجة وربعاً * وهي خمس وأربعون دقيقة ، لأن الدرجة أربع دقائق - فان تيقن فقد الماء فيه أو تردد تيمم بلا طلب - وان علم وجوده فيه ولو بخبر عدل أو فاسق وقع في القلب صدقه وجب عليه طلبه بأن يسعى اليه ويحصله - ان أمن على النفس والعضو والمال - إلا ما يجب بذله لماء الطهارة إن كان يحصل الماء بلا عوض - والاختصاص الذي يحتاج اليه كأن يكون كلب صيد وتكون مؤنته من صيده * أما مالا يحتاج اليه فلا يشترط الأمن عليه * وأما الوقت فيشترط الأمن عليه إذا كان بمحل يسقط فيه الفرض بالتيمم - بأن كان المحل يغلب فيه فقد الماء أو يستوى فيه الفقد والوجود - وإن كان بمحل لا يسقط فيه الفرض بالتيمم - بأن كان المحل يغلب فيه وجود الماء - فلا يشترط الأمن عليه .

ثالثها - حد البعد وهو ما زاد على نصف فرسخ فلا يجب عليه طلبه منه مطلقاً سواء تيقن وجود الماء فيه أم لا - أمن على ما ذكر أم لا - فيتيمم ويصلى ولا إعادة عليه إن كان بمحل يغلب فيه فقد الماء أو يستوى فيه الفقد والوجود . وسابعها - التراب الطهور بجميع أنواعه على أى لون كان سواء أخذ من الأرض أو من غيرها كشوب أو حصير أو مخدة أو حنطة * ولا بد أن يكون له غبار يتعلق بالعضو كما هو شأنه والغالب فيه ، فلو كان خشناً أو ندياً لا يرتفع له غبار لم يكف ، والرمل من جنس التراب * وهو نوعان نوع له غبار فيصح التيمم به ونوع خال من الغبار فلا يصح التيمم به ، وخرج بالتراب - غيره كجبر وزرنيخ وسحابة خزف * والمراد بالطهور الطاهر غير المستعمل - فخرج المتنجس كتراب مقبرة علم نبشها ، والمستعمل وهو ما استعمل في إزالة النجاسة المغلظة - أو في التيمم - وهو ما بقي بعضوه أو تناثر منه حالة التيمم بعد مس العضو فان لم يمسه لم يستعمل :

وثامنها - نقل التراب أى تحويله إلى العضو الذي يراد مسحه ولا بد أن يكون بعد دخول الوقت .

== وتاسعها — تعدد النقل بأن يكون مرتين مرة للوجه ومرة لليدين فلو نقل التراب مرة واحدة ومسح به وجهه ويديه لم يكف .

فروض التيمم

فروضة أى أركانه أربعة :

أحدهما — نية استباحة الصلاة أو نحوها — واعلم ان للنية مراتب (المرتبة الأولى) نية استباحة فرض الصلاة ولو منذورة ونية استباحة فرض الطواف ولو منذورا ونية استباحة خطبة الجمعة على المعتمد فيها (المرتبة الثانية) نية استباحة نقل الصلاة أو نقل الطواف ونية استباحة الصلاة أو الطواف بدون ذكر فرض ولا نقل فيهما ، ونية استباحة صلاة الجنازة لأنها وإن كانت فرض كفاية تشبه النقل في جواز الترك لبعض الأشخاص (المرتبة الثالثة) نية استباحة ما عدا ذلك كنية استباحة مس المصحف وحمله وسجود التلاوة وغير ذلك .

فان أتى التيمم بنية ما فى المرتبة الأولى استباح واحداً منها — إما الذى نواه وإما غيره بدلا عنه ، واستباح جميع ما فى المرتبة الثانية والثالثة ولو مكرراً . وإن أتى بنية ما فى المرتبة الثانية استباح جميع ما فيها ولو مكرراً وجميع ما فى الثالثة دون شيء ما فى الأولى ، وإن أتى بنية ما فى المرتبة الثالثة استباح جميع ما فيها ولو مكرراً وامتنع عليه جميع ما فى الأولى والثانية ، ويجب قرن النية بنقل التراب لأنه أول العبادة وبأول مسح جزء من الوجه فان عزبت بينهما ضر عند ابن حجر ولا يضر عند الرملى وهو المعتمد .

ولا تكفى نية رفع الحدث لأن التيمم لا يرفعه . ولا تكفى نية التيمم ما لم يقل عقها للصلاة وإلا كفت .

ثانيها — مسح جميع الوجه . وثالثها مسح جميع اليدين مع المرفقين كالوضوء . واعلم ان المراد بالمسح وصول التراب إلى العضو ولو بنحو خرقه لا خصوص امرار اليد على العضو لأن ذلك ليس بشرط . ورابعها — الترتيب بأن يمسح وجهه أولاً ثم يديه .

سنن التيمم

سننه كثيرة — منها استقبال القبلة . والاستعاذة . والتسمية . والحمد . والاستياك

خَمْسَةُ أَشْيَاءَ * وَجُودُ الْعَذْرِ بِسَفَرٍ أَوْ مَرَضٍ . وَدُخُولُ وَقْتِ الصَّلَاةِ . وَطَلَبُ الْمَاءِ وَتَعَذُّرُ . اسْتِعْمَالِهِ وَأَعْوَاظُهُ بَعْدَ الطَّلَبِ وَالتَّرَابِ الطَّاهِرِ

خمسۃ أشياء) وفي بعض نسخ المتن خمس خصال
أحدها (وجود العذر بسفر أو مرض و) الثاني (دخول وقت الصلاة) فلا
يصح التيمم لها قبل دخول وقتها (و) الثالث (طلب الماء) بعد دخول
الوقت بنفسه . أو بمن أذن له في طلبه — فيطلب الماء من رحله ورفقته
فإن كان منفردا نظر حوالیه من الجهات الأربع إن كان بمستو من الأرض
فإن كان فيها ارتفاع وانخفاض تردد قدر نظره (و) الرابع (تعذر استعماله)
أي الماء بأن يخاف من استعماله على ذهاب نفس أو منفعة عضو ويدخل في
العذر ما لو كان بقربه ماء وخاف لو قصده على نفسه من سبع أو عدو أو على
ماله من سارق أو غاصب . ويوجد في بعض نسخ المتن في هذا الشرط زيادة
بعد تعذر استعماله وهي (وأعوأزه بعد الطلب و) الخامس (التراب الطاهر) أي
ومحله قبل النقل والتسمية ، ومنها تخفيف الغبار ، وابتداء مسح الوجه من أعلاه
وباليدین من رموس الأصابع وتقديم اليتی علی اليسری وغير ذلك .

مكروهات التيمم

مكروهاته تكثير التراب وتكرير المسح لكل عضو وتجديده ولو بعد فعل الصلاة

مبطلات التيمم

مبطلاته خمسة أشياء : ما أبطل الوضوء

والردة أعادنا الله تعالى منها جميعاً - وهي الخروج من دين الاسلام
وزوال المانع من استعمال الماء - حسیاً كان كالسبع الحائل بينه وبين الماء -
أو شرعياً كالمرض فاذا زال السبع أو المرض بطل تيممه

والعلم بوجود الماء أو توهم وجوده قبل الصلاة إذا كان الماء بمحل يجب طلبه
منه وإن زال التوهم سريعاً أو كان الماء قليلاً لا يكفي لطهارته . وخرج بقولنا
قبل الصلاة التوهم فيها فلا أثر له مطلقاً ، وكذا لا أثر للعلم بوجوده فيها إذا كانت ما =

لَهُ غُبَارُهُ فَإِنْ خَالَطَهُ جِصٌّ أَوْ رَمْلٌ لَمْ يُجْزَ * وَفَرَائِضُهُ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ : النِّيةُ
وَمَسْحُ الْوَجْهِ وَمَسْحُ الْيَدَيْنِ مَعَ الْمِرْفَقَيْنِ وَالتَّرْتِيبُ *

== الطهور غير المندى ويصدق الطاهر بالمغصوب و تراب مقبرة لم تنبش ويوجد
في بعض النسخ زيادة في هذا الشرط وهي (له غبار فان خالطه جص أو رمل لم
يجز) وهذا موافق لما قاله النووي في شرح المذهب والتصحيح — لكنه في
الروضة والفتاوى جوز ذلك * ويصح التيمم أيضا برمل فيه غبار وخرج بقول
المصنف التراب — غيره كنورة وسحابة خرف ، وخرج بالطاهر النجس * وأما
التراب المستعمل فلا يصح التيمم به (وفرائضه أربعة أشياء) أحدها (النية)
وفي بعض نسخ المتن أربع خصال نية الفرض فان نوى التيمم الفرض والنفل
استباحهما أو الفرض فقط استباح معه النفل وصلاة الجنازة أيضا أو النفل
فقط لم يستبح معه الفرض ، وكذا لو نوى الصلاة ويجب قرن نية التيمم بنقل
التراب للوجه واليدين واستدامة هذه النية إلى مسح شيء من الوجه ، ولو أحدث
بعد نقل التراب لم يمسح بذلك التراب بل ينقل غيره (و) الثاني والثالث
(مسح الوجه ومسح اليدين مع المرفقين) وفي بعض النسخ إلى المرفقين ويكون
مسحهما بضربتين ولو وضع يديه على تراب ناعم فعلق بها تراب من غير ضرب
كفي (و) الرابع (الترتيب) فيجب تقديم مسح الوجه على مسح اليدين سواء
تيمم عن حدث أصغر أو أكبر ولو ترك الترتيب لم يصح وأما أخذ التراب
للو وجه واليدين فلا يشترط فيه ترتيب * فلو ضرب يديه دفعة على التراب ومسح

== يسقط بالتيمم كما يأتي ، والمراد بالتوهم ما يشمل الشك والظن ، وعمل البطلان به
أى التوهم أن يبقى من الوقت زمن يسع الطهر والصلاة كاملة وإلا لم يكن مبطلا .
ووجوده أى الماء في الصلاة ولو ضاق وقتها — إن كانت مما لا يسقط فرضها
بالتيمم — بأن كان يصلحها في محل يغلب فيه وجود الماء — أما إن كانت مما يسقط
فرضها بالتيمم بأن كان يصلحها في محل يغلب فيه فقد الماء أو يستوى الأمران فلا
يبطل التيمم بوجود الماء فيها ولكن يبطل بالسلام منها .

وَسُنَنُهُ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ : التَّسْمِيَةُ وَتَقْدِيمُ الْيَمَنِ عَلَى الْيُسْرَى وَالْمُؤَالَاةُ
(فصل) وَالَّذِي يُبْطِلُ التَّيْمُ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ — مَا أَبْطَلَ الْوُضُوءَ . وَرُؤْيَا
الْمَاءِ فِي غَيْرِ وَقْتِ الصَّلَاةِ . وَالرَّدَّةُ * وصاحب الجبائر

ييمينه وجهه ويساره يمينه جاز^(١) (وسننه) أى التيمم (ثلاثة أشياء) وفي بعض نسخ
المتن ثلاث خصال (التسمية وتقديم اليمنى) من اليمين (على اليسرى) منهما
وتقديم أعلى الوجه على أسفله (والمؤالاة) وسبق معناها في الوضوء وبقى
= للتيمم سنن أخرى مذكورة في المطولات — منها نزع المتيمم خاتمه في الضربة
الاولى (٢) أما الثانية فيجب (١) نزع الخاتم فيها

(فصل) (والذى يبطل التيمم ثلاثة أشياء) أحدها (ما أبطل الوضوء)
وسبق بيانه في أسباب الحدث فتى كان متيمما ثم أحدث بطل تيممه (و)
الثانى (رؤية الماء) وفي بعض النسخ وجود الماء (في غير وقت الصلاة)
فمن تيمم لفقد الماء ثم رأى الماء أو توهمه قبل دخوله في الصلاة بطل تيممه
فإن رآه بعد دخوله فيها وكانت الصلاة مما لا يسقط فرضها بالتيمم كصلاة
مقيم بطلت في الحال أو مما يسقط فرضها بالتيمم كصلاة مسافر فلا تبطل
فرضا كانت الصلاة أو نفلا وإن كان تيمم الشخص لمرض ونحوه ثم رأى الماء
فلا أثر لرؤيته بل تيممه باق بحاله (و) الثالث (الردة) وهى قطع الإسلام
وإذا امتنع شرعا استعمال الماء في عضو فان لم يكن عليه سائر وجب التيمم
وغسل الصحيح ولا ترتيب بينهما للجنب وأما المحدث فانما يتيمم وقت دخول
غسل العضو العليل وإن كان على العضو سائر فحكمه مذكور في قول المصنف

(١) ولو عكس لجاز أيضاً ولا بد من نقلة أخرى لمسح اليد الباقية لأن الفرض

الأصلى المسح والنقل وسيلة اليه

(٢) ليكون مسح الوجه بجميع اليد .

(٣) ليصل التراب إلى عمله ولا يكتفى بتحريكه إلا ان اتسع بحيث يصل الغبار

لما تحته بلا نزع فانه لا يجب حينئذ .

يَمْسَحُ عَلَيْهَا وَيَتِيمٌ وَيُصَلِّي وَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ وَضَعَهَا عَلَى طَهْرٍ
وَيَتِيمٌ لِكُلِّ فَرِيضَةٍ وَيُصَلِّي يَتِيمٌ وَاحِدٌ مَا شَاءَ مِنَ النَّوَافِلِ .

وصاحب الجبائر جمع جبيرة بفتح الجيم (١) وهى أخشاب أو قصب تسوى
وتشد على موضع الكسر ليلتحم (يمسح عليها) بالماء إن لم يمكنه نزعها
لخوف ضرر مما سبق (ويتيم) صاحب الجبائر فى وجهه ويديه كما سبق
(ويصلى ولا إعادة عليه إن كان وضعها) أى الجبائر (على طهر) وكانت
فى غير أعضاء التيم وإلا أعاد وهذا ما قاله النووى فى الروضة — لكنه قال فى
المجموع إن إطلاق المحمور يقتضى عدم الفرق أى بين أعضاء التيم وغيرها
ويشترط فى الجيرة أن لا تأخذ من الصحيح إلا ما لا بد منه للاستمسك به
واللصوق والعصابة والمرهم ونحوها على الجرح كالجبيرة (ويتيم لكل
فريضة) ومنذورة فلا يجمع بين صلاتى فرض يتيم واحد ولا بين طوافين
ولا بين صلاة وطواف ولا بين جمعة وخطبتها وللرأة إذا تيممت لتمكين
الحليل أن تفعله مرارا وتجمع (٢) بينه وبين صلاة بذلك التيمم وقوله (ويصلى
يتيم واحد ما شاء من النوافل) ساقط من بعض نسخ المتن

(١) سميت بذلك تفاؤلا بجبر الكسر كما سميت المفاضة مفاضة مع أنها مملكة تفاؤلا
بالفوز والنجاة منها * وحاصل ما فيها أنه إذا لم يكن ثم ساتر وجب عليه أمران
غسل الصحيح والتيم عن الجريح ولا إعادة مطلقا وإذا كان ثم ساتر ولم يكن
فى أعضاء التيم ولم يأخذ من الصحيح شيئا فلا إعادة أيضا — وكذا لا إعادة فيما لو
كانت فى غير أعضاء التيم وأخذت بقدر الاستمسك ووضعت على طهر والابان كانت
فى أعضاء التيم أو فى غيرها ولم تكن على طهر أو كانت على طهر وأخذت زيادة
على قدر الاستمسك وجبت الإعادة فى هذه الصور الثلاث لجملة الصور ستة
ثلاثة لا إعادة فيها وثلاثة فيها الإعادة .

(٢) مزجوح والراجح أنه يمتنع عليها إذا تيممت لتمكين الحليل صلاة النافلة
فضلا عن الفريضة وفضلا عن الجمع بينهما

(فصل ١) وكل ما منع خرج من السيلين نجس إلا النني ،
وغسل جميع الأبوال والأرواث واجب

(فصل ١) في بيان النجاسات وإزالتها وهذا الفصل مذكور في بعض النسخ قبيل كتاب الصلاة والنجاسة لغة المستقذر وشرعا كل (٢) عين حرم تناولها على الإطلاق حالة الاختيار مع سهولة التمييز — لالحرمتها ولا لاستقذارها ولا لضررها في بدن أو عقل ودخل في ذلك الإطلاق قليل النجاسة وكثيرها . وخرج بالاختيار الضرورة فانها تبيح تناول النجاسة — وبسهولة التمييز أكل الدود الميت في جبن أو فاكهة ونحو ذلك وخرج بقوله لالحرمتها ميتة الآدمي وبعدم الاستقذار المني ونحوه وبنفي الضرر الحجر والنبات المضر يبدن أو عقل . ثم ذكر المصنف ضابطا للنجس الخارج من القبل والدبر بقوله (وكل ما منع خرج من السيلين نجس) هو صادق بالخارج المعتاد كالبول والغائط وبالنادر كالدم والقيح (إلا المني) من آدمي أو حيوان غير كلب وخنزير وما تولد منهما أو من أحدهما مع حيوان طاهر . وخرج بمائع الدود وكل متصلب لا تحيله المعدة فليس بنجس بل هو متنجس يطهر بالغسل وفي بعض النسخ وكل ما يخرج بلفظ المضارع وإسقاط مائع (وغسل جميع الأبوال والأرواث) ولو كانا من مأكول اللحم (واجب)

(١) هذا هو المقصد الرابع من مقاصد الطهارة وهو إزالة النجاسة وهو المقصود بالترجمة وذكر الأعيان النجسة لأنها وسيلة للمقصود وإزالتها بالماء من خصائص هذه الأمة وأما غيرنا من الأمم فكان يزيلها بقطع محلها من ثوب وخف لا من البدن إذ يبعد كل البعد أن يجب عليه قطع ذلك خصوصا محل قضاء الحاجة وللنجاسة اطلاقان — اطلاق بمعنى العين النجسة فنعرف بما ذكر الشارح واطلاق بمعنى الوصف القائم بالمحل — وتعرف بأنها الوصف القائم بالمحل عند ملاقة العين النجسة مع توسط رطوبة من أحد الجانبين

(٢) الأنسب بهذا المختصر أن يقول : مستقذر يمنع من صحة الصلاة حيث

لا مرخص .

إِلَّا بَوْلَ الصَّبِيِّ الَّذِي لَمْ يَأْكُلِ الطَّعَامَ فَإِنَّهُ يَطْهَرُ بِرَشِّ الْمَاءِ عَلَيْهِ ،
وَلَا يُعْفَى عَنْ شَيْءٍ مِنَ النَّجَاسَاتِ إِلَّا الْيَسِيرَ مِنَ الدَّمِ وَالْفَيْحِ وَمَا

وكيفية (١) غسل النجاسة إن كانت مشاهدة (٢) بالعين وهي المسماة بالعينية تكون بزوال عينها ومحاولة زوال أوصافها من طعم أو لون أو ريح فإن بقي طعم النجاسة ضر أو لون أو ريح عسر زواله لم يضره وإن كانت النجاسة غير مشاهدة وهي المسماة بالحكمية فيكفي جرى الماء على المنتجس بها ولو مرة واحدة ثم استثنى المصنف من الأبوال قوله (إلا بول الصبي الذي لم يأكل الطعام) أى لم يتناول ما كولا ولا مشروبا على جهة التغذية (فانه) أى بول (٣) الصبي (يطهر برش الماء عليه) ولا يشترط في الرش سيلان الماء فإن أكل الصبي الطعام على جهة التغذية غسل بوله قطعا : وخرج بالصبي الصبية والخثى فيغسل من بولها ويشترط في غسل المنتجس ورود الماء عليه إن كان قليلا فإن عكس لم يطهر (٤) أما الماء الكثير فلا فرق بين كون المنتجس واردا أو مورودا (ولا يعفى عن شيء من النجاسات إلا اليسير من الدم والقيح) فيعفى عنهما في ثوب أو بدن وتصح الصلاة معهما (و) إلا (ما) أى شيء.

(١) الحاصل أن النجاسة قسمان - عينية وحكمية - فالعينية هي ما لها جرم أو طعم أو لون أو ريح ، والحكمية هي التي لا جرم لها ولا طعم ولا لون ولا ريح كيول جف ولم تدرك له صفة وقد ذكر كيفية غسل كل منهما

(٢) مراده بالمشاهدة المحسوسة بدليل مقابلتها بالحكمية

(٣) لابد من تقدير مضاف أى محله : فإن محل البول هو الذي يطهر برش الماء لانفس البول ، ولابد في الرش أن يعم المحل ويغمر بلا سيلان فلا يكفي الرش الذي لا يعمه ولا يغمره كما يقع من كثير من العوام ، ولابد في الرش من زوال أوصافه . ولابد من عصر المحل أو جفافه حتى لا يبقى فيه رطوبة تنفصل

(٤) والحكم في الغسالة أنها لا تكون طاهرة إلا بشروط أحدها أن لا تتغير والثاني أن لا يزيد وزنها والثالث أن يطهر المحل والرابع أن يكون الماء واردا لامورودا .

لَا نَفْسَ لَهُ سَائِلَةٌ إِذَا وَقَعَ فِي الْإِنَاءِ وَمَاتَ فِيهِ فَإِنَّهُ لَا يَنْجِسُهُ ،
وَالْحَيَوَانُ كُلُّهُ طَاهِرٌ إِلَّا الْكَلْبُ وَالْخَنَزِيرُ وَمَا تَوَلَّدَ مِنْهُمَا أَوْ مِنْ
أَحَدِهِمَا * وَالْمَيْتَةُ كُلُّهَا نَجِسَةٌ إِلَّا السَّمَكُ وَالْجَرَادُ وَالْأَدْمَى ، وَيُغْسَلُ الْإِنَاءُ
مِنْ وَلَوْغِ الْكَلْبِ وَالْخَنَزِيرِ سَبْعَ مَرَّاتٍ إِحْدَاهُنَّ

(لا نفس له سائلة) كذاب ونمل (إذا وقع في الإناء ومات فيه فإنه لا ينجسه)
وفي بعض النسخ إذا مات في الإناء وأفهم قوله وقع أى بنفسه أنه لو طرح
مالا نفس له سائلة في المائع ضر وهو ما جزم به الرافعى في الشرح الصغير
ولم يتعرض لهذه المسألة في الكبير وإذا كثرت ميتة ما لا نفس له سائلة
وغيرت ما وقعت فيه نجسته وإذا نشأت هذه الميتة من المائع كدود خل
وفاكهة لم تنجسه قطعا ويستثنى مع ما ذكرهنا مسائل مذكورة في المبسوطات
سبق بعضها في كتاب الطهارة (والحيوان كله طاهر إلا الكلب (١) والخنزير
وما تولد منهما أو من أحدهما) مع حيوان طاهر وعبارته تصدق بطهارة
الدود المتولد من النجاسة وهو كذلك (والميتة كلها نجسة إلا السمك والجراد
والأدمى) وفي بعض النسخ وابن آدم أى ميتة كل منها طاهرة (ويغسل
الإناء من ولوغ الكلب والخنزير سبع مرات) بماء طهور (إحداهن)

(١) أشار البلقيني الى ضبط ما في هذا الباب بقوله : جميع ما في الكون اما جماد
أو حيوان والمراد بالجماد ما ليس بحيوان ولا أصل حيوان ولا جزء حيوان ولا
منفصل عن حيوان فالحيوان كله طاهر إلا الكلب والخنزير وفرع كل منهما والجماد
كله طاهر إلا المسكر وأصل كل حيوان وهو المني والعلقة والمضغة تابع لحيوانه
طهارة ونجاسة وجزء الحيوان كميته كذلك والمنفصل عن الحيوان النجس نجس
مطلقا وعن الطاهر ان كان رشحا كالعرق والزريق ونحوهما فطاهر أو عماله استحالة
في الباطن فنجس كالبول والغائط إلا ما استثنى كاللبن ان كان من (ما كول) غير آدمى
أو (من آدمى) وأما البيض فطاهر مطلقا وقولنا غير آدمى — قيد لبيان الواقع ،
وقولنا — أو من آدمى — عطف على ما كول كما هو واضح

بالتراب ويُغسلُ من سائر النجاساتِ مرَّةً تَأْتِي عَلَيْهِ والثلاثُ أَفْضَلُ * وإذا تَخَلَّلتِ الحُمْرَةُ بِنَفْسِهَا طَهَّرَتْ وَإِنْ خُلَّتْ بِطَرَحٍ شَيْءٍ فِيهَا لَمْ تَطْهَرْ.

(فصل ١٠) وَيُخْرَجُ مِنَ الْفَرْجِ ثَلَاثَةُ دِمَائٍ دَمُ الْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ وَالِاسْتِحْضَاءِ فَالْحَيْضُ هُوَ الدَّمُ الْخَارِجُ مِنْ فَرْجِ الْمَرْأَةِ عَلَى سَبِيلِ الصَّحَّةِ مِنْ غَيْرِ سَبَبٍ الْوِلَادَةِ وَلَوْنُهُ أَسْوَدُ

مصحوبة (بالتراب الطهور) يعم المحل المتنجس فان كان المتنجس بما ذكر في ماء جار كدر كفي مرور سبع جريات عليه بلا تعقير وإذا لم تزل عين النجاسة الكلبية إلا بست غسلات مثلا حسبت كلها غسلة واحدة والأرض الترابية لا يجب التراب فيها على الأصح (ويغسل من سائر) أي باقي (النجاسات مرة) واحدة وفي بعض النسخ مرة (تأتي عليه والثلاث) وفي بعض النسخ والثلاثة بالتاء (أفضل) واعلم أن غسالة النجاسة بعد طهارة المحل المغسول طاهرة — إن انفصلت غير متغيرة. ولم يزد وزنها بعد انفصالها عما كان بعد اعتبار مقدار ما ينتشر به المغسول من الماء — هذا إن لم تبلغ قلتين فان بلغتهما فالشرط عدم التغير * ولما فرغ المصنف مما يطهر بالغسل شرع فيما يطهر بالاستحالة وهي انقلاب الشيء من صفة إلى صفة أخرى فقال (وإذا تخللت الحُمْرَةُ) وهي المتخذة من ماء العنب محترمة كانت الحُمْرَةُ أم لا — ومعنى تخللت صارت خلا وكانت صيرورتها خلا (بنفسها طهرت) وكذا لو تخللت بنقلها من شمس إلى ظل وعكسه (وإن) لم تتخلل الحُمْرَةُ بنفسها بل (خللت بطرح شيء) فيها (لم تطهر) وإذا طهرت الحُمْرَةُ طهر دنها تبعاً لها

(فصل ١١) فِي بَيَانِ أَحْكَامِ الْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ وَالِاسْتِحْضَاءِ (ويخرج من الفرج ثلاثة دماء دم الحيض والنفاس والاستحاضة فالحيض هو) الدم (الخارج) في سن الحيض وهو تسع سنين فأكثر (من فرج المرأة على سبيل الصحة) أي لالعة بل للجلبة (من غير سبب الولادة) وقوله (ولونه أسود

مُحْتَدِمٌ لِدَاعٍ، وَالنَّفَاسُ هُوَ الدَّمُ الْخَارِجُ عَقِبَ الْوِلَادَةِ * وَالِاسْتِحَاضَةُ
هُوَ الدَّمُ الْخَارِجُ فِي غَيْرِ أَيَّامِ الْخَيْضِ وَالنَّفَاسِ وَأَقْلُ الْخَيْضِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ
وَأَكْثَرُهُ خَمْسَةٌ عَشَرَ يَوْمًا

محتدم (١) لذاع (٢) نيس (٣) في أكثر نسخ المتن وفي الصحاح احتدم الدم
اشتدت حرته حتى اسود ولذعته النار حتى أحرقت (والنفاس هو الدم الخارج
عقب الولادة) فالخارج مع الولد أو قبله لا يسمى نفاسا وزيادة الياء في
عقب لغة قليلة والأكثر حذفها (والاستحاضة (٤)) أى دما (هو الدم
الخارج في غير أيام الحيض والنفاس) لا على سبيل الصحة (وأقل الحيض)
زمتا (يوم وليلة) أى مقدار ذلك وهو أربعة وعشرون ساعة على الاتصال
المعتاد في الحيض (وأكثره خمسة عشر يوما) بلياليها فإن زاد عليها فهو (٥)

(١) أى حار مأخوذ من احتدام النهار وهو اشتداد حره

(٢) وقوله : محتدم لذاع هما وصفان للدم لا للون .

(٣) وهى الأولى لأن لونه لا ينحصر فى السواد — بل ألوانه خمسة —
أقواها السواد ، ثم الحمرة ، ثم الشقرة ، ثم الصفرة ، ثم الكدرة . وقيل الصفرة
مقدمة على الكدرة ، وصفاته أربعة الثخن . والنتن . أو هما أو التجرد عنهما .
فلا سود الثخين أقوى من غير الثخين والمتن منه أقوى من غير المتن والثخين
المتن أقوى من الثخين فقط أو المتن فقط وكذا يقال فى بقية الألوان ، فإن استوت
الصفات كالسود رقيق وأمر ثخين قدم السابق منهما لقوته بالتقدم

(٤) وهى لغة سيلان الدم لعلته فى غير أوقاته ويسيل من عرق فمه فى أدنى الرحم
يسمى العاذل بكسر الذال المعجمة على المشهور

(٥) أى ذلك الزائد دم استحاضة وتسمى المرأة التى زاد دما على الخمسة
عشر مستحاضة ؛ وهى سبعة أقسام مبتدأة ؛ أو معتادة وكل منهما مميزة أو غير
مميزة — والمعتادة أما ذاكرة للقدر والوقت أو ناسية لها أو لأحدهما

وَعَالِيَهُ سِتٌّ أَوْ سَبْعٌ وَأَقْلُ النَّفَاسِ لَخْظَةٌ وَأَكْثَرُهُ سِتُّونَ يَوْمًا وَعَالِيَهُ
أَرْبَعُونَ يَوْمًا ، وَأَقْلُ الطَّهْرِ بَيْنَ الْحَيْضَتَيْنِ خَمْسَةٌ عَشَرَ يَوْمًا وَلَا حَدَّ
لِأَكْثَرِهِ ، وَأَقْلُ زَمَنِ تَحِيضٍ فِيهِ الْمَرْأَةُ تَسْمَعُ سِنِينَ ، وَأَقْلُ الْحَمْلِ
سِتَّةُ أَشْهُرٍ وَأَكْثَرُهُ أَرْبَعُ سِنِينَ وَعَالِيَهُ تِسْعَةُ أَشْهُرٍ * وَيَحْرُمُ

استحاضة (وغالبه ست أو سبع) والمعتمد في ذلك الاستقراء (وأقل النفاس
لحظة) وأريد بها زمن يسير وابتداء النفاس من انفصال الولد (وأكثره ستون
يوما وغالبه أربعون يوما) والمعتمد في ذلك الاستقراء أيضا (وأقل الطهر)
الفاصل (بين الحيضتين خمسة عشر يوما) واحترز المصنف بقوله بين الحيضتين
عن الفاصل بين حيض ونفاس إذا قلنا بالأصح إن الحامل تحيض فانه يجوز
أن يكون دون خمسة عشر يوما (ولا حد لأكثره) أى الطهر فقد تمسكت
المرأة دهرها بلا حيض أما غالب الطهر فيعتبر بغالب الحيض فان كان الحيض
ستة فالطهر أربع وعشرون يوما أو كان الحيض سبعا فالطهر ثلاثة وعشرون
يوما (وأقل زمن تحيض فيه (١) المرأة) وفي بعض النسخ الجارية (تسع
سنين) قرية فلو رآته قبل تمام التسع بزمن يضيق عن حيض وطهر فهو حيض
ولا فلا (وأقل الحمل) زمنا (ستة أشهر) ولحظتان (وأكثره) زمنا (أربع
سنين وغالبه) زمنا (تسعة أشهر) والمعتمد في ذلك الوجود (ويحرم (٢)

(١) أى بعده ولم يتعرضوا لبيان غالب سن الحيض ويؤخذ من كلامهم في
الرد بالعيب ان غالبه عشرون سنة ولاحد لا أكثر سن الحيض لجواز ان لا تحيض
المرأة أصلا .

(٢) شروع في أحكام الحيض ومثله النفاس إلا في مسألتين الأولى أن
الحيض يحصل به البلوغ والنفاس لا يحصل به لحصوله بالانزال قبله
الثانية أن الحيض تتعلق به العدة والاستبراء ولا يتعلقان بالنفاس لحصولهما بالولادة قبله
واعلم أن الصلاة من الحائض كبيرة وتكفر باستحلالها ويجب على المرأة أن
تعلم ما تحتاج اليه من أحكام الحيض والنفاس والاستحاضة فان كان زوجها عالما
لزومه تعليمها وإلا فتحتاج لسؤال العلماء

بِالْحَيْضِ وَالنِّفَاسِ ثَمَانِيَةَ أَشْيَاءَ الصَّلَاةُ . وَالصَّوْمُ . وَقِرَاءَةُ الْقُرْآنِ . وَمَسَّ
الْمُصْحَفِ وَحَمَلُهُ . وَدُخُولُ الْمَسْجِدِ . وَالطَّوَافُ . وَالْوُطْءُ . وَالِاسْتِمْتَاعُ بِمَا
بَيْنَ السَّرَّةِ وَالرُّكْبَةِ ، وَيَعْرُومُ عَلَى الْجَنْبِ خَمْسَةَ أَشْيَاءَ الصَّلَاةُ وَقِرَاءَةُ
الْقُرْآنِ

بالحيض) وفي بعض النسخ ويحرم على الحائض (ثمانية أشياء) أحدها
(الصلاة) فرضاً أو نفلاً وكذا سجدة التلاوة والشكر (و) الثاني (الصوم)
فرضاً أو نفلاً (و) الثالث (قراءة القرآن و) الرابع (مس المصحف)
وهو اسم للكتاب من كلام الله تعالى بين الدفتين (وحمله) إذا خافت عليه
(و) الخامس (دخول المسجد) للحائض إن خافت تلويثه (و) السادس
(الطواف) فرضاً أو نفلاً (و) السابع (الوطء) ويسن لمن وطئ في إقبال
الدم التصديق بدينار ولمن وطئ في إدبار الدم التصديق بنصف دينار (و)
الثامن (الاستمتاع بما بين السرة والركبة) من المرأة فلا يحرم الاستمتاع
بهما ولا بما فوقهما على المختار في شرح المذهب ثم استطرد المصنف لذكر
ما حقه أن يذكر فيما سبق في فصل موجب الغسل فقال (ويحرم على الجنب
خمس أشياء) أحدها (الصلاة) فرضاً أو نفلاً (و) الثاني (قراءة القرآن)
أي غير منسوخ التلاوة آية كان أو حرفاً سراً أو جهرًا وخرج بالقرآن
التوراة والإنجيل أما أذكار القرآن (١) فتحل (٢) لا بقصد القرآن (٣) (و)

(١) أي كبسم الله الرحمن الرحيم . والحمد لله رب العالمين . وسبحان الذي
سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين . وإنا لله وإنا إليه راجعون

(٢) مرجوح والراجح أن أذكاره وغيرها على حد سواء فإن قصد القرآن فقط
أو مع الذكر حرم — وإن قصد الذكر فقط أو أطلق لم يحرم وإن قصدوا حداً
لا يبينه حرم

(٣) أي بأن قصد الذكر أو أطلق فإن قصد القرآن وحده أو مع الذكر حرم

وَمَسُّ الْمُصْحَفِ وَحَمْلُهُ . وَالطَّوَافُ . وَاللَّبْثُ فِي الْمَسْجِدِ . وَيَحْرُمُ عَلَى
الْمُعْتَدِ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ : الصَّلَاةُ وَالطَّوَافُ وَمَسُّ الْمُصْحَفِ وَحَمْلُهُ

الثالث (مس المصحف) وحمله من باب أولى (و) الرابع (الطواف) فرضاً
أو نقلاً (و) الخامس (اللَّبْثُ فِي الْمَسْجِدِ) لجنب مسلم إلا ضرورة كن
احتمل في المسجد وتعذر عليه خروجه منه لخوف على نفسه أو ماله أما عبوره
في المسجد ماراً به من غير لبث فلا يحرم بل ولا يكره في الأصح وتردد
الجنب في المسجد بمنزلة اللبث وخرج بالمسجد المدارس والربط ثم استطرد
المصنف أيضاً من أحكام الحدث الأكبر إلى أحكام الأصغر فقال (ويحرم
على المحدث) حدثاً أصغر (ثلاثة أشياء الصلاة والطواف ومس المصحف
وحمله) وكذا خريطة وصندوق فيهما مصحف ويحل حمله في أمتعة وفي تفسير
أكثر من القرآن وفي دراهم ودنانير وخواتم نقش على كل منها قرآن
ولا يمنع المميز (١) المحدث (٢) من مس المصحف ولوح لدراسة وتعلم (٣)

(١) أى غير البالغ ذكر أكان أو أنثى .

(٢) أى ولو حدثاً أكبر .

(٣) هو عطف عام على خاص ولو قال لدراسته وتعلمه لكان أولى وأنسب
ليخرج تعليم غيره — أما البالغ فيحرم عليه ذلك مطلقاً وإن تعذرت عليه الطهارة
دائماً — لكن أفق الحافظ ابن حجر بأن مؤدب الأطفال الذى لا يستطيع أن
يقم بلا حدث أكثر من أداء فريضة أنه يسامح في مس ألواح الأطفال لما فيه
من المشقة ولكن يتيمم لأنه أسهل من الوضوء فان استمرت المشقة فلا حرج ..

كتاب الصلاة

الصَّلَاةُ الْمَفْرُوضَةُ خَمْسٌ ^(١) وَأَوَّلُ وَقْتِهَا زَوَالُ الشَّمْسِ وَآخِرُهُ إِذَا صَارَ الظِّلُّ كُلُّ شَيْءٍ مِثْلُهُ بَعْدَ ظِلِّ

= قرآن * (كتاب) بيان أحكام (الصلاة) *

وهي لغة الدعاء وشرعا كما قال الرافعي : — أقوال وأفعال مفتحة بالتكبير محتمة بالتسليم بشرائط (الصلاة المفروضة) وفي بعض النسخ الصلوات المفروضات (خمس) يجب كل منها بأوّل ^(١) الوقت وجوبا موسعا إلى أن يبقى من الوقت الوقت ما يسعها فيضيق حينئذ (الظهر) أى صلاته قال النووي سميت بذلك لأنها ظاهرة وسط النهار (وأول وقتها زوال) أى ميل (الشمس) عن وسط السماء لا بالنظر لنفس الأمر — بل لما يظهر لنا ويعرف ذلك الميل بتحول الظل إلى جهة المشرق بعد تناهى قصره الذى هو غاية ارتفاع الشمس (وآخره) أى وقت الظهر (إذا صار ^(٢) ظل كل شيء مثله بعد) أى غير (ظل)

(١) أى وقته المحدود له فيجب بدخوله (الشروع) فى فعلها أو (العزم) عليه فيه ولا يغنى عن هذا ما وجب على البالغ من العزم على فعل الواجبات وترك المحرمات — لأن هذا عزم عام والكلام فى العزم الخاص، ولائثم على من مات قبل فعلها — إذا بقى من الوقت ما يسعها . واللائثم وحل اللائثم بخروج الوقت المحدود إذا لم يستغرق النوم جميع الوقت ولم ينم فيه على نية الاستيقاظ وإلا فينتفى اللائثم فى هذه الحالة أيضاً — وبحصول اللائثم عند خروج وقتها المحدود فارقت الحج فانه إذا مات قبل فعله بعد التمكن منه ائثم — لانه لا وقت له محدود يحصل اللائثم بخروجه فلزم نقل باللائثم عند موته قبل فعله لم يحصل له ائثم بترك الحج أبداً فتضيع فائدة الوجوب .

(٢) وهو بالنسبة للأذى قدر قامته وهى سبعة أقدام وقيل ستة ونصف لكل انسان بقدمه ولا تنافى بينهما لأن السبعة بجر الكسر وما ذكره هو جملة الوقت =

الزَّوَالِ * (وَالْمَصْرُ) وَأَوَّلُ وَقْتِهَا الزِّيَادَةُ عَلَى ظِلِّ الْمِثْلِ وَآخِرُهُ فِي الْإِخْتِيَارِ إِلَى ظِلِّ الْمِثْلَيْنِ وَفِي الْجَوَازِ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ

الزوال) والظل لغة الستر تقول: — أنا في ظل فلان أي في ستره — وليس الظل عدم الشمس كما قد يتوهم بل هو أمر وجودي يخلق الله تعالى لينفع البدن وغيره (والعصر) أي صلاتها وسميت بذلك لمعاصرتها وقت الغروب (وأول وقتها الزيادة على ظل المثل (وللعصر خمسة (١) أوقات أحدها (وقت الفضيلة) وهو فعلها أول الوقت والثاني (وقت الاختيار) وأشار له المصنف بقوله (و) آخره (في الاختيار إلى ظل المثلين) والثالث (وقت الجواز) (٢) وأشار له بقوله (وفي الجواز إلى غروب الشمس) والرابع (وقت جواز بلا كراهة) وهو من مصير الظل مثلين إلى الاصفرار والخامس (وقت تحريم) وهو تأخيرها إلى أن يبقى

= وهو منقسم إلى ستة أوقات (وقت فضيلة) أول الوقت وهو بقدر الاشتغال بأسبابها وما يطلب فيها — أولها ولو كلاً كما سيأتي في المغرب (ووقت اختيار) بمعنى أنه يختار أن لا تؤخر عنه — وهو يستمر بعد فراغ وقت الفضيلة وإن دخل معه إلى أن يبقى من الوقت ما يسعها فيكون مساوياً لوقت الجواز الآتي (ووقت جواز) وهو إلى أن يبقى منه ما يسعها (ووقت حرمة) بمعنى حرمة تأخيرها إليه — بأن كان الباقي لا يسعها (ووقت ضرورة) وهو بادر الكقدر تكبيرة منه (ووقت عذر) أيضاً وهو وقت العصر في الجمع * ولا يخفى أن من أحرم بالصلاة في وقت لا يسعها يجب عليه الاقتصار على فرائضها بخلاف من أحرم بها في وقت يسعها فإن له أن يمدّها وإن خرج الوقت ولا حرمة عليه ثم إن أوقع ركعة في الوقت فهي أداء وإلا ف قضاء . (١) وأسقط سادساً وهو (وقت الضرورة) بادر الكقدر تكبيرة من آخره ولها (وقت عذر) أيضاً وهو وقت الظهر لمن يجمع .

(٢) أي وقت يجوز إيقاع الصلاة فيه مع الكراهة لأنه ذكر وقت الجواز بلا كراهة بعد ذلك وكان الأولى العكس لأن وقت الجواز بلا كراهة يدخل بأول الوقت كوقت الفضيلة والاختيار .

(وَالْمَغْرِبُ) وَوَقْتُهَا وَاحِدٌ وَهُوَ غُرُوبُ الشَّمْسِ وَبِمَقْدَارِ مَا يُؤْذَنُ وَيَتَوَضَّأُ وَيَسْتُرُ الْعَوْرَةَ وَيَقِيمُ الصَّلَاةَ وَيُصَلِّي خَمْسَ رَكَعَاتٍ (وَالْعِشَاءُ) وَأَوَّلُ وَقْتُهَا إِذَا غَابَ الشَّفَقُ الْأَحْمَرُ وَآخِرُهُ فِي الْإِخْتِيَارِ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ وَفِي الْجَوَازِ

من الوقت ما لا يسعها (والمغرب) أى صلاتها وسميت بذلك لفعلها وقت الغروب (ووقتها واحد (١) وهو غروب الشمس) أى بجميع قرصها ولا يضر بقاء شعاع بعده (وبمقدار ما يؤذن) الشخص (ويتوضأ) أو يتيمم (ويستر العورة) ويقيم الصلاة ويصلي خمس (٢) ركعات (وقوله وبمقدار الخ ساقط من بعض نسخ المتن فاذا انقضى المقدار المذكور خرج وقتها وهذا هو القول الجديد . (والقديم) ورجحه النووي أن وقتها يمتد إلى مغيب الشفق الأحمر (والعشاء) بكسر العين ممدود اسم لأول الظلام وسميت الصلاة بذلك لفعلها فيه (وأول وقتها إذا غاب الشفق الأحمر) وأما البلد الذي لا يغيب فيه الشفق فوق العشاء في حق أهله أن يمضى بعد الغروب زمن يغيب فيه شفق أقرب البلاد إليهم ولها (٣) وقتان أحدهما وقت (الاختيار) وأشار له المصنف بقوله (وآخره) =

(١) أى لا تعدد فيه فليس فيه وقت فضيلة ولا وقت اختيار ولا وقت جواز لكن هذا مرجوح والراجح أن لها سبعة أوقات وقت فضيلة ووقت اختيار ووقت جواز بلا كراهة وهى بمقدار الاشتغال بها وما يطلب لها فالثلاثة هنا تدخل معا وتخرج معا ويدخل بعدها الجواز بكراهة إلى أن يبقى من الوقت ما يسعها ثم وقت حرمة ثم وقت ضرورة ولها وقت عذر وهو وقت العشاء لمن يجمع جمع تأخير فان زدت وقت الادراك (وهو وقت طرو الموانع — فاذا طرأ مانع من جنون أو حيض أو نفاس في الوقت واستغرق باقيه — وكان أدرك من الوقت قبل طرو المانع زمنا يسعها ويسع طهرها الذى لا يصح تقديمه على الوقت كالتيتم ووضوء صاحب الضرورة — وجبت وإلا فلا) — كانت ثمانية .

(٢) الأولى أن يقول سبع ركعات لتدخل سنتها المتقدمة عليها بناء على أنه يسن ركعتان قبلها وهو المعتمد والاعتبار في جميع ما ذكر بالوسط المعتدل لغالب الناس .

(٣) أى اجمالاً بل هى فى الحقيقة ست .

إلى مَطْلُوعِ الْفَجْرِ الثَّانِي (والصبح) وَأَوَّلُ وَقْتِ مَطْلُوعِ الْفَجْرِ الثَّانِي وَآخِرُهُ فِي
الِاخْتِيَارِ إِلَى الْإِسْفَارِ وَفِي الْجَوَازِ إِلَى مَطْلُوعِ الشَّمْسِ .
(فصله) وَشَرَاهِطُ وَجُوبِ الصَّلَاةِ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ : الْإِسْلَامُ

= في الاختيار الى ثلث الليل) والثاني وقت (جواز) وأشار اليه بقوله (وفي الجواز
إلى طلوع الفجر الثاني) أي الصادق (١) وهو المنتشر ضومه معترضا بالأفق
أما الفجر الكاذب فيطلع قبل ذلك - لامعترضا بل مستطيلا - ذاهبا في السماء
ثم يزول وتعقبه ظلمة ولا يتعلق به حكم ، وذكر الشيخ أبو حامد أن للعشاء وقت
كراهة وهو ما بين الفجرين (والصبح) أي صلاته وهو لغة أول النهار
وسميت الصلاة بذلك لفعلها في أوله ولها كالعصر خمسة (٢) أوقات أحدها
(وقت فضيلة) وهو أول الوقت والثاني (وقت اختيار) وذكره المصنف في قوله
(وأول وقتها طلوع الفجر الثاني وآخره في الاختيار إلى الإسفار) وهو الأضائة
والثالث (وقت الجواز) وأشار إليه المصنف بقوله (وفي الجواز) أي بكراهة
(إلى طلوع الشمس) والرابع (وقت جواز بلا كراهة) إلى طلوع الحمرة
والخامس (وقت تحريم) وهو تأخيرها إلى أن يبقى من الوقت ما لا يسعها
(فصله) (وشرايط وجوب الصلاة ثلاثة أشياء (٣)) أحدها (الإسلام)
فلا تجب الصلاة على الكافر الأصلي (٤) ولا يجب عليه قضاؤها إذا أسلم وأما

(١) يشمل هذا وقت الجواز بلا كراهة ، ووقته مع الكراهة كما يأتي . ووقت
الحرمة . ووقت الضرورة - ولها وقت عذر أيضا وهو وقت المغرب لمن يجمع
(٢) وبقي سادس وهو وقت الضرورة

(٣) ويزاد عليها ثلاثة أشياء : النقام من الحيض والنفاس ، وسلامة الجوارح .
فلا تجب على من خلق أعشى أصم ولو ناطقا ، وبلوغ الدعوة الى دين الله تعالى -
فلا تجب على من لم تبلغه الدعوة كان نشأ بشاهق جبل ولا يجب عليه قضاء ما فاتته
منها إذا بلغته الدعوة

(٤) أي وجوب أداء وتجب عليه وجوب عقاب عليها في الآخرة لأنه
مخاطب بفروع الشريعة

وَالْبُلُوغُ وَالْقُلُّ وَهُوَ حَدُّ التَّكْلِيفِ * وَالصَّلَوَاتُ الْمَسْنُونَاتُ خَمْسٌ — الْعِيدَانِ
وَالْكُسُوفَانِ . وَالْإِسْتِسْقَاءُ * وَالسَّنَنُ التَّابِعَةُ لِلْفَرَائِضِ سَبْعَةٌ عَشَرُ رَكْعَةً

المرتد فتجب عليه الصلاة وقضاؤها إن عاد إلى الإسلام (و) الثاني (البلوغ)
فلا تجب على صبي وصدية لكن يؤمران بها بعد سبع سنين ان حصل التمييز بها
وإلا فبعد التمييز ويضربان على تركها بعد كمال (١) عشر سنين (و) الثالث
(العقل (٢)) فلا تجب على مجنون (٣) وقوله (وهو حد التكليف) ساقط في
بعض نسخ المتن (والصلوات المسنونة) وفي بعض النسخ المسنونات (٤)
(خمس العیدان) أى صلاة عيد الفطر وعيد الأضحى (والكسوفان) أى
صلاة كسوف الشمس وخسوف القمر (والاستسقاء) أى صلاته (والسنن
التابعة للفرائض) ويعبر عنها أيضا بالسنة الراتبية وهى (سبعة عشر (٥) ركعة

(١) هذا ما اعتمده العلامة ابن حجر وقال العلامة الرملى كالخطيب يضرب في
أثنائها — لأنها مظنة البلوغ والامر والضارب أصوله الذكور والاناث على سبيل
فرض الكفاية — وللعلم أيها الامر لا الضرب إلا باذن الولي ومثله الزوج في
زوجته قال النووي: — وشرائع الدين الظاهرة كالصوم لمن أطاقه ونحو السواك
كالصلاة في الأمر والضرب وحكمة ذلك التمرين على العبادة ليتعودها فلا يتركها
إن شاء الله

(٢) هو لغة المنع وعرفا صفة غريزية يتبعها العلم بالضروريات عند سلامة الآلات
(٣) وكذا معنى عليه وسكران ونحوهم ما لم يوجد منهم تعد بشيء من ذلك
أما المتعدى فيجب عليه القضاء اتفاقا

(٤) أى التى أشبهت الفرائض بتأكيدها وطلب الجماعة فيها وزيادة فضلها
على غيرها واستقلالها بعلم تبعيتها للفروضة، وأفضلها صلاة عيد الأضحى ثم صلاة
عيد الفطر ثم صلاة الكسوف للشمس ثم صلاة الخسوف للقمر ثم صلاة الاستسقاء
(٥) كان الأولى عددا اثنين وعشرين بزيادة ركعتين بعد الظهر وركعتين
قبل المغرب وركعتين قبل العشاء واسقاط الوتر لأنه ليس من التابع للفرائض =

رَكَعَتَا الْفَجْرِ وَأَرْبَعٌ قَبْلَ الظُّهْرِ وَرَكَعَتَانِ بَعْدَهُ وَأَرْبَعٌ قَبْلَ الْعَصْرِ
وَرَكَعَتَانِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ وَثَلَاثٌ بَعْدَ الْعِشَاءِ يُوتَرُّ بِوَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ

رَكَعَتَا الْفَجْرِ (١) وَأَرْبَعٌ قَبْلَ (٢) الظُّهْرِ وَرَكَعَتَانِ بَعْدَهَا وَأَرْبَعٌ قَبْلَ الْعَصْرِ
وَرَكَعَتَانِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ وَثَلَاثٌ بَعْدَ الْعِشَاءِ يُوتَرُّ بِوَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ) وَالْوَاحِدَةُ
هِيَ أَقْلُ الْوَتْرِ وَأَكْثَرُهُ أَحَدِي عَشْرَةَ رَكَعَةً وَوَقْتُهُ بَيْنَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ وَطُلُوعِ
الْفَجْرِ ، فَلَوْ أَوْتَرَ قَبْلَ الْعِشَاءِ عَمْدًا أَوْ سَهْوًا لَمْ يَعْتَدِبَهُ وَالرَّائِبُ (٣) الْمُؤَكَّدُ مِنْ ذَلِكَ
كُلُّ عَشْرِ رَكَعَاتٍ - رَكَعَتَانِ قَبْلَ الصُّبْحِ ، وَرَكَعَتَانِ قَبْلَ الظُّهْرِ ، وَرَكَعَتَانِ بَعْدَهَا =

= وَأَنْ سُمِّيَ رَاتِبًا بِاعْتِبَارِ تَوَقُّفِ فِعْلِهِ عَلَى فِعْلِ الْعِشَاءِ وَلَوْ كَانَ تَابَعًا لِصَحِّ إِضَافَةِ نِيَّتِهِ
إِلَى الْعِشَاءِ مَعَ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ اتِّفَاقًا

(١) وَهُمَا أَفْضَلُ الرُّوَاتِبِ بَعْدَ الْوَتْرِ - وَبَعْدَهُمَا الرَّائِبُ الْمُؤَكَّدُ - وَبَعْدَهُ غَيْرُ
الْمُؤَكَّدِ ، وَيَنْوِي بِهِمَا سُنَّةَ الْفَجْرِ أَوْ رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ أَوْ سُنَّةَ الصُّبْحِ أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ ، وَيَسْنُ
تَخْفِيفُهُمَا وَإِنْ يَقرَأُ فِيهِمَا بِآيَةِ الْبَقَرَةِ وَهِيَ قَوْلُهُ (تَعَالَى قَوْلُوا آمَنَّا بِاللَّهِ إِلَى مُسْلِمُونَ)
وَآيَةِ آلِ عِمْرَانَ وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى (قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا
وَبَيْنَكُمْ إِلَى قَوْلِهِ مُسْلِمُونَ) وَإِلَّا فَبِسُورَتِي أَلَمْ نَشْرَحْ وَأَلَمْ تَرَكِيفٌ وَإِلَّا فَبِسُورَتِي
الْكَافِرُونَ وَالْإِخْلَاصُ لِلتَّبَاعِ فِي ذَلِكَ وَيَسْنُ أَنْ يَفْصَلَ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الصُّبْحِ وَلَوْ قَضَاءً
أَوْ آخِرُهُمَا بِضِجَّةٍ عَلَى شِقِّهِ الْإِيْمَنِ يَتَذَكَّرُ فِيهَا ضِجَّةَ الْقَبْرِ فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ فَبِنَحْوِ حَدِيثِ
غَيْرِ دَنِيوَى أَوْ تَحْوِلَ

(٢) أَيْ بِسَلَامٍ - وَاحِدٌ وَتَشَهُدٌ وَاحِدٌ أَوْ بِتَشْهَدَيْنِ - أَوْ سَلَامَيْنِ بِتَشْهَدَيْنِ
وَهُوَ الْأَفْضَلُ

(٣) أَمَّا غَيْرُ الْمُؤَكَّدِ (فِرَكَعَتَانِ) قَبْلَ الظُّهْرِ (وَرَكَعَتَانِ) بَعْدَهُ (وَأَرْبَعٌ) قَبْلَ
الْعَصْرِ وَرَكَعَتَانِ قَبْلَ الْمَغْرِبِ وَرَكَعَتَانِ قَبْلَ الْعِشَاءِ وَالْجَمْعُ كَالظُّهْرِ وَالْحِكْمَةُ فِي مَشْرُوعِيَّةِ
السُّنَنِ السَّابِقَةِ لِلْفَرَائِضِ تَكْمِيلُ مَا نَقَصَ مِنْهَا مِنْ نَحْوِ خُشُوعٍ وَتَرْكِ تَدْبِيرِ قِرَاءَةِ
وَيَدْخُلُ وَقْتُ الرُّوَاتِبِ الَّتِي قَبْلَ الْفَرَضِ بِدُخُولِ الْوَقْتِ وَالَّتِي بَعْدَهُ بِفِعْلِهِ وَيَخْرُجُ
وَقْتُ التَّوَعُّينِ بِخُرُوجِ وَقْتِ الْفَرَضِ وَلَوْ فَاتَهُ نَفْلٌ مُؤَقَّتٌ نَدَبَ قَضَائِهِ

وَلَا تُنَوِّفُ نَوَافِلَ مُؤَكَّدَاتِ صَلَاةِ اللَّيْلِ وَصَلَاةِ الضُّحَى وَصَلَاةِ التَّرَاوِيحِ :
﴿فصل﴾ وَشُرَاطُ الصَّلَاةِ قَبْلَ الدُّخُولِ فِيهَا خَمْسَةُ أَشْيَاءَ :

==وركتان بعد المغرب وركعتان بعد العشاء (وثلاث نوافل مؤكدات (١)) غير تابعة للفرائض أحدها (صلاة الليل) والنفل المطلق (٢) في الليل أفضل من النفل المطلق في النهار والنفل في وسط الليل أفضل ثم آخره أفضل وهذا لمن قسم الليل أثلاثاً (و) الثاني (صلاة الضحى) وأقلها ركعتان وأكثرها اثنتا عشرة ركعة ، ووقتها من ارتفاع الشمس إلى زوالها كما قاله النووي في التحقيق وشرح المذهب (و) الثالث (صلاة التراويح) وهي عشرون ركعة بعشر تسليمات في كل ليلة من رمضان وجلتها خمس ترويجات وينوي الشخص في كل ركعتين منها سنة التراويح أو قيام رمضان — ولو صلى أربعاً منها بتسليمة واحدة لم تصح ووقتها بين صلاة العشاء وطلوع الفجر ﴿فصل﴾ وشُرَاطُ (٣) الصلاة قبل الدخول فيها خمسة (٤) أشياء) والشروط جمع شرط وهو لغة

(١) أى بعد الرواتب وأفضلها صلاة التراويح ثم صلاة الضحى ثم صلاة الليل وعكس المصنف الترتيب للاهتمام ، هو أقل وجوداً من الناس فتأمل
(٢) وهو مالا وقت له ولا سبب

(٣) هذا الفصل معقود لبيان شروط صحة الصلاة — وأما شروط وجوبها فتقدمت في الفصل السابق ، واعلم أنه يتعلق بالصلاة شروط وأركان . وأبعض وهيئات فالشرط — ماوجب واستمر كالطهارة ، والركن — ماوجب وانقطع كالركوع ، والبعض — سنة تجبر بسجود السهو إذا تركت ، والهيأة سنة لا تجبر بسجود السهو

(٤) العدد لا مفهوم له . والحصر باعتبار ما ذكره المصنف وإلا فهي تزيد على الخمس ، فيزاد عليها الأسلام . والتمييز . ومعرفة الكيفية

طَهَارَةُ الْأَعْضَاءِ مِنَ النِّجَسِ وَشَرُّ الْعَوْرَةِ بِلِبَاسٍ طَاهِرٍ

العلامة وشرعا (١) ما توقف صحة الصلاة عليه وليس جزءاً منها - وخرج بهذا القيد الركن (٢) فانه جزء من الصلاة الشرط الأول (طهارة الأعضاء من الحدث) الأصغر والأكبر عند القدرة أما فاقد الطهورين (٣) فصلاته صحيحة مع وجوب الاعادة عليه (٤) (و) طهارة (النجس) الذي لا يعنى عنه في ثوب وبدن ومكان وسيدكر المصنف هذا الأخير قريباً (و) الثاني (ستر) لون (العورة) عند القدرة ولو كان الشخص خالياً أو في ظلمة - فان عجز عن سترها صلى عارياً ولا يؤم بالركوع والسجود بل يتمها ولا اعادة عليه ويكون ستر العورة (بلباس طاهر) ويجب سترها أيضاً في غير الصلاة عن

(١) هذا تعريف بخصوص المقام وليس ذلك من شأن التعاريف فلو قال ما توقف صحة غيره عليه وليس جزءاً منه كالصلاة لكان أولى وأعم وهذا شامل لعدم المانع وهو صحيح - ولقرب هذا التعريف وسهولته عدل اليه عن التعريف بأنه (ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته) فهو عكس المانع الذي هو لغة الحائل واصطلاحاً (ما يلزم من وجوده العدم ولا يلزم من عدمه وجود ولا عدم لذاته) ويقايرهما معا السبب لأنه (ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم لذاته) .

(٢) أى فانه مشارك للشرط في تعريفه المذكور لكنه جزء منها فالأركان ماهيتها والشروط صفاتها .

(٣) أى الماء والتراب

(٤) لأنه لا يلزم من كونها صحيحة أن تكون مغنية عن القضاء - ألا ترى أنه إذا تيمم بمحل يغلب فيه وجود الماء فانه يلزمه القضاء مع ان صلاته توصف بالصحة وحينئذ يلزم من كون الصلاة تفي عن القضاء أن تكون صحيحة ولا عكس لما تقرر . واعلم ان فاقد الطهورين إذا كان جنباً فانه يقتصر في صلاته على قراءة الواجب من الفاتحة أو بدلها من سبع آيات مثلاً ويحرم عليه أن يقرأ غير الواجب لاننا إنما أحبنا له قراءة الواجب فقط لاجل صحة الصلاة وقراءة الزائد عليه غير مفقر اليه .

وَالْوُقُوفُ عَلَى مَكَانٍ طَاهِرٍ وَالْعِلْمُ بِدُخُولِ الْوَقْتِ وَاسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ ، وَبُحُورُ
تَرْكُ الْقِبْلَةِ فِي حَالَتَيْنِ فِي شِدَّةِ الْخَوْفِ وَفِي النَّافِلَةِ فِي السَّفَرِ عَلَى

الناس وفي الخلوة الحاجة من اغتسال ونحوه ، وأما سترها عن نفسه فلا يجب
ليكنه يكره نظره إليها ؛ وعورة الذكر ما بين سرتة وركبته وكذا الأمة ؛ وعورة
الحرمة في الصلاة ما سوى وجهها وكفيها ظهر أو بطناً إلى السكوعين ؛ أما عورة
الحرمة خارج الصلاة فجميع بدنها وعورتها في الخلوة كالذكر ؛ والعورة لغة
النقص وتطلق شرعاً على ما يجب ستره وهو المراد هنا — وعلى ما يحرم نظره
وذكره الأصحاب في كتاب النكاح (و) الثالث (الوقوف على مكان طاهر)
فلا تصح صلاة شخص يلاقى بعض بدنه أو لباسه نجاسة في قيام أو قعود أو
ركوع أو سجود (و) الرابع (العلم بدخول الوقت) أو ظن دخوله بالاجتهاد فلو
صلى بغير ذلك لم تصح صلاته وإن صادف الوقت (و) الخامس (استقبال القبلة)
أي السكعة — وسميت قبة لأن المصلي يقابلها — وكعبة لارتفاعها واستقبالها
بالصدر شرط لمن قدر عليه واستثنى المصنف من ذلك ما ذكره في قوله
(ويجوز ترك) استقبال (القبلة) في الصلاة (١) (في حالتين (٢) في شدة الخوف)
في قتال (٣) فرضاً كانت الصلاة أو نفلاً (وفي النافلة في السفر (٤) على

- (١) فرضاً كانت الصلاة أو نفلاً في الأولى ، ونفلاً في الثانية .
- (٢) زاد بعضهم (غريقاً) على لوح لا يمكنه الاستقبال . (ومروطاً) لغير القبلة
(وعاجزاً) لم يجد موطئاً (وغائماً) من نزوله عن راحته على نحو نفس أو مال .
- (٣) المراد بالمباح ما ليس حراماً فيشمل الواجب والمندوب والمكروه وإنما
يصلى عند ضيق الوقت .

ومثل القتال المباح الفرار المباح كالفرار من ظالم أو سبغ أو ماء أو نار
أو كفار زادوا على الضعف أو مقتصر يرجو عفو ، ومثله ما لو خطف شخص
نعله أو ثوبه فيجرب وراءه لئلا يأخذه منه فإذا رماه له أتم صلاته مكانه .

- (٤) لترك استقبال القبلة في النافلة للسافر شروط

الراحلة.

الراحلة (فليمسافر سفرا مباحولو قصير التنفل صوب مقصده . وراكب (١)

= أحدها — أن لا يكون سفره معصية سواء كان واجبا أو مندوبا أو مباحا أو مكروها ومن عبر بالسفر المباح أراد به ما ليس بحرام فيشمل ما ذكر وخرج العاصي بسفره فيمتنع عليه ذلك .

ثانيها — أن يقصد به خلا معينا بأن يقصد قطع مسافة يسمى فيها مسافرا عرفا كالشام أو الصعيد مثلا لا خصوص محل معين كدمشق مثلا فتعين المحل بالشخص ليس شرطا فخرج الهائم وهو من لا يدري أين يتوجه فيمتنع عليه ترك استقبال القبلة في النافلة .

ثالثها — دوام سفره فلو وصلت سفينة دار الإقامة أو نواها امتنع ترخصه . رابعها — دوام السير — فلو نزل في أثناء صلاته بغير أفعال مبطله لزمه أن يتمم للقبلة قبل ركوبه أى إذا استمر على صلاته فإن ركب بطلت ان لزم من ركوبه أفعال مبطله وإلا فلا تبطل . ولو وقف لاستراحة أو انتظار رفقة لزمه الاستقبال ما دام واقفا — فإن سار لاجل سير القافلة أتبعها إلى جهة سفره وإن سار محتارا بلا ضرورة لم يجز أن يسير حتى تنتهى صلاته لأنه بالوقوف لزمه التوجه أى إذا استمر على الصلاة .

خامسها — ترك الفعل الكثير من غير عذر كالركض والعدو بلا حاجة .

سادسها — أن يكون سفره لغرض صحيح .

سابعها — تحقق السفر ولو قصيرا وأقله إلى محل لا يسمع فيه نداء الجمعة .

ثامنها — عدم وطء النجاسة مطلقاً عمدا وكذا نسياناً في نجاسة رطبة غير معفو عنها .

(١) تفصل المقام — ان المسافر المتنفل إما أن يكون راكباً أو ماشياً فان كان راكباً — فالمعتمد ان راكب السفينة يجب عليه التوجه في جميع صلاته وإتمام كل الصلاة — فان لم يسهل عليه ذلك ترك الصلاة فهو كالجالس في بيته وهذا في غير الملاح — وهو من له دخل في تسيير السفينة بحيث يحتل سيرها لو اشتغل عنها

﴿فصل﴾ وأزكان الصلاة ثمانية عشر ركنا :

الدابة لا يجب عليه وضع جبهته على سرجها مثلا بل يوميء بركوعه وسجوده ويكون سجوده اخفض من ركوعه وأما الماشي فيتم ركوعه وسجوده ويستقبل القبلة فيهما ولا يمشي إلا في قيامه وتشهده ﴿فصل﴾ في أركان الصلاة — وتقدم معنى الصلاة لغة وشرعا (وأركان الصلاة ثمانية عشر (١) ركنا) أحدها النية

وإن لم يكن من المعدين لذلك كما لو عاون بعض من الركاب أهل العمل فيها ، ومثل الملاح مسير الدابة .

أما الملاح ومن في حكمه فلا يجب عليه شيء لا توجه ولا اتمام وإن سهل ولو في حال التحرم .

وأما راكب الهودج والحمل والمخفة والراكب على البردعة والقتب — فإن سهل عليهم توجه في جميع الصلاة واطتمام كل الأركان أو بعضها وهو الركوع والسجود لزمهم وإلا فلا يلزمهم إلا توجه في تحريمهم إن سهل .

وإن كان ماشيا لزمه أن يستقبل القبلة في أربع وهي — إحرامه وركوعه . وسجوده . وجلوسه بين السجدين ؛ ولا يجوز له المشي فيها بل يجب عليه اتمامها ما كثا — نعم يكفيه الايماء إن كان يمشي في ماء أو ثلج ونحوهما لما في الاتمام من المشقة الظاهرة .

ويجوز له أن يستقبل جهة مقصده في أربع — وهي قيامه . واعتداله . وتشهده وسلامه — وبما ذكرناه انتظم قولهم : — انه يستقبل في أربع ويمشي في أربع .

(١) هذه طريقة من عدد الطمأنينة في محالها الأربع ونية الخروج أركانها كصاحب التنبية وعداها في الروضة سبعة عشر باسقاط نية الخروج وعداها بعضهم تسعة عشر بجعل الخشوع ركنا وعداها بعضهم عشرين بجعل المصلي ركنا والمعتمد أنها ليست أركانا وإنما نية الخروج سنة والطمأنينة هيئة تابعة للركن واجبة للاعتداد به فتلخص أنها ثلاثة عشر كما في المنهاج وغيره وهو المعتمد ؛ وعلى كل فلا بد من الطمأنينة وحيثئذ فالخلاف لفظي وقولنا : — الخلاف لفظي أى الخلاف المتعلق بالطمأنينة أما الخلاف المتعلق بنية الخروج فعنوى قطعا — وقيل الخلاف

النِّيَّةُ وَالْقِيَامُ مَعَ الْقُدْرَةِ

وهي قصد الشيء مقترنا بفعله ومحلها القلب فان كانت الصلاة ؛ فرضا وجبت نية الفرضية ؛ وقصد فعلها ؛ وتعيينها — من صبح أو ظهر مثلا ؛ أو كانت الصلاة نفلا ذات وقت كراتبة أو ذات سبب كاستسقاء وجب قصد فعلها وتعيينه (١) لانية النفلية (و) الثاني (القيام مع القدرة) عليه فان عجز (٢) عن القيام قعد (٣) كيف

معنوى بدليل أنه لو شك في السجود في طمأنينة الاعتدال — فان قلنا بأن الطمأنينة صفة تابعة لم يؤثر شك — فلا يلزمه العود كما لو شك في بعض حروف الفاتحة بعد فراغها وإن قلنا بأنها ركن أثر شك فيلزمه العود للاعتدال فورا كما لو شك في أصل قراءة الفاتحة بعد الوكوع فانه يعود ، والمعتمد أنه يؤثر شك ويلزمه العود مطلقا وإن قلنا بأنها صفة تابعة ويفرق بينها وبين حروف الفاتحة بأنهم اغتفروا الشك فيها لكثرتها وغلبة الشك فيها .

(١) ومنه القبلي والبعدية فلا بد منهما — أما النفل المطلق ففيه قصد الفعل فقط لحصوله بها ؛ ويلحق به ذو سبب يعني عنه غيره كتحية وسنة وضوء واستخارة واحرام ودخول منزل وخروج منه وغير ذلك ويصح الأداء بنية القضاء وعكسه لعذر ؛ وتندب الاضافة فيه إلى الله تعالى خروجا من الخلاف — ونية استقبال القبلة — وعدد الركعات ؛ ولو أخطأ في العدد كان نوى الظهر ثلاثا أو خمسا لم تنعقد ولا يندب ذكر اليوم أو الشهر ولو غلط فيه لم يضر ، ومن عليه فوائت لا يشترط في حقه أن ينوي ظهر يوم كذا ، بل يكفي نية الظهر أو العصر مثلا .

(٢) أى بحيث تحصل له مشقة تذهب خشوعه أو كاله وهي المرادة بقول بعضهم بحيث تحصل له مشقة شديدة .

(٣) فان عجز عنه صلى مضطجعا — فان عجز عنه صلى مستلقيا ؛ ويجب عليه أن يحرك رأسه إلى ركوعه وسجوده فان عجز عنه حرك أجنانه عييه فان عجز عنه أجرى أركان الصلاة على قلبه ولا تسقط عنه ما دام عقله ثابتا .

وَتَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ ، وَقِرَاءَةُ الْفَاتِحَةِ ، وَيَسْمُ اللَّهُ الرَّحْمَنَ الرَّحِيمَ آيَةً مِنْهَا
وَاللَّكُوعُ وَالطَّمَأْنِينَةُ

شاء وقعوده مفترشا أفضل (و) الثالث (تكبيرة الاحرام) فيتعين على القادر
النطق بها بان يقول الله أكبر فلا يصح الرحمن أكبر ونحوه ولا يصح فيها
تقديم الخبر على المبتدأ كقوله أكبر الله ومن عجز عن النطق بها بالعربية
ترجم عنها بأى لغة شاء ولا يعدل عنها إلى ذكر آخر ويجب قرن النية بالتكبير
وأما النووى فاختار الاكتفاء بالمقارنة العرفية بحيث يعد عرفا مستحضرا
للصلاة (و) الرابع (قراءة الفاتحة) أو بدلها لمن لم يحفظها فرضا كانت الصلاة
أو نفلا (وبسم الله الرحمن الرحيم آية منها) كاملة ومن أسقط من الفاتحة
حرفا أو تشديدا أو أبدل حرفا منها بحرف لم تصح قراءته ولا صلاته — أن تعتمد
والأوجب عليه إعادة القراءة ويجب ترتيبها بأن يقرأ آياتها على نظمها المعروف
ويجب أيضا موالاتها بأن يصل بعض كلماتها ببعض من غير فصل الا بقدر
التنفس فان تخلل الذكريين موالاتها قطعها إلا أن يتعلق الذكر بمصلحة الصلاة
كتأمين المأموم في أثناء فاتحته لقراءة أمامه فانه لا يقطع الموالاته ومن جهل
الفاتحة وتعذرت عليه لعدم معلم مثلا وأحسن غيرها من القرآن وجب عليه
سبع آيات متوالية عوضا عن الفاتحة أو متفرقة — فان عجز عن القرآن أتى بذكر
بدلا عنها بحيث لا ينقص عن حروفها فان لم يحسن قرآنا ولا ذكرا وقف قدر
الفاتحة وفي بعض النسخ (وقراءة الفاتحة بعد بسم الله الرحمن الرحيم وهي آية
منها) (و) الخامس (الركوع) وأقل فرضه لقائم قادر على الركوع معتدل الخلقه
سليم يديه وركبتيه أن ينحني بغير انحناس قدر بلوغ راحتيه ركبتيه لو أراد
وضعهما عليهما فان لم يقدر على هذا الركوع انحنى مقدوره أو مأ بطرفه ؛ وأكمل
الركوع تسوية الراكع ظهره وعنقه بحيث يصير انحنى كصفحة (١) واحدة ونصب
ساقيه وأخذ ركبتيه يديه (و) السادس (الطمأنينة) وهي سكون بعد حركة

(١) أى كلوح واحد من نحاس لا اعوجاج فيه .

فِيهِ وَالرَّفْعُ وَالِاعْتِدَالُ وَالطَّمَأْنِينَةُ فِيهِ وَالسُّجُودُ وَالطَّمَأْنِينَةُ فِيهِ
وَالْجُلُوسُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ وَالطَّمَأْنِينَةُ فِيهِ وَالْجُلُوسُ الْآخِرُ وَالْتَّشَهُدُ فِيهِ
وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِيهِ

(فيه) أى الركوع والمصنف يجعل الطمأنينة فى الأركان ركنا مستقلا ومشى
عليه النوى فى التحقيق وغير المصنف يجعلها هيئة (١) تابعة للأركان (و) السابع
(الرفع) من الركوع (والاعتدال) قائما على الهيئة التى كان عليها قبل ركوعه من
قيام قادر وقعود عاجز عن القيام (و) الثامن (الطمأنينة فيه) أى الاعتدال
(و) التاسع (السجود) مرتين فى كل ركعة؛ وأقله مباشرة بعض جهة المصلى
موضع سجوده من أرض أو غيرها وأكمله أن يكبر لهويه للسجود بلا رفع
يديه ويضع ركبتيه ثم يديه ثم جبهته وأنفه (و) العاشر (الطمأنينة فيه) أى
السجود بحيث ينال موضع سجوده ثقل رأسه ولا يكفى امساس رأسه موضع
سجوده بل يتحامل بحيث لو فرض تحته قطن مثلا لا نكسب وظهر أثره على
يد لو فرضت تحته (و) الحادى عشر (الجلوس بين السجدين) فى كل ركعة
سواء صلى قائما أو قاعدا أو مضطجعا؛ وأقله سكون بعد حركة أعضائه؛ وأكمله
الزيادة على ذلك بالدعاء الوارد فيه فلو لم يجلس بين السجدين بل صار الى
الجلوس أقرب لم يصح (و) الثانى عشر (الطمأنينة فيه) أى فى الجلوس بين
السجدين (و) الثالث عشر (الجلوس الأخير) الذى يعقبه السلام (و) الرابع عشر
(التشهد فيه) أى فى الجلوس الأخير؛ وأقل التشهد التحيات لله سلام
عليك أيها النبى ورحمة الله وبركاته علينا وعلى عباد الله الصالحين؛ أشهد
أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا رسول الله؛ وأكمل التشهد التحيات المباركات
الصلوات الطيبات لله السلام عليك أيها النبى ورحمة الله وبركاته السلام علينا
وعلى عباد الله الصالحين | أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا رسول الله
(و) الخامس عشر (الصلاة على النبى صلى الله عليه وسلم فيه) أى فى الجلوس

(١) وهو المعتمد كما مرّت الإشارة إليه

والتَّسْلِيمَةُ الْأُولَى وَنِيَّةُ الْخُرُوجِ مِنَ الصَّلَاةِ وَتَرْتِيبُ الْأَرْكَانِ كَلَى
مَا ذَكَرْنَاهُ وَسُنَنُهَا قَبْلَ الدُّخُولِ فِيهَا شَيْئَانِ الْأَذَانُ

الآخر بعد الفراغ من التشهد ؛ وأقل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم اللهم
صل على محمد وأشعر كلام المصنف بأن الصلاة على الآل لا تجب وهو كذلك
بل هي سنة (و) السادس عشر (التسليم الأولى) ويجب إيقاع السلام حال
العود ؛ وأقله السلام عليكم مرة واحدة واكمله السلام عليكم ورحمة الله مرتين
يميناً وشمالاً (و) السابع عشر (نية الخروج من الصلاة) وهذا وجه مرجوح
وقيل لا يجب ذلك أى نية الخروج وهذا الوجه هو الأصح (و) الثامن عشر
(ترتيب الأركان) حتى بين التشهد الأخير والصلاة على النبي صلى الله عليه
وسلم فيه وقوله (على ما ذكرناه) يستثنى (١) منه وجوب مقارنة النية لتكبيره
الأحرام ومقارنة (٢) الجلوس الأخير للتشهد وللصلاة على النبي صلى الله عليه
وسلم (و) الصلاة (سننها قبل الدخول فيها شيان الأذان) وهو لغة الإعلام

(١) لأن قوله على ما ذكرناه يشمل النية وتكبيره الأحرام فيقتضى وجوب
الترتيب بينهما وليس كذلك بل يجب قرن النية بالتكبير ، وهكذا يقال في السلام
مع الجلوس ؛ وأما التشهد الأخير والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم مع الجلوس
في كل منهما فيستفاد من كلام المصنف عدم الترتيب فيهما حيث قال « والتشهد فيه
والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه » ، فإن الضمير فيهما راجع للجلوس
الأخير — فلا حاجة للاستثناء .

والحاصل — انه يحتاج للاستثناء بالنسبة للنية مع التكبير وللسلام مع
الجلوس له — ولا يحتاج له بالنسبة لكل من التشهد الأخير والصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم مع الجلوس لكل .

(٢) علمت أن مقارنة الجلوس الأخير للتشهد وللصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم مستفادة من كلام المصنف دون مقارنته للسلام فليست مستفادة منه
لكن به عليها الشارح فيما مر — فالترتيب مراد فيما عدا ذلك .

والإقامة

وشرعا ذكر مخصوص للاعلام بدخول صلاة مفروضة ، وألفاظه مثنى إلا التكبير أوله فأربع والا التوحيد آخره فواحد (والإقامة (١)) وهي مصدر

(١) الأذان والإقامة من خصوصياتنا ومن المعلوم من الدين بالضرورة يكفر جاحدهما — وشرعا في السنة الأولى من الهجرة ، وهما يجمع على مشروعيتهما والخلاف في أنهما سنة أو فرض كفاية ، والأصح أنهما سنة كفاية للجماعة كالترسية على الأكل . والتضحية من أهل بيت وابتداء سلام . وتشميت عاطس . وسنة عين لمنفرد كما في أكله .

وأقل ما تحصل به السنة في الأذان بالنسبة لأهل البلد أن ينتشر في جميعها — ففي بلدة صغيرة يكفي أذان في محل واحد وفي كبيرة يؤذن في كل جانب منها واحد . فان أذن واحد في جانب منها لم تحصل السنة إلا لأهل ذلك الجانب دون غيرهم . ويسن الأذان للمنفرد وهو سنة عين في حقه وإن بلغه أذان غيره حيث لم يكن مدعوا به — فان كان مدعوا به بأن سمعه من مكان وأراد الصلاة فيه وصلى مع أهله بالفعل فلا يندب له الأذان حينئذ إذ لا معنى له ويسن للئوذن رفع صوته بالأذان إلا بموضع وقعت الصلاة فيه ولو فرادى وإن لم ينصرفوا على المعتمد فلا يرفع صوته فيه لأنه ربما يؤم أن صلاتهم وقعت قبل الوقت — إن كان ذلك في أول الوقت ، أو يؤمهم دخول وقت صلاة أخرى إن كان ذلك في آخره .

والكلام على الأذان والإقامة من أربعة أطراف . شروطهما ، وسننهما ، ومكروهاتهما ، ومبطلاتهما .

فشروطهما بالنظر لزمانهما خمسة :

دخول وقت الصلاة في نفس الأمر — فلو أذن قبل عليه بالوقت مصادقة اعتد به ، ولا يصحان قبل دخول الوقت — بل يحزمان أن أدى إلى تلبس على غيره أو قصد به العبادة إلا في أذان صبح فيصبح من نصف الليل لأنه يسن للصبح أذانان .

وترتيب للتابع ، ولأن تركه يوم اللعب ويخل بالاعلام .

— (وجهر جماعة) بحيث يسمعون بالقوة ويكفي سماع واحد منهم بالفعل ولو امرأة بشرط أن يطلب منها حضور الجماعة — هذا بالقضية لأصل السنة ؛ أما كإلها فلا يحصل إلا بسماع كلهم بالفعل . ومحل هذا في غير ما يحصل به الشعاع أما هو فشرطه أن يظهر في البلد بحيث يبلغ جميعهم بالفعل لو أصغوا ؛ وخرج بقولنا لجماعة — المنفرد فيكفي في أذانه اسماع نفسه لأن الغرض حينئذ مجرد الذكر لا الاعلام . (وعدم بناء غير) ، فلو مات المؤذن في أثناء الأذان أو حصل منه مبطل كردة طال زمنها فلا يجوز لغيره البناء على ما أتى به .

(وولاء بين كلمتهما) — نعم لا يضر يسير كلام وسكوت ولو عمدا ، ويسن أن يحمد سرا إذا عطس ، ويؤخر رد السلام وتشميت العاطس إلى الفراغ . ويزاد شرطان بالنظر لفاعلهما ومما — (الاسلام) . (والتمييز) فلا يصحان من كافر وغير يميز من صبي ومجنون وسكران لأنهما عبادة وليسوا من أهلها .

ويزاد شرط بالنظر للمؤذن وحده وهو الذكورة يقينا فلا يصح الأذان من المرأة والخنثى — فلو أذنت المرأة برفع صوت حرم ذلك ولو لم تقصد التشبه بالرجال ؛ ولو لم يكن هناك أجنبي أو بغير رفع صوت فإن قصدت التشبه حرم — أو لم تقصد التشبه لم يكره وكان ذكرا لله تعالى لا أذانا شرعيا .

ويشترط في جواز نصب كل من المؤذن والمقيم من طرف الحاكم (الاسلام) ، (والذكورة) ، (والتكليف) ، (والعدالة) ، (والأمانة) ، (ومعرفة الأوقات) بنفسه أو باخبار منصوب لذلك — فإن لم يكن كذلك حرم نصبه وصح أذانه واختلف المتأخرون في استحقاقه الأجرة على ذلك .

وسننهما — التوجه للقبلة لأنها أشرف الجهات ، والقيام على عال ان احتيج إليه . وتحويل الوجه لا الصدر في الحيعتين مرتين مرة في الأولى يمينا ، ومرة في الثانية شمالا ، وكون كل من المؤذن والمقيم عدلا حسن الصوت عاليا ، ويسن لكل من المؤذن والمقيم والسماع الصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الفراغ منهما وأن يقول اللهم رب هذه الدعوة التامة الخ

ويسن للأذان وحده وضع مسبحته في أذنيه لأنه أجمع لصوته ويعرف به الأذان من لا يسمعه كالأصم ، وترتيل أي تأن ، وترجيع بأن يأتي بالشهادتين =

وَبَعْدَ الدُّخُولِ فِيهَا شَيْئَانِ (التَّشَهُدُ) الْأَوَّلُ وَ(الْقُنُوتُ) فِي الصُّبْحِ وَفِي الْوُتْرِ
فِي النِّصْفِ الثَّانِي مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ

أقام ثم سمي بها الذكر المخصوص لأنه يقيم إلى الصلاة وإنما يشرع كل من
الاذان والاقامة للكتابة؛ وأما غيرها فينادى لها الصلاة جامعة (و سنها
(بعد الدخول فيها شيآن التشهد الأول والقنوت في الصبح) أى فى اعتدال
الركعة الثانية منه وهو لغة الدعاء وشرعا ذكر مخصوص وهو اللهم اهدنى فيمن
هديت وعافنى فيمن عافيت الخ (و) القنوت (فى) آخر (الوتر) (فى النصف
الآخر من) شهر (رمضان) وهو كقنوت الصبح المتقدم فى محله ولفظه ولا

مرتين بخفض صوته قبل قولها برفعه؛ وتثويب فى أذانى صبح بأن يقول بعد
جعلتيه : الصلاة خير من النوم مرتين ، ورفع صوته قدر الامكان لأنه أبلغ فى
الاعلام نعم ان أذن لنفسه كفاه اسماع نفسه .

ويسن للاقامة وحدها — ادراجها أى الاسراع بها . وخفضها أى عدم
رفع الصوت بها زيادة على اسماع نفسه إن كان منفردا أو اسماع المصلين إن كان فى جماعة .
ومكروهاتهما — وقوعهما من محدث ، والكراهة لجنب أشد وهى فى الاقامة
أغلظ لقربها من الصلاة .

والتغنى أى التطريب وهو الانتقال من نغم إلى نغم آخر فالسنة أن يبقى على
نغم واحد .

والتعطيط — أى مد الحروف ولو بنغم واحد ما لم يتغير المعنى — وإلا حرم
والكلام لغیر مصلحة والقعود لقادر على القيام وغير ذلك كوقوعهما من
فاسق وصبي .

ومبطلاتهما — الردة ، والسكر ، والاعماء ، والجنون ، وقطعهما بسكوت
أو كلام إن طال الفصل بحيث لا يعد الباقي مع الأول أذانا ولا إقامة بخلاف
اليسير ، وترك كلمة منهما بما لا بد منه ويجب ذكره ليصح كل منهما فلا يضر
ترك الترجيع أو التثويب ولا يعود اليه لأنه سنة .

وَهَيَّاتُهَا خَمْسَةٌ عَشَرَ خَصْلَةً (رَفْعُ الْيَدَيْنِ) عِنْدَ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ وَعِنْدَ الرُّكُوعِ وَالرَّفْعِ مِنْهُ (وَرَضْعُ الْيَمِينِ عَلَى الشَّمَالِ) وَ(التَّوَجُّهُ) وَ(الِاسْتِعَاذَةُ) وَ(الْجَهْرُ) فِي مَوْضِعِهِ وَ(الْإِسْرَارُ) فِي مَوْضِعِهِ وَ(التَّأْمِينُ) وَ(قِرَاءَةُ) السُّورَةِ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ وَ(التَّكْبِيرَاتُ) عِنْدَ الرَّفْعِ وَالْخَفْضِ وَ(قَوْلُ) سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ وَ(التَّسْبِيحُ)

تتعين كلمات القنوت السابقة فلو قنت بآية تتضمن دعاء وقصد القنوت حصلت سنة القنوت (وهياتها) أى الصلاة وأراد بهياتها ما ليس ركناً فيها ولا بعضاً يجبر بسجود السهو (خمس عشرة خصلة رفع اليدين عند تكبيرة الاحرام) إلى حذ ومنكبيه (و) رفع اليدين عند الركوع (وعند الرفع منه ووضع اليمين على الشمال) ويكونان تحت صدره وفوق سرته (والتوجه) أى قول المصلى عقب التحريم وجهت وجهى للذى فطر السموات والأرض الخ والمراد أن يقول المصلى بعد التحريم دعاء الافتتاح— هذه الآية أو غيرها مما ورد في الاستفتاح (والاستعاذة) بعد التوجه وتحصل بكل لفظ يشتمل على التعوذ والأفضل أعوذ بالله من الشيطان الرجيم (والجهر في موضعه) وهو الصبح وأولتا المغرب والعشاء والجمعة والعيدان (والاسرار في موضعه) وهو ما عدا الذى ذكر (والتأمين) أى قول آمين عقب الفاتحة لقارئها فى صلاة وغيرها لكن فى الصلاة أكد ويؤمن المأموم مع تأمين أمامه ويجهر به (وقراءة السورة بعد الفاتحة) لأمام ومنفرد فى ركعتي الصبح وأولتي غيرها وتكون قراءة السورة بعد الفاتحة فلو قدم السورة عليها لم تحسب (والتكبيرات عند الخفض) للركوع (والرفع) أى رفع الصلب من الركوع (وقول سمع الله لمن حمده) حين يرفع رأسه من الركوع ولو قال من حمد الله سمع له كفى ومعنى سمع الله لمن حمده تقبل الله منه حمده وجازاه عليه وقول المصلى (ربنا لك الحمد) إذا انتصب قائماً (والتسبيح فى الركوع) وأدنى الكمال فى هذا التسبيح سبحانه ربى العظيم =

في الركوع والسجود (ووضع) اليدين على الفخذين في الجلوس ييسط
اليمنى ويقبض اليمنى إلا للمسبحة فإنه يشير بها متشهداً (والافتراش)
في جميع الجلسات (والقبور لا) في الجلسة الأخيرة (والسليمة) الثانية
(فصل) والمرأة تخالف الرجل في خمسة أشياء : فالرجل يجافي

= ثلاثاً (و) التسييح (في السجود) وأدنى الكمال فيه سبحانه رقى الأعلى ثلاثاً
والأكل في تسييح الركوع والسجود مشهور (ووضع اليدين على الفخذين
في الجلوس) للتشهد الأول والأخير (ييسط) اليد (اليسرى) بحيث تسانت
رؤس أصابعها الركبة (ويقبض) اليد (اليمنى) أى أصابعها (إلا المسبحة) ()
من اليمنى فلا يقبضها (فانه يشير بها) رافعاً لها حال كونه (متشهداً) وذلك
عند قوله الا الله ولا يحركها فهو حركها كره ولا تبطل صلاته في الأصح
(والافتراش في جميع الجلسات) الواقعة في الصلاة كجلوس الاستراحة
والجلوس بين السجدين وجلوس التشهد الأول والافتراش أن يجلس الشخص
على كعب اليسرى جاعلاً ظهرها للأرض وينصب قدمه اليمنى ويضع بالأرض
أطراف أصابعها لجهة القبلة (والتورك في الجلسة الأخيرة) من جلسات
الصلاة وهى جلوس التشهد الأخير والتورك مثل الافتراش إلا أن المصلي
يخرج يسراه على هيئتها في الافتراش من جهة يمينه ويلصق وركه بالأرض اما
المسبوق والساهى فيفتريشان ولا يتوركان (والسليمة الثانية) أما الأولى
فسبق أنها من الصلاة

(فصل) في أمور تخالف فيها المرأة الرجل في الصلاة وذكر المصنف
ذلك بقوله (والمرأة) تخالف الرجل في خمسة أشياء (فالرجل يجافي) أى

(١) بكسر الباء الموحدة وهى التى بين الابهام والوسطى سميت بذلك لأنه يشار
بها عند التسييح وتسمى السبابة أيضاً لأنه يشار بها عند السب والمخاصمة وتسمى
الشاهد لأنه يشار بها عند الشهادة

مِرْقَتَيْهِ عَنِ جَنْبَيْهِ وَيُقِلُّ بَطْنَهُ عَنْ فَخْذَيْهِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَيَجْهَرُ
فِي مَوْضِعِ الْجَهْرِ * وَإِذَا نَابَهُ شَيْءٌ فِي الصَّلَاةِ سَبَّحَ وَعَوَّرَهُ الرَّجُلُ مَا بَيْنَ
سُرَّتِهِ وَرُكْبَتَيْهِ * وَالْمَرْأَةُ تَضُمُّ بَعْضَهَا إِلَى بَعْضٍ وَتَخْفِضُ صَوْتَهَا بِحَضْرَةِ
الرِّجَالِ الْأَجَانِبِ وَإِذَا نَابَهَا شَيْءٌ فِي الصَّلَاةِ صَفَّقَتْ وَجْهَيْهَا بِدَيْنِ الْعَوْرَةِ
عَوْرَةً إِلَّا وَجْهَهَا وَكَفَّيَهَا * وَالْأَمَةُ كَالرَّجُلِ *

﴿فصل في الذي يبطل الصلاة﴾

يرفع (مِرْقَتَيْهِ) عَنِ جَنْبَيْهِ (ويقل) أى يرفع (بطنه) عن فَخْذَيْهِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ
ويجهر في موضع الجهر) وتقدم بيانه في موضعه (وإذا ناب) أى أصابه (شئ) في
الصلاة سبَّحَ (فيقول سبحان الله بقصد الذكر فقط أو مع الأعلام أو أطلق
اليد بطلان صلاته أو الأعلام فقط بطلت) (وعورة الرجل ما بين سُرَّتِهِ وَرُكْبَتَيْهِ)
أما فليسا من العورة ولا ما فوقهما (والمرأة) تخالف الرجل في الخمسة
المذكورة فانها (تضم بعضها إلى بعض) فتلصق بطنها بفخذها في ركوعها
وسجودها وتخفيض صوتها (أن صلت) (بحضرة الرجال الأجانب) فان صلت
متفرقة عنهم جهرت (وإذا نابها شئ) في الصلاة صَفَّقَتْ (بضرب بطن اليمنى
على ظهر اليسرى) فلو ضربت بطنها بطن بقصد اللعب ولو قليلا مع علم التحريم
بطلت صلاتها والخشى كالمرأة (وجميع بدن) المرأة الحرة عورة إلا وجهها
وكفَّيها) وهذه عورتها في الصلاة — أما خارج الصلاة فعورتها جميع بدنها (والأمة
كالرجل) فتكون عورتها ما بين سُرَّتِهَا وَرُكْبَتَيْهَا

﴿فصل في عدة مبطلات الصلاة﴾ (١) (والذي يبطل) به (الصلاة

(١) أى فرضا أو نقلا أو صلاة جنازة. وكذا سجدة تلاوة وشكر — وهذه
المبطلات ان قارنت ابتداء الصلاة منعت انعقادها، وان طرأت بعد انعقادها أبطلتها.
ومناسبة هذا الفصل لما قبله انه لما ذكر ما تتعقد به الصلاة عقبه بذكر ما تبطل به
ومبطلات الصلاة ترجع إلى ترك ركن أو فوات شرط كما قال ابن رسلان في الوعد
ويبطل الصلاة ترك ركن أو فوات شرط من شروطها

أَحَدَ عَشَرَ شَيْئًا : الْكَلَامُ الْعَمْدُ

أحد عشر شيئاً الكلام (١) العمد (الصالح لخطاب الأديمين سواء تعلق بمصلحة

(١) تبطل الصلاة بالتلفظ عمداً بكلام غير قرآن وذكر ودعاء مع العلم بالتحريم وبأنه في الصلاة — ولو بحرف واحد مفهم كق من الوقاية وع من الوعي أو حرفين متواليين وإن لم يفهما مخرج بالعمد السهو فتبطل بكثيره دون قليله

(والقليل ما كان ست كلمات فأقل ، والكثير ما زاد على ذلك) وخرج بالعلم بالتحريم ما لو جهل تحريم ما أتى به من الكلام لكونه متعلقاً بمصلحة الصلاة كان قام أمامه الخامسة فقال له : أقعد — فإن كان معذوراً ضر كثير الكلام دون قليله والاضر مطلقاً (والمعذور من كان قريب عهد بالاسلام أو نشأ بعيداً عن العلماء) نعم لو علم تحريم الكلام وجعل كونه مبطلاً فلا يعذر وتبطل الصلاة به مطلقاً لأن من حقه بعد العلم بالتحريم الكف عنه ، وخرج بالعلم بأنه في الصلاة ما لو نسي أنه فيها فيضر الكثير دون القليل

ودخل في قولنا : غير قرآن وذكر ودعاء : الحديث ولو قدسياً والتوراة والانجيل ولو غير المبدل منهما . ومنسوخ التلاوة ولو مع بقاء الحكم — فتبطل الصلاة بجميع ذلك ، وتبطل أيضاً بالقراءة الشاذة أن غيرت المعنى وكان عامداً عالماً أما القرآن فلا تبطل به الصلاة إذا كان على نظمه المخصوص — فلو استأذنه شخص في أخذ شيء فقال : (يا يحيى خذ الكتاب بقوة) فلا تبطل به أن قصد القراءة وحدها أو مع التفهيم — فإن قصد التفهيم وحده بطلت أو شك فلا تبطل .

وأما الذكر والدعاء فلا تبطل الصلاة بشيء منهما إلا إذا اشتمل على خطاب غير الله تعالى ورسوله كان قال لغيره ربني وربك الله — أو لعاطس يرحمك الله . بخلاف رحمه الله تعالى . أو رحمه الله من عطس فلا يضر

وخرج بقولنا : بالتلفظ ولو بحرف مفهم الخ الصوت الخالي عن الحروف كان حاكي شيئاً من أصوات الطيور أو الحيوانات من غير ظهور حرف ولا قصد لعب فانه لا يضر

= وكذلك اشارة الآخرس بشفتيه ولو مفهمة لا تبطل الصلاة والتنحج والضحك . والبكاء ولو من خوف الآخرة . والأتين والتأوه والنفخ من الفم أو الأنف والسعال والعطاس ان ظهر بشيء من ذلك حرفان أو حرف مفهم بطلت به الصلاة وإلا فلا — نعم يعذر في اليسير عرفا من ذلك عند غلبته له وان ظهر منه حرفان ولو من كل مرة إذ لا تقصير بخلاف الكثير عرفا من ذلك فلا يعذر فيه بل تبطل به صلاته ان ظهر منه حرفان أو حرف مفهم ولو عند الغلبة لأن ذلك يقطع نظم الصلاة إلا إذا صار مرضا ملازما له بحيث لا يتخلو منه زمنا يسع الصلاة فانه لا يضرب ؛ ويعذر في خصوص التنحج ولو كثر لتعذر ركن قول كالفاتحة ولا يعذر في التنحج لسنة كالجهر والسورة وتكبير الانتقال إلا أن احتيج اليه ليعلم للأموون بانتقال الإمام — وكانت الصلاة تتوقف صحتها على الجماعة كالركعة الأولى من الجمعة وكالمعادة فيعذر فيه لذلك .

ويستثنى من التلفظ عمدا اجابة النبي صلى الله عليه وسلم فانها لا تبطل الصلاة بشرط كونها موافقة لمراذه صلى الله عليه وسلم — فان طلبه بالقول أجابه بالقول وان طلبه بالفعل أجابه بالفعل — وكونها بقدر الحاجة — قلت أو كثرت ولو مع استدبار القبلة

وأما اجابة غيره من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ومثلهم الملائكة فهي واجبة ومبطله للصلاة على المعتمد — وأما أجابة الوالدين لحرام في الفرض وجائزة في النفل وان لم يشق عليهما عدمها وتبطل بها الصلاة مطلقا في الفرض والنفل ؛ ويستثنى أيضا منه نذر التبرر إذا خلا عن خطاب وتعليق كالله على صوم يوم أو عتق رقبة لأنه مناجاة للرب كالدعاء ، أما غير النذر من بقية القرب كالعتق والوقف فتبطل به الصلاة وان خلا عن خطاب وتعليق وكذلك نذر اللجاج وهو ما يتعلق به حث أو منع أو تحقيق خبر فتبطل به الصلاة .

وَالْعَمَلُ الْكَثِيرُ . وَالْحَدَثُ وَحْدُوثُ النِّجَاسَةِ وَانْكِشَافُ الْمَوَازَةِ وَتَغْيِيرُ

الصلاة أولا (والعمل (١) الكثير (٢) المتوالى (٣) كثلاث خطوات (٤) عمدا كان ذلك أو سهوا اما العمل القليل فلا تبطل (٥) الصلاة به (والحدث (٦) الأصغر والأكبر (وحدوث النجاسة) التي لا يعنى عنها ولو وقع على ثوبه نجاسة يابسة فنفض ثوبه حالا لم تبطل صلاته (وانكشاف العورة) عمدا فان كشفها الريح (٧) فسترها في الحال لم تبطل صلاته (وتغيير (٨) ألنية) كان ينوى

(١) أى الفعل ويستثنى منه ما لو كان ذلك في شدة الخوف . أو في النفل في السفر إذا مشى أو حرك يده أو رجله على الدابة لحاجة . ويستثنى أيضا إجابة النبي صلى الله عليه وسلم بالفعل كما أن إجابته بالقول مستثناة من الكلام بشرط الموافقة فان طلبه بالقول إجابته به ، وان طلبه بالفعل إجابته به قل أو كثر

(٢) أى في العرف . وضبط بثلاثة أفعال فأكثر ولو بأعضاء متعددة كأن حرك رأسه ويديه وبحسب ذهاب اليد وعودها مرة واحدة مالم يسكن بينهما — وكذا رفع الرجل سواء عادت لموضعها الذي كانت فيه أولا ، أما ذهابها وعودها ففرتان ، ومثل العمل الكثير الوثبة الفاحشة وهى النطة — وكذا تحريك كل البدن أو معظمه ولو من غير نقل قدميه ، ومحل البطلان بالعمل الكثير ان كان بعضو ثقيل فان كان بعضو خفيف فلا بطلان كالحرك أصابعه من غير كف في حل أو عقد أو أجفانه أو شفته أو نحوها ولو مرارا إذا لم يخل ذلك بالخضوع ولو شك في فعل أهو قليل أو كثير فالمعتمد أنه لا يؤثر

(٣) هو قيد يخرج به خطوات بينها سكون فانها لاتضر وان طالت وكثرت جدا

(٤) جمع خطورة وهى بفتح الخاء المرة الواحدة ويعبر عنها برفع القدم ، وبضمها

اسم لما بين القدمين

(٥) ولو عمدا إلا إذا قصد به اللعب

(٦) أى عمدا أو سهوا ومنه نوم غير ممكن .

(٧) خرج بالريح غيرها ولو بهيمة كقرد أو غير ميم فيضر ولو سترها حالا .

(٨) ولو إلى صلاة أخرى فلو قلب صلاته التي هو فيها صلاة أخرى عالما وعمدا =

النِّيةُ واستِدْبَارُ الْقِبْلَةِ وَالْأَكْلُ وَالشَّرْبُ وَالْقَهْقَرَةُ

الخروج من الصلاة (واستدبار القبلة) كأن يجعلها خلف ظهره (والأكل والغرب (١) كثيرا كان المأكول والمشروب أو قليلا (٢) إلا أن يكون الشخص في هذه الصورة جاهلا بتحريم ذلك (والقهقرة) ومنهم من يعبر عنها بالضحك (٣)

== بطلت صلاته إلا إذا قلب فرضا نفلا مطلقا ليدرك جماعة مشروعة وهو منفرد فسلم من ركعتين ليدركها لم تبطل صلاته بل يندب له القلب إن كان الوقت واسعا — فإن كان ضيقا بأن كان بحيث لو قلب لم يدرك الصلاة بتأخيرها في الوقت حرم القلب — فلو قلبها نفلا معيناً كركتي الضحى لم تصح أو كانت الجماعة غير مشروعة كما لو كان يصلي الظهر فوجد من يصلي العصر فلا يجوز له القلب وكذا لو كان الإمام من يكره الاقتداء به فلا يندب القلب بل يكره؛ ولو قام للثالثة من الثلاثية أو الرابعة لم يندب القلب — بل يباح وكذا لو كان في الأولى ولو من الثانية لأن النفل المطلق يجوز فيه الاقتصار على ركعة — والحاصل أن لقلب الفرض نفلا مطلقا لأدراك الجماعة شروطاً — (الأول) أن يكون في ثلاثية أو رباعية، (الثاني) أن لا يقوم لثالثة — فإن كان في ثنائية أو قام لثالثة لم يسن له القلب بل يجوز، (الثالث) أن يتسع الوقت بأن يتحقق إتمامها فيه وإلا حرم القلب، (الرابع) أن لا يكون الإمام من يكره الاقتداء به لبدعة أو غيرها كخالفه في المذهب وإلا جاز القلب، (الخامس) أن لا يرجو جماعة غيرها وإلا جاز القلب أيضاً، (السادس) أن تكون الجماعة مطلوبة بأن تكون في حاضرة مثلها وإلا لم يجز القلب .

(١) هما بضم الهمزة الشين بمعنى المأكول والمشروب كما أشار إليه الشارح وأما المضغ فهو من الأفعال المذكورة آنفاً فتبطل بكثيره مطلقاً وإن لم يصل إلى الجوف منه شيء كما مر

(٢) فلو كان في فمه سكرة مثلاً فذابت فبلع ذوبها بطلت صلاته .

(٣) أي تبطل به إن ظهر منه حرفان أو حرف مفهم وكذا البكاء ولو من خشية الله تعالى والآنين إلا لمرض تعذر عليه دفعه والتخنج كذلك نعم يعذر في يسيره عرفاً للغلبة ولتعذر واجب كالفاتحة وإن كثر هو أو حروفه لا لئندوب مطلقاً وهذا من أفراد الكلام السابق أولاً

والرَدَّة *

﴿فصل﴾ وَرَكَعَاتُ الْفَرَائِضِ سَبْعَةٌ عَشْرَ رَكْعَةٍ فِيهَا أَرْبَعٌ وَثَلَاثُونَ سَجْدَةً وَأَرْبَعٌ وَتِسْعُونَ تَكْبِيرَةً وَتِسْعٌ وَتِسْعُونَ تَسْلِيمَاتٍ وَمِائَةٌ وَثَلَاثٌ وَخَمْسُونَ تَسْبِيحَةً وَجُمْلَةُ الْأَرْكَانِ فِي الصَّلَاةِ مِائَةٌ وَسِتَّةٌ وَعِشْرُونَ رُكْنًا - فِي الصُّبْحِ ثَلَاثُونَ رُكْنًا وَفِي الْمَغْرِبِ اثْنَانِ وَأَرْبَعُونَ رُكْنًا وَفِي الرَّبَاعِيَّةِ أَرْبَعَةٌ وَخَمْسُونَ رُكْنًا * وَمَنْ عَجَزَ عَنِ الْقِيَامِ فِي الْفَرِيضَةِ صَلَّى جَالِسًا وَمَنْ عَجَزَ عَنِ الْجُلُوسِ صَلَّى

(والردة) وهي قطع الاسلام بقول أو فعل

﴿فصل﴾ فِي عِدَدِ رَكَعَاتِ الصَّلَاةِ (ورَكَعَاتُ الْفَرَائِضِ) أَى فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ فِي صَلَاةِ الْحَضَرِ إِلَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ (سَبْعَةٌ عَشْرَ رَكْعَةٍ) أَمَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَعِدَدُ رَكَعَاتِ فَرَائِضِ يَوْمِهَا خَمْسَةٌ عَشْرَ رَكْعَةٍ وَأَمَا عِدَدُ رَكَعَاتِ صَلَاةِ السَّفَرِ فِي كُلِّ يَوْمٍ لِلْقَاصِرِ فَاحَدِي عَشْرَةَ رَكْعَةً وَقَوْلُهُ (فِيهَا أَرْبَعٌ وَثَلَاثُونَ سَجْدَةً وَأَرْبَعٌ وَتِسْعُونَ تَكْبِيرَةً وَتِسْعٌ وَتِسْعُونَ تَسْلِيمَاتٍ وَمِائَةٌ وَثَلَاثٌ وَخَمْسُونَ تَسْبِيحَةً وَجُمْلَةُ الْأَرْكَانِ فِي الصَّلَاةِ مِائَةٌ وَسِتَّةٌ وَعِشْرُونَ رُكْنًا) (١) فِي الصُّبْحِ ثَلَاثُونَ رُكْنًا وَفِي الْمَغْرِبِ اثْنَانِ وَأَرْبَعُونَ رُكْنًا وَفِي الرَّبَاعِيَّةِ أَرْبَعٌ وَخَمْسُونَ رُكْنًا) الْخَظَاهِرُ غَنَى عَنِ الشَّرْحِ (وَمَنْ عَجَزَ عَنِ الْقِيَامِ فِي الْفَرِيضَةِ) لِمَشَقَّةِ تَلَحُّقِهِ فِي قِيَامِهِ (صَلَّى جَالِسًا) عَلَى أَى هَيْئَةٍ شَاءَ وَلَكِنْ افْتَرَاشَهُ فِي مَوْضِعِ قِيَامِهِ أَفْضَلُ مِنْ تَرْبِعِهِ فِي الْأَظْهَرِ (وَمَنْ عَجَزَ عَنِ الْجُلُوسِ صَلَّى

(١) لَا يَسْتَقِيمُ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ إِلَّا بِإِسْقَاطِ التَّرْتِيبِ لِكَوْنِهِ لَيْسَ فَعْلًا مُحْسُوسًا ، وَإِسْقَاطُ نِيَّةِ الْخُرُوجِ مِنَ الصَّلَاةِ لِأَن كَوْنَهَا رُكْنًا ضَعِيفٌ ، وَجَعَلَ السُّجُودَ رُكْنَيْنِ لِاخْتِلَافِ مَحَلِّهِ ، وَاعْتِبَارِ الرَّبَاعِيَّةِ مِنْ حَيْثُ هِيَ وَلَوْ اعْتَبِرَ كُلُّ الرَّبَاعِيَّاتِ لَعُدَّهَا مِائَتَيْنِ وَتِسْعَةً وَثَلَاثَيْنِ رُكْنًا بَعْدَ التَّرْتِيبِ فِي كُلِّ صَلَاةٍ

مضطجعا (١) فإن عجز عن الاضطجاع صلى مستلقيا على ظهره ورجلاه للقبلة (فإن عجز عن ذلك كله أو ما (٢) بطرفه ونوى بقلبه) ويجب عليه استقبال القبلة بوجهه بوضع شيء تحت رأسه ويومئ برأسه في ركوعه وسجوده فإن عجز عن الايماء برأسه أو ما باجفائه (٣) فإن عجز (٤) عن الايماء بها أجرى

(١) أى وعلى جنبه الايمن أفضل فإن اضطجع على يساره مع تمكنه من اضطجاعه على الايمن كره له ذلك ويجب جلوسه للسجود إن لم يشق عليه (٢) أسقط الشارح مرتبة قبله وهى الايماء برأسه وكون السجود أخفض من الركوع .

(٣) هو لازم للايماء بطرفه فلا حاجة اليه مع قوله أولا أو ما بطرفه ونوى بقلبه (٤) اعلم ان كلام الشارح فى شرح قول المصنف (ومن عجز عن الجلوس صلى مضطجعا ، فإن عجز عن ذلك كله أو ما بطرفه ونوى بقلبه) معترض عليه من وجوه :

(الوجه الأول) انه مشتمل على تناقض

ووجهه أنه أولا جعل محل الايماء بالطرف بعد العجز عن الاستلقاء وجعله ثانيا بعد العجز عن الايماء بالرأس

وأىضا جعل النية بالقلب مع الايماء ، بالطرف أولا — وجعلها ثانيا بعد العجز عن الايماء بالطرف لأن المراد بالنية بالقلب اجراء أفعال الصلاة على قلبه لانية الصلاة لأنها بالقلب فى جميع الصور

(الوجه الثانى) انه مشتمل على تخليط

ووجهه أنه تخلط مقام محل القراءة بمقام أفعال الصلاة

والحق فى البيان أن يقال : — ان محل القراءة ونحوها القيام — فإن عجز عنه فالتعود — فإن عجز عنه فلاضطجاع — فإن عجز عنه فلااستلقاء ثم لا مرتبة بعده تجب

وأما أفعال الصلاة فيقال فيها : — إن قدر على مرتبة من المراتب المتقدمة =

﴿فصل ١١﴾ والمُتْرُوكُ مِنَ الصَّلَاةِ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ : قَرَضٌ

أركان الصلاة على قلبه ولا يتركها مادام عقله ثابتا والمصلي قاعدا (١) لا قضاء عليه ولا ينقص أجره لأنه معذور وأما قوله صلى الله عليه وسلم من صلى قاعدا فله نصف أجر القائم ومن صلى قائما فله نصف أجر القاعد فمحمول على النفل عند القدرة

﴿فصل (٢)﴾ (والمُتْرُوكُ مِنَ الصَّلَاةِ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ فَرَضٌ) ويسمى

وهي (القيام ، فالقعود ، فالاضطجاع ، فالاستلقاء ،) أيها وإلا فعل الممكن منها فان عجز أو ما برأسه ، فان عجز فاجفانه ، فان عجز أجرى أعمال الصلاة من أقوال وأفعال واجبة أو مندوبة على الله وجوبا في الواجب وندبا في المندوب ولا إعادة عليه — نعم إن كان العذر لا كراه اتجهت الإعادة لندرتة

(الوجه الثالث) انه غير مستقيم ، ووجهه عدم استقامته انه عقب قول المصنف : فان عجز عن ذلك أو ما الخ بقوله — ويجب عليه استقبالها بوجهه الخ — فيوم رجوعه اليه مع أنه راجع لقوله : فان عجز صلى مستلقيا على ظهره (الوجه الرابع) أن فيه تكرارا — ووجهه أن الإيماء بالطرف هو الإيماء بالإجفان ، والنية بالقلب هي اجراء الصلاة على قلبه .

(١) ليس قيدا بل وكذا من صلى مضطجعا أو مستلقيا أو موميا لمرض دون من صلى لغير القبلة .

(٢) في بيان ما يطلب ممن ترك شيئا من الصلاة قولاً أو فعلاً فرضاً كانت الصلاة أو نقلاً — ويعبر عن هذا الفصل بسجود السهو وشرع لجبر السهو وإزغاما للشيطان ؛ ولم يجب كجبر الحج لأنه لم يشرع لترك واجب بخلاف الحج (والسهو) لغة نسيان الشيء والغفلة عنه واصطلاحاً الغفلة عن شيء مخصوص في الصلاة وإنما يسن عند ترك (مأمور به) من الصلاة أو (فعل منهي عنه) فيها ولو بالثبوت فيها ما عدا صلاة الجنائز أما هي فلا فلا يشرع فيها سجود السهو بخلاف سجود التلاوة والشكر فانه يشرع فيهما على المعتمد ولا يضر كون الجائر أكثر من المجهور فانه —

وَسَنَّةٌ وَهَيْئَةٌ فَالْفَرْضُ لَا يَنْبُؤُ عَنْهُ سَجُودُ السُّهُوِّ بَلْ إِنْ ذَكَرَهُ
وَالزَّمَانُ قَرِيبٌ أَتَى بِهِ وَبَنَى عَلَيْهِ وَسَجَدَ لِلسُّهُوِّ وَالسَّنَّةِ

- بِالرُّكْنِ أَيْضاً (وسنة (١) وهئية) وهما ما عدا الفرض وبين المصنف الثلاثة
بقوله (فالفرض (٢) لا ينبؤ عنه سجود السهو بل ان ذكره (٣)) أى الفرض
وهو فى الصلاة أتى به وتمت صلاته أو ذكره بعد السلام (والزمان قريب (٤)
أتى به وبني عليه) ما بقى من الصلاة (وسجد للسهو) وهو سنة كما
سياق لكن عند ترك مأمور به فى الصلاة أو فعل منهى (٥) عنه فيها (٦)

== عهد فى ترك كلمة من القنوت وافساد صوم يوم من رمضان بجاع فاته صوم
ستين يوماً لعاجز عن العتق (وقوله والمتروك) أى ما يقع تركه من المصلى عمدا
أو سهواً

- (١) أى بعض وهو ما يجبر بسجود السهو
(٢) أى المتروك سهواً وأما عمداً فتبطل الصلاة بتركه
(٣) المراد بذكره عليه بتركه فخرج به الشك فيه فان كان قبل سلامه تداركه كما
لو عليه أو بعد سلامه لم يؤثر الا فى النية وتكبيره الاحرام ولا إعادة عليه
والشرط لكل ركن فى ذلك
(٤) أى لم يطل الفصل عرفاً ولم يطل نجاسة وان تكلم قليلاً فان طال الفصل
أو وطئ نجاسة رطبة غير معفو عنها أو جافة ولم يفارقها حلاً استأنفها ولم يرجع
فى طوله وقصره العرف
(٥) أى مما يبطل عمده فقط كزيادة ركوع أو سجود بخلاف ما يبطل سببه
ككلام كثير لأنه ليس فى صلاة وبخلاف سهوماً لا يبطل عمده كالاتهام والخطوتين
أو عند نقل مطلوب قولى إلى غير محله كقراءة الفاتحة فى للركوع أو التشهد أو
بعضهما فى غير محله عمداً أو سهواً لكن بيته
(٦) أجمل الشاح فى هذا المقام والتفصيل أن لسجود السهو أسباباً خمسة
(الأول) يتقن ترك بعض من الأبعاد
(الثانى) الشك فى ترك بعض معين

لَا يَعُودُ إِلَيْهَا بَعْدَ التَّلْبِيسِ بِالْفَرَضِ لِكُنْهٖ يُسْجَدُ لِلسَّهْوِ

(والسنة^(١)) إذا تركها المصلي (لا يعود^(٢)) إليها بعد التلبس بالفرض (فمن ترك التشهد الأول مثلاً فذكره بعد اعتداله مستويا لا يعود إليه عامدا عالما بتحريمه بطلت صلاته أو ناسيا أنه في الصلاة أو جاهلا فلا تبطل صلاته ويلزمه القيام عند تذكره وإن كان مأموما عاد وجوبا لم تابعة إمامه^(٣)) (لكنه يسجد للسهو

= (الثالث) تيقن فعل منهى عنه سهوا عما يبطل عمده

(الرابع) الشك في فعل منهى عنه مع احتمال الزيادة

(الخامس) نقل مطلوب قول إلى غير محله بنية كقراءة الفاتحة في الركوع مع قراءتها في محلها أيضا والا بطلت صلاته وكقراءة التشهد في غير محله كالركوع والسجود ومثل قراءة الفاتحة قراءة السورة فيسجد عند قراءتها في الركوع أو الاعتدال مثلاً وكذا إذا صلى على النبي صلى الله عليه وسلم في غير محلها كالركوع — نعم لو قرأ السورة قبل الفاتحة لم يسجد لأن القيام محلها في الجملة ، ويقاس به ما لو صلى على النبي صلى الله عليه وسلم قبل التشهد

(١) المراد بها هنا البعض كما سيذكره الشارح

(٢) أى الامام والمفرد مطلقا وأما المأموم فيجب العود عليه لم تابعة إمامه إن كان الترك سهواً فإن كان عمداً فلا يجب عليه العود بل يسن

(٣) اعلم أن للمأموم مع الامام في ترك التشهد الأول خمسة أحوال

(الأول) أن يقوم الامام من غير تشهد أول فيلزم المأموم المتابعة فإن تخلف بغير نية المفارقة بطلت صلاته

(الثانى) أن يعود الامام للتشهد بعد انتصابه مع تخلف المأموم فيجب عليه الانتصاب لاستقراره عليه بقيام الامام وليس له موافقته في العود لأنه إن كان عامداً بطلت صلاته أو ناسيا أو جاهلا فهو مخطئ فلا يوافق على الخطأ وتستمر القدوة حملا على النسيان أو الجهل

(الثالث) أن ينتصبا معا ثم يعود الامام فلا يوافق المأموم كما في الثانية

(الرابع) أن ينتصب المأموم ناسيا دون الامام فيلزمه العود للمتابعة =

عَنْهَا وَالْهَيْئَةُ لَا يَعُودُ إِلَيْهَا بَعْدَ تَرْكِهَا وَلَا يَسْجُدُ لِلْسَهْوِ عَنْهَا وَإِذَا شَكَّ فِي
عَدَدِ مَا أَتَى بِهِ مِنَ الرُّكَّاتِ بَنَى عَلَى الْيَقِينِ وَهُوَ الْأَقْلُ وَسَجَدَ لِلْسَهْوِ
وَسُجُودُ السَّهْوِ سُنَّةٌ

عنها) في صورة عدم العود أو العود ناسيا أو أراد المصنف بالسنة هنا الأبعاض
الستة وهي (التشهد) الأول (وقعوده) و(القنوت) في الصبح وفي آخر الوتر في النصف
الثاني من رمضان (والقيام) للقنوت (والصلاة) على النبي صلى الله عليه وسلم في
التشهد الأول (والصلاة) على آل في التشهد الثاني (والهيئة) كالنسيجات
ونحوها مما لا يجبر بالسجود (لا يعود) المصلي (إليها بعد تركها ولا يسجد
للسهو عنها) سواء تركها عمدا أو سهوا (وإذا شك^(١)) المصلي (في عدد
ما أتى به من الركعات) كمن شك هل صلى ثلاثا أو أربعا بنى على اليقين
وهو الأقل (كالثلاثة في هذا المثال وأتى بركعة) وسجد^(٢) للسهو (ولا تنفعه
غلبة الظن أنه صلى أربعاً ولا يعمل بقول غيره له أنه صلى أربعاً ولو بلغ
ذلك القائل عدد التواتر^(٣)) (وسجود السهو سنة^(٤)) (كما سبق) ومحله قبل

= (الخامس) أن ينتصب المأموم عامدا فلا يلزمه العود بل يسن
(١) المراد بالشك هنا مطلق التردد الشامل للوهم والظن ولو مع الغلبة
لا خصوص الشك المصطلح عليه وهو التردد بين أمرين على السواء وغرض
المصنف بهذا بيان أن من أسباب سجود السهو الشك في فعل منهى عنه مع احتمال
الزيادة ولو أدرك الإمام رآكها وشك هل أدرك معه الركوع أولا فالأصح أنه
لا تحسب له الركعة لأن الأصل عدم الإدراك فيتدارك تلك الركعة ويسجد للسهو

(٢) أي إن احتمل أن ما أتى به هو الزيادة وإلا فلا

(٣) مرجوح والراجح أنه إذا بلغ ذلك القائل عدد التواتر عمل بقوله لأنه
يفيد اليقين وفعلهم كقولهم فلو صلى مع جمع بلغوا عدد التواتر كجمع يوم الجمعة
ونحوه عمل بفعلهم ويوافقهم في السلام

(٤) أي عندنا خلافا للإمام أحمد وأبي حنيفة رضي الله تعالى عنهما وهو يسجدتان =

وَجَمَلُهُ قَبْلَ السَّلَامِ

السلام (١) فإن سلم المصلي عامدا عالما بالسهو أو ناسيا وطال الفصل عرفا بابتدائه محله وإن قصر الفصل عرفا لم يفت وحينئذ فله السجود وتركه
(فصل) في الأوقات التي تكره (٢) الصلاة فيها تحريما كما في

== وإن كثر سببه لأنه يجبر ما قبله وما بعده وما وقع فيه - حتى لو سجد للسهو ثم سها قبل سلامه بكلام أو غيره أو سجد له ثلاثا فلا يسجد ثانيا لأنه لا يأمن من وقوع مثله في السجود ثانيا فيتسلسل ، ولا بد له من نية من الإمام والمنفرد فإن سجد بلا نية بطلت صلاته ، وأما المأموم فلا يحتاج إلى نية لأنه تابع لإمامه - فلو سجد سجدة واحدة فإن نوى الاختصار عليها ابتداء بطلت صلاته إن كان عامدا عالما لأنه قصد مالا يجزئ وشرع فيه وإن قصد الاتيان بثنتين وأتى بواحدة ثم عن له ترك الأخرى لم تبطل صلاته فلو أراد السجود بعد ذلك فلا بد من سجدتين ، وكيفية السجدتين كسجود الصلاة في واجباته ومندوباته كوضع الجبهة على الأرض والطمأنينة فيه والتحامل السير والتكيس والاقتراش في الجلوس بينهما والتورك بعدهما ويأتي بذكر سجود الصلاة فيهما

(١) وبعد اتمام التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم الواجبين فيه فإن سجد قبل اتمامهما بطلت صلاته ولو مأموما فيجب عليه التحلف عن امامه فيه لاتمامه ثم يسجد بعد سلام امامه وجوبا لاستقراره عليه بفعل امامه مع تخلفه عنه في محله وليس لنا صورة يجب فيها سجود السهو إلا هذه على الراجح

(٢) أى وتبطل هواء قلنا انها كراهة تحريم على المعتمد أو كراهة تنزيه على مقابلة ويأثم فاعلمنا ان الكراهة للتنزيه للتلبس بعبادة فاسدة ويأثم أيضا من حيث ايقاعها في وقت الكراهة على القول بأن الكراهة للتحريم لا على القول بأنها للتنزيه وهذا هو ثمره الخلاف بين القولين ، والفرق بين كراهة التحريم وكراهة التنزيه أن الأولى تقتضي الأثم والثانية لا تقتضيه وإنما أثم هنا على القول بكراهة التنزيه للتلبس بالعبادة الفاسدة - والفرق بين كراهة التحريم والحرام مع أن كلا يقتضي الأثم إن كراهة التحريم ما ثبتت =

(فصل) وخمسة أوقات لا يصلي فيها إلا صلاة لها سبب بعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس وعند طلوعها حتى تكامل وترقع ثم حتى تطلع وإذا استوت حتى تزول وبعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس

الروضة^(١) وشرح المذهب هنا وتزيها كما في التحقيق وشرح المذهب في نواقض الوضوء (وخمسة أوقات لا يصلي فيها إلا صلاة^(٢) لها سبب^(٣)) أما متقدم كالثالثة^(٤) أو مقارن كصلاة الكسوف والاستسقاء فالأول من الخمسة الصلاة^(٥) التي لا سبب لها إذا فعلت (بعد صلاة الصبح) وتستمر الكراهة (حتى تطلع الشمس و) (الثاني الصلاة (عند طلوعها) فإذا طلعت (حتى تكامل وترقع قدر رمح) في رأى العين و) (الثالث الصلاة (إذا استوت حتى تزول) عن وسط السماء ويستثنى من ذلك يوم الجمعة فلا تسكر الصلاة فيه وقت الاستواء وكذا حرم مكة - المسجد وغيره - فلا تسكر الصلاة فيه في هذه الأوقات كلها سواء صلى سنة الطواف أو غيرها و) (الرابع (من) بعد صلاة العصر حتى

بدليل يحتمل التأويل، والحرام ما ثبت بدليل قطعى لا يخلو التأويل من كتاب أو سنة، أو إجماع.

(١) هو المعتمد.

(٢) بالرفع نائب فاعل يصلي.

(٣) ولم يتحر تأخيرها إلى ذلك الوقت وإلا فلا يصح ما لم يقلع عن

التجري.

(٤) ولم نافلة اتخذها وردا ومثلها صلاة الجنائز والمنذورة والمعادة وسنة

الوضوء والتجعة وسجدتا التلاوة والشكر بخلاف ما لا سبب لها كصلاة التسايخ أو لها سبب متأخر كركعتي الإحرام والاستخارة لأن سببها الإحرام والاستخارة وهو متأخر عنهما.

(٥) على تقدير مضاف أى وقت الصلاة ليصح الاخبار.

(٦)

وَعِنْدَ الْغُرُوبِ حَتَّى يَتَكَمَّلَ غُرُوبُهَا .

﴿ فُضِّلَتْ ﴾ وَصَلَاةُ الْجَمَاعَةِ سُنَّةٌ

تغرب الشمس (و) الخامس (عند الغروب) للشمس فإذا دنت للغروب (حتى يتكامل غروبها)

﴿ فصل ﴾ (وصلاة الجماعة) للرجال (١) في الفرائض (٢) غير الجمعة (سنة) مؤكدة عند المصنف والرافعي (٣) والأصح عند النووي أنها فرض كفاية (٤)

(١) إنما قيد بهم لكونهم محل الخلاف وأما النساء فهي سنة في حقهن قطعاً .
(٢) إنما قيد بها لأنها محل الخلاف نظير ما تقدم ، وأما النوافل فمنها ما تسن فيه الجماعة اتفاقاً كالعيدين والكسوفين والاستسقاء والتراويح ومنها لا تسن فيه اتفاقاً بل يسن فيه عدمها كالضحى والرواتب وقيام الليل .

(٣) أى سنة عين وقيل سنة كفاية ، وقبل إنها فرض عين وقيل إنها فرض كفاية وهو الأصح كما قال الشارح .

(٤) أى على الرجال الأحرار المقيمين المستورين غير المعذورين في أداء المكتوبة في الركعة الأولى منها — فلا تجب على النساء ومثلهن الختاتى لكن تسن لهن ولا على الأرقاء لاشتغالهم بخدمة السادة ومثلهم المبعوضون لكن تسن لهم . ولا على المسافرين ، ولا على العراة بل هي والانفراد في حقهم سواء إلا أن يكونوا عيماً أو في ظلة ، ولا على المعذورين بغير من أعذار الجماعة .

مطلب في أعذار الجماعة وهي كثيرة منها مشقة مطر وشدة ريح في ليل وشدة وحل وحر وبرد وجوع وعطش بحضرة ما كول أو مشروب ، ومشقة مرض ومداقة حدث وخوف تخلف عن رفقة وفقد لباس لائق وأكل ذي ريح كريه يعسر إزالته والسمن المفرط وغلبة النوم عند انتظار الجماعة ، ويحصل للمعذور فضل الجماعة إن قصد أن يصلي الجماعة لولا العذر كما جزم به الرويانى وقال في المجموع بعدم حصول فضلها له ، ثم إن الأصح عند النووي أنها فرض كفاية مالم تتعين إعارض كما لو وجد الإمام راكعاً وعلم أنه لو اقتدى به أدرك ركعة في الوقت .

مَوْكِدَةٌ وَطَى النَّاسُومَ أَنْ يَنْوِيَ الْإِتِمَامَ دُونَ الْإِمَامِ وَيَجُوزُ أَنْ يَأْتِيَ
الْحَرَّ بِالْعَبْدِ وَالْبَالِغَ بِالْمَرَاهِقِ وَلَا تَصِحُّ قُدْوَةُ رَجُلٍ بِامْرَأَةٍ

ويدرك المأموم الجماعة مع الإمام في غير الجمعة ما لم يسلم التسليمة الأولى وإن لم
يقعد معه أما الجماعة في الجمعة ففرض عين ولا تحصل بأقل من ركعة (و) يجب (على
المأموم (١) أن ينوي الإتمام (٢) أو الاقتداء بالإمام ولا يجب تعيينه بل يكفي
الاقتداء بالحاضر - وإن لم يعرفه فإن عينه وأخطأ بطلت صلاته إلا أن
انضمت إليه إشارة كقوله نويت الاقتداء بزيد هذا فإن عمرا فتصح (دون
الإمام) فلا يجب في صحة الاقتداء به في غير الجمعة نية الإمامة بل هي مستحبة
في حقه فإن لم ينو فصلاته فرادى (ويجوز أن يأتي الحر بالعبد والبائع
بالمراهق) أما الصبي غير المميز فلا يصح الاقتداء به (ولا تصح) قدوة
(رجل (٢) بامرأة) ولا بخنثي مشكل ولا قدوة خنثي مشكل بامرأة ولا

(١) أى من يريد الإتمام .

(٢) أى في صلاة تتوقف صحتها على جماعة كالجمعة والمعدة والمجموعة بالمطر
وفي غيرها إن أراد المتابعة لأنه لا تتوقف صلاته عليها فإن لم ينوها يقينا وتابع
في فعل ولو واحدا أو سلام بعد انتظار كثير عرفا لأجل المتابعة بطلت صلاته وإذا
نوى المأموم الإتمام في أثناء صلاته صح مع الكراهة ولا تحصل له فضيلة الجماعة .

(٣) أى لا يصح أن يكون الإمام دون المأموم يقينا أو احتمالا ولذلك
لا تصح القدوة بمن تلزمه الإعادة كالتيمن بمحل يقلب فيه وجود الماء ولا بمتحيرة
لأنه يلزمها الإعادة عند الشيخين وإن كان المعتمد في المذهب عدم لزومها

مطلب الصور الممكنة في القدوة : وحينئذ يتلخص من كلام المصنف تسع

صور خمسة صحيحة وهي قدوة رجل برجل * وخنثي برجل * وامرأة برجل *
وامرأة بخنثي * وامرأة بامرأة * وأربعة باطلة وهي قدوة رجل بخنثي * ورجل
بامرأة * وخنثي بخنثي * وخنثي بامرأة * ويصح اقتداء خنثي بانث أنوثته بامرأة
ورجل بخنثي بانث ذكوره مع الكراهة ولا تصح قدوة بمقتد ، ويجوز للتوطئ

الْقَارِئُ وَالْمُتَلَوِّ

عشکل (ولا قارئ) وهو من يحسن الفاعحة لى لا يصح اقتداؤه (بأى) وهو من يخل بحرف أو تشديدة من الفاعحة ثم أشار المصنف لشروط (١) القدوة

أن يأتى (بالتيميم) الذى لا إعاة عليه و (بماصح) الحف ويجوز للقائم أن يأتى بالقاعد والمضطجع لكن لو بان امامه محدثا ولو حدثا أكبر أو ذا نجاسة خفية فى ثوبه أو بدنه لم تجب عليه الإعادة لا تنفاء التقصير منه فى ذلك بخلاف الظاهرة فتجب فيها الإعادة كما لو بان لمامه أميا أو امرأة أو خنثى أو كافرا ولو غفيا كفره أو تاركا للفاعحة فى الجهرية — والمراد (بالظاهرة) هنا التى بحيث لو تأملها المقتدى لراها، والخفية بخلافها وقيل الظاهرة هى العينية والخفية هى الحكيمة.

(١) أى لبعضها صريحا وبعضها الآخر ضمنا واليك بيانها مفصلة

مطلب شروط القدوة (الأول) توافق نظم صلاتيهما فى الأفعال الظاهرة فلا يصح الاقتداء مع اختلافه ككتوبة خلف كسوف وبالعكس أو مكتوبة خلف جنازة وبالعكس أو جنازة خلف كسوف وبالعكس لتعذر المتابعة فيها — نعم أن كان الاطم فى القيام الثانى من الركعة الثانية من صلاة الكسوف سحت القدوة — بخلاف صلاة الجنازة وسجدة التلاوة والشكر فلا تصح القدوة فى شىء منها

(الثانى) تبعيته لامامه بأن يتأخر تحريمه عن جميع تحريم إمامه، وأن لا يسبقه بركنين فعيلين ولو غير طويلين وإن لا يتخلف عنه بهما بلا عذر. فإن خالف فى الأول بأن تقدم تحريمه على تحريم الامام أو قارنه فيه لم تنعقد صلاته أو خالف فى السبق أو التخلف بهما بلا عذر كان هوى للسجود والامام — قائم للقراءة أو هوى امامه للسجود وهو قائم للقراءة بطلت صلاته بخلاف المقارنة فى غير التحريم قائما لا تضر لكنها فى الأفعال مكروهة مفوتة لفضيلة الجماعة فيما قارن فيه لا فى جميع الصلاة. وبخلاف سبقه أو تخلفه بهما بعذر فلا يبطل صلاته (والعذر) فى السبق هو القيحان أو الجهل. (والعذر) فى التخلف كان يكون المأموم بطىء القراءة والامام متعذرا فبطلت المأموم لتمام قرأته ثم يسعى خلف امامه على نظم صلاته ما لم يسبق بأكثر من ثلاثة أركان طويلة وهى الركوع والسجودان دون الاعتدال والجلوس بين السجدين فانهما قصيران. فإن سبق بأكثر منها تبعه فيما هو فيه ثم =

مَوْضِعُ صَلَّيْ فِي الْمَسْجِدِ بِصَلَاةِ الْإِمَامِ فِيهِ

بقوله (وأى موضع (١) صلى في المسجد بصلاة الإمام فيه) أى

تبارك بعد سلام أمية ما فاته كالمسبق — فان شرع الإمام في الخامس قبل أن يتم للمأموم القراءة بطلت صلاته

(الثالث) العلم بالتحاللات الإمام كرويته له أو لبعض الصف أو سماع صوته أو صوت جليق أو نحو ذلك

(الرابع) اجتماعهما في مكان واحد

(الخامس) التوافق في سنن تفحش المخالفة فيها كسجدة التلاوة فيجب الموافقة فيها فعلا وتركها وكسجود السهو فجب فيه الموافقة فعلا لا تركا — فإذا تركه الإمام سن للمأموم أن يسجد بعد سلام إمامه ، والحاصل إن السنن من حيث وجوب الموافقة وعدمه أربعة أقسام

(١) ما يجب فيه الموافقة فعلا وتركها كسجود التلاوة

(٢) ما يجب فيه الموافقة فعلا لا تركها كسجود السهو

(٣) ما يجب فيه الموافقة تركا لا فعلا كالتهنيد الأول

(٤) ما لا يجب فيه الموافقة لا فعلا ولا تركا كالقنوت

(السادس) أن لا يتقدم على الإمام في المكان فان تقدم عليه بطلت صلاته إلا

في صلاة شدة الخوف — وإمامساواته لإمامه فكروية مفوتة لفضيلة الجماعة

(السابع) نية الاقتداء

(الثامن) أن تكون صلاة الإمام صحيحة في اعتقاد المأموم فلا يصح اقتداء شافعي

بمخفى من فرجه

(التاسع) أن تكون صلاة الإمام مفضية عن الإعادة فلا يصح اقتدازه بمتبسم إرد

(العاشر) أن لا يكون الإمام معتديا

(الحادي عشر) أن لا يكون الإمام اتقص من المأموم بالأوتية أو الخوتة

(الثاني عشر) أن لا يكون الإمام أميا والمأموم قارئا

(١) الغرض من هذه العبارة بيان أنه يشترط في صحة القدوة اجتماع الإمام

والمأموم في مكان

== ولا اجتماعهما أربعة أحوال

لأنهما إما أن يكونا بمسجد

وإما أن يكونا بغيره من فضاء وبناء

وأما أن يكون الإمام في المسجد والمأموم خارجه ، وإما أن يكون المأموم

في المسجد والإمام خارجه

فإن كان كل من الإمام والمأموم في المسجد اشترط ثلاثة شروط

(الاول) العلم بصلاة الإمام

(الثاني) عدم التقدم عليه

(الثالث) أن يمكن الاستطراق عادة الى الإمام ولو بازورار وانعطاف أى

انحراف عن القبلة واستدبار لها فلا يضر ذلك في المسجد وإن بعدت المسافة وحالت

أبنية نافذة اليه ، ولو ردت أبوابها أو أغلقت ما لم تسمر في الابتداء ولو سمرت في

الائتاء فلا يضر على المعتمد ، ومثل ذلك زوال سلم الدكة لمن يصلى عليها — لأنه كله

مبنى للصلاة فالمجتمعون فيه مجتمعون لإقامة الجماعة مؤدون لشعارها فإن حالت أبنية

غير نافذة ضر — وإن لم تمنع الرؤية فيضر الشباك وكذلك تسمير الابواب في

الابتداء ، وزوال سلم الدكة كذلك لأنه لا يعد الجامع لهما حيثئذ مسجدا واحدا

والمساجد المتلاصقة المتنافذة بأن كان يفتح بعضها الى بعض كالمسجد الواحد — وإن

انفرد كل منها بإمام وجماعة

وإن كان الإمام في المسجد والمأموم خارجه أو بالعكس بأن كان الإمام خارج

المسجد والمأموم في المسجد فالشروط

(١) أن لا تزيد المسافة بين آخر المسجد والمأموم على ثلثمائة ذراع تقريبا فلا

تضر زيادة ثلاثة أذرع فأقل لأن المسافة تقريبية ، وإذا كثرت الصفوف

أو الأشخاص اشترط أن لا يزيد ما بين كل صفين أو شخصين على ثلثمائة ذراع

تقريبا وإن صار بين الأخير وآخر المسجد فراغ لكن مع العلم باتصالات الإمام

(٢) وإن يكون المأموم عالما بصلاة الإمام بمشاهدته له أو بمشاهدته بعض

صف أو نحو ذلك كسماع صوت الإمام أو صوت مبلغ ولو فاسقا وقع في قلبه صدقه

ومثل ذلك هداية من غيره له

(٣) وإن يمكن الوصول الى الإمام من غير ازورار وانعطاف بخلافه فيما تقدم ==

وَهُوَ عَالِمٌ بِصَلَاتِهِ أَجْزَأُ مَا لَمْ يَتَقَدَّمْ عَلَيْهِ

المسجد (١) (وهو) أي المأموم (عالم بصلاته) أي الامام بمشاهدة المأموم له أو بمشاهدة بعض صف (أجزأه) أي كفاه ذلك في صحة الاقتداء به (ما لم يتقدم عليه) فان تقدم عليه بعقبه في جهته لم تنعقد صلاته ولا تضر مساواته لامامه ويندب تخلفه عن امامه قليلا ولا يصير بهذا التخلف منفردا عن الصف حتى لا يجوز فضيلة

ويضر هنا الباب المردود في الابتداء بخلافه في الإثناء فإنه لا يضر لأنه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء ، ويضر هنا أيضا الباب المغلوق ابتداء ودواما على المعتمد أما الباب المفتوح فيجوز اقتداء الواقف بمحذاته والصف المتصل به وكذا من خلفه ، ويكون ذلك الواقف في حدائه رابطة بينهم وبين الامام وهو في حقهم كالامام فلا يجوز تقدمهم عليه كما لا يجوز تقدمهم على الامام

وان كان كل من الامام والمأموم في غير المسجد — اما قضاء أو بناء فالشرط — (١) ان لا يزيد ما بينهما على ثلثائة ذراع تقريبا

(٢) وان لا يكون بينهما حائل كالباب المردود ابتداء بخلافه دواما وكالباب المغلق مطلقا ، وأما الباب المفتوح فيصح اقتداء الواقف بمحذاته — وكذا من خلفه أو بجانبه كما مر ولا يضر شارع ولا نهر وان أحوج الى سباحة

(١) وان اتسع وبعدت المسافة ما لم يحل بينهما ما يمنع الاستطراق عادة كزوال سلم الدكة مثلا لمن صلى عليها وكالجدران وان لم يمنع الرؤية كشباك فيه مثلا ولا يضر الباب المردود أو المغلق سواء كان ذلك في الابتداء أو في الإثناء — ما لم يسمر في الابتداء فلا يضر التسمير في الإثناء الا ان كان بفعله ومثل التسمير — زوال سلم الدكة سواء بسواء فلو صلى أحدهما بمنارة المسجد النافذ بابها منه والآخر بسردابه صحت صلاة المأموم ان كان عالما بانتقالات الامام * والمساجد المتلاصقة المتنافذة كمسجد واحد * وقولنا ما يمنع الاستطراق أي الوصول الى الامام فتي أمكن الوصول إلى الامام صحت القدوة وأن لم يصل الا بازورار وانعطاف أي استدبار للقبلة بحيث تكون خلف ظهره

وَبَانَ صَلَّى فِي النَّسْجِدِ وَالْمَأْمُومُ خَارِجَ الْمَسْجِدِ قَرِيبًا مِنْهُ وَهُوَ حَائِلٌ
بِصَلَاتِهِ وَلَا حَائِلَ هُنَاكَ جَازَ.

الجماعة (وإن صلى الإمام في المسجد والمأموم (خارج المسجد) حال كونه
(قريبا منه) أى الإمام بان لم تزد مسافة ما بينهما (١) على ثلثائة ذراع تقريبا
(وهو) أى المأموم (عالم بصلاته) أى الإمام (ولا حائل (٢) هناك) أى
بين الإمام والمأموم (جاز) الاقتداء . وتعتبر المسافة المذكورة من آخر
المسجد وإذا كان الإمام والمأموم في غير المسجد اما فضاء أو بناء فالشرط
أن لا يزيد ما بينهما على ثلثائة ذراع وأن لا يكون بينهما حائل

(١) أى الإمام والمأموم وكذا بين كل صفين أو شخصين ممن اتم بالإمام
خلفه أو بجانبه وقوله على ثلثائة ذراع أى بذراع الأذى تقريبا فلا يضر زيادة
ثلاثة أذرع .

(٢) كالباب المردود ابتداء بخلافه دواما ، وكالباب المغلوق مطلقا وأما الباب
المفتوح فيصح اقتداء الواقف بمحدثه وكذا من خلفه أو بجانبه ولا يضر هنا حيلولة
شارع ولو كثر طروقه ولا نهر وإن أخرج إلى ساحة .

تتمة

أفضل الجماعات الجماعة في جمعة ثم في صبحها ثم في صبح غيرها ثم في العشاء
ثم في العصر وأما جماعة الظهر والمغرب فسواء . وتقطع الجماعة بخروج إمامه
من صلاته بحديث أو غيره ، وللمأموم قطعها بنية المفارقة لكنه يكره إلا لعذر
كمرض أو طول الإمام وتركه سنة مقصودة كتشيد أول . وما أدركه مسيق فهو
أول صلاته — فبعد في ثانية صبح القنوت وفي ثانية مغرب التشيد . ولو أدرك
المسوق الإمام في ركوع محسوب للإمام واطمأن يقينا قبل ارتفاع إمامه أدرك
الركعة ويكره في هذه الحالة تكبيرة التحريم وأخرى للركوع .

﴿ فَعْلٌ ﴾ وَبَجُوزٌ لِلْمَسَافِرِ

﴿ فصل ﴾ (١) في قصر الصلاة وجمعها • (ويجوز للمسافر) أي المتلبس

(١) هذا الفصل معقود لثلاثة أشياء — قصر الصلاة • وجمعها بالمطر • وجمعها بالسفر • وشرع القصر في السنة الرابعة من الهجرة ، وقيل في الثانية منها وقيل بعد الهجرة بأربعين يوما — وشرع الجمع في السنة التاسعة من الهجرة في غزوة تبوك والحكمة في مشروعية القصر والجمع للمسافر — التخفيف عليه لما يلحقه من مشقة السفر غالبا ، فالقصر يرجع إلى التخفيف في نفس الصلاة ، والجمع بالسفر تخفيف في رعاية وقتها ، والمطر ملحق بالسفر فيكون فيه التخفيف المذكور من جهة رعاية الوقت أيضا • (تنبيه) • القصر للمسافر أفضل من الإتمام — إن بلغ سفره ثلاث مراحل ، ولم يختلف في جواز قصره • فإن لم يبلغها فالإتمام أفضل بل يكره له القصر خروجاً من خلاف أبي حنيفة ، وإن اختلف في جواز قصره كتمالاح يسافر في البحر في سفينة ، ومن يديم السفر كالساعي فالإتمام أفضل له خروجاً من خلاف من أوجبه كالإمام أحمد رضي الله تعالى عنه ، وروى مذهبه دون مذهب أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه لموافقته الأصل وهو الإتمام • وما قرناه من أن القصر للمسافر أفضل على التفصيل السابق محله أن لم يترتب على القصر فوات الجماعة والا فالإتمام أفضل — لأن محل مراعاة الخلاف ما لم يعارض سنة صحيحة • وهذا بالنظر للصلاة وأما الصوم فهو المسافر سفر قصر أفضل من الفطر — أن لم يشق عليه لما فيه من براءة الذمة ، فإن شق عليه بأن لحقه منه نحو ألم يسر احتمالاً عادة فالفطر أفضل — أن لم يخش تلف منفعة عضو — والا وجب الفطر ، فإن صام عصي وأجزأه ، ومحل جواز الفطر للمسافر — إذا رجا إقامة يقضى فيها والا بأن كان مديماً للسفر ولم يرج ذلك فلا يجوز له الفطر على المعتمد لأدائه إلى إسقاط الوجوب ، وقال ابن حجر بالجواز • وفادته — فيها إذا أفطر في الأيام الطويلة أن يقضيه في أيام أقصر منها .

قصر الصلاة الرباعية

بالسفر (١) (قصر الصلاة الرباعية) لا غيرها من ثنائية وثلاثية وجواز قصر

(١) احترز به عن العازم عليه ولم يتلبس به فلا يجوز له القصر وإنما فسرهُ الشارح بذلك لأن اسم الفاعل حقيقة في الملتبس بالفعل . وللإشارة إلى أنه يجوز له القصر من حين تلبسه بالسفر ، ولا يتوقف على قطع المسافة بالفعل فالجواز من ابتدائه لا من انتهائه .

مطلب ابتداء السفر وانتهائه

وابتداء السفر (لساكن الأبنية) يحصل بمجاوزه سور مختص بما سافر منه في صوب مقصده — وإن كان داخله أما كن خربة ومزارع ، ولا عبدة حيثئذ بالخذق . والقنطرة ، ويلحق بالسور تحويط أهل القرى عليها بتراب أو نحوه فإن لم يكن له سور مختص به في صوب مقصده — بأن لم يكن له سور أصلاً ، أو كان له سور غير مختص به كقرى متفصلة جمعها سور واحد ، أو كان له سور مختص به لكن في غير صوب مقصده وكان هناك خندق أو قنطرة فلا بد من مجاوزته (والخندق ما يحفر حول البلد استغناء به عن السور وإن لم يكن فيه ماء ، والقنطرة ما عقد خارج الباب في عرض حائطه) وإن وجدامعا فلا بد من مجاوزتهما ، فإن لم يوجد شيء من ذلك فابتدأه بمجاوزه العمران — وإن تخلله خراب — لا بمجاوزه مزارع وبساتين ولو كان فيها قصور أو دور تسكن في بعض فصول السنة ، والقرىتان المتصلتان عرفاً تشترط مجاوزتهما إن لم يكن بينهما سور — والا اشترط مجاوزته فقط . فإن لم تكونا متصلتين اكتفى بمجاوزه قرية المسافر عرفاً

وابتدأه (لساكن الخيام) كالأعراب يحصل بمجاوزه الحلة — (بكسر الحاء) وهي بيوت مجتمعة ، أو متفرقة — بحيث يجتمع أهلها للسمر في ناد واحد ، ويستعير بعضهم من بعض ، ويدخل في مجاوزتها عرفاً بمجاوزه مرافقها كملعب الصبيان ، ومطرح الرماد ، ومرتكض الخيل ، ومعاطن الابل — مع مجاوزة عرض الوادي أن سافر في عرضه ، ومجاوزه المبهط إن كان في ربوة ، ومجاوزه المصعد إن كان في وهدة — هذا إن اعتدلت الثلاثة ، فإن أفرطت سعتها اكتفى بمجاوزه الحلة عرفاً . (وساكن غير الأبنية والخيام) كنازل بطريق غال عنهما — رحله كالحلة فيما ذكر ، فلا بد من مجاوزته ومجاوزه =

== ما ينسب إليه عرفاً (والتفصيل المذكور بالنظر للمسافر من طريق البر) أما
المسافر من طريق البحر (فأما أن يكون ساحل البحر منفصلاً عن العمران أو متصلاً
به فإن كان منفصلاً عنه فابتداء السفر يحصل بمجاورة السور أو العمران كما في سفر
البر، وإن كان متصلاً به فابتدأه يكون بالخروج من البلد مع ركوب السفينة
وجريها إن كانت راسية على الساحل، أو ركوب زورقها وجريه إليها آخر مرة
إن كانت بعيدة عن الساحل لقلة عمق الماء فيه هذا إن لم يكن جرى السفينة
أو الزورق محاذياً للبلد بأن تكون البلد جهة المؤخر وقت الجرى كالسافر من
جدة . والسويس . والإسكندرية فإن كان الجرى محاذياً للبلد كالسافر من بولاق
إلى الصعيد . أو من دمياط إلى الشام فلا بد من مجاورة عمران البلد .

وينتهى السفر بأمور (أحدها) بلوغه مبدأ السفر من وطنه — من سور
أو غيره، وإن لم ينو الإقامة فيه أو لم يدخله (ثانيها) بلوغه مبدأ السفر من مكان
آخر غير وطنه — وكان قد نوى قبل بلوغه وهو مستقل الإقامة به مطلقاً
أو أربعة أيام صحاح غير يومى الدخول والخروج — فإن لم ينو الإقامة به قبل
بلوغه فلا ينتهى سفره بمجرد بلوغه، بل لا بد من نية الإقامة بعد بلوغه وهو
ما كـت مستقل أربعة أيام صحاح، وخرج بالمستقل غيره — وهو التابع لغيره
كالريق . والزوجة . والجندى — فلا أثر لنيته المخالفة لنية متبوعه .
ومثل ذلك ما لو كان له حاجة في هذا المكان يريد قضاءها — وقد علم أنها
لا تقضى إلا بعد تمام الأربعة المذكورة — فينتهى سفره بزوله ومكثه
بنيـة الإقامة فيه إلى انقضاء حاجته، فإن كان يتوقع انقضاءها كل وقت وفي عزمه
أنها متى قضيت رجع مثلاً — ولم ينو إقامة — قصر ثمانية عشر يوماً صحاحاً
لا غير، ومن ذلك انتظار الريح لراكب السفينة (ثالثها) أن يقيم في مكان أربعة
أيام صحاح — فينتهى السفر بتمام الأربعة المذكورة وإن كان المكان غير صالح
للإقامة فيه — ما لم يكن له حاجة يتوقع في كل وقت قضاءها . (ورابعها) نية
الرجوع وهو ما كـت إلى وطنه مطلقاً . أو إلى غير وطنه لغير حاجة فيكون
هذا سفرأ جديداً — فإن كان طويلاً ترخص، وإلا فلا وسفره الأول قد
انتهى بهذه النية، بمعنى أنه ليس له قصر ولا جمع ما دام في هذا المحل الذى ==

خُصِيَّ قَرَأَ أَنْ يَكُونَ سَفَرُهُ

الصلاة الرابعة (خمس ١) شرائط الأول (أن يكون سفره) أى الشخص

— نوى الرجوع وهو فيه ، وأما لو نوى الرجوع إلى غير وطنه لحاجة فلا ينتهي سفره . هذه النية ظهترخص في هذا المكان ما لم ينقطع سفره بشئ مما تقدم ، ومثل نية الرجوع التردد فيه — فإن كان فيه لوطنه مطلقاً ، أو لغير وطنه لحاجة لم ينقطع سفره .

فخلص ان سفره ينتهي بثلاثة أمور اجالا بلوغ المدا ، والاقامة ، ونية الرجوع على التفصيل الذى قررناه .

(١) هذا على حسب ما ذكره المصنف ولا فقد ترك أموراً آخر (الأول) دوام السفر يقيناً في جميع صلاته ، فلو انتهى سفره فيها كأن بلغت سفينة داراً وإقامته ، وشك في انتهائه — أتم ، لزال سبب الرخصة في الأولى وللشك فيه في الثانية (والثاني) قصد موضع معلوم بالجهة — سواء كان معيناً بالشخص أم لا ، بخلاف المأثم — وهو من لا يدري أين يتوجه ، فإن لم يسلك طريقاً سمي راكب التعاسيف — فلا قصر له وإن طال سفره ، ومثله طالب غريم أو آبق لا يعلم موضعه يرجع متى وجده — نعم لو علم أنه لا يجد مطلوبه قبل مرحلتين وقصد سفرهما جاز له القصر ، ولو كان أسيراً — ونوى الهرب — حتى يتمكن منه لم يقصر ولو علم بطول السفر — ما لم يبلغ من الجهد — ولا يضره — ومثل ذلك يأتي في الزوجة . لناوية أنها متى تخلصت من زوجها رجعت ، والعبد التاوى أنه متى عتق رجع — فلا يقصران قبل مرحلتين ، ويقصران بعدها — ، ولو تبعت الزوجة زوجها أو العبد سيده . أو الجندي أميره في السفر ، ولم يعرف كل واحد منهم مقصده — فلا قصر له قبل بلوغه مرحلتين ، فإن بلغهما قصر (والثالث) قصد الصلاة في أثناء جهته هل نوى القصر مع التحريم أم لا لزمه الإتمام وإن تذكر جازاً أنه نواه ، ولو نوى القصر ثم تردد في أنه يقصر أو يتم لزمه الإتمام . (والرابع) ان يكون =

لِغَيْرِ مَعْقِيَةٍ وَأَنْ تَكُونَ مَسَافَةً سِتَّةَ عَشَرَ فَرَسًا (١)

== سفره لغرض صحيح كزيارة وتجارة وحج — دينيا كان أو دنيويا — كما مبثثا (والخامس) العلم بجواز القصر فلو رأى الناس يقصرون فقصر معهم جاهلا لم تصح صلاته .

والحاصل : ان لقصر الصلاة احد عشر شرطا واليك بيانها اجمالا بعد بيانها تفصيلا لتثبت في ذهنك وهي : —

(أن يكون سفره مرحلتين يقينا . وأن يكون مباحا . والعلم بجواز القصر ونية القصر عند الاحرام . وكون الصلاة رباعية وهي المكتوبة أصالة فخرج بالمكتوبة النافلة . وبالأصالة المنذورة فلا تقصر ان واما المعادة فله قصرها — ان قصر اصلها . ودوام السفر إلى تمامها . وعدم الافتداء . تم — مقيم أو مسافر — في جزء من صلاته . وقد وضع معلوم . والتحرز عما يناق نية القصر في دوام الصلاة وكون سفره لغرض صحيح ديني أو دنيوي . ومجاورة البلد ان لم يكن له سور مختص به أو مجاورة سواه ان كان له سور) .

(١) أو ما يبلغ مرحلتين فأكثر فيجوز للمسافر الذي يبلغ سفره مرحلتين ان يقصر الصلاة ، ولو قطعها في زمن يسير كما لو سافر في (سيارة أو قطار السكة الحديد أو في طائرة) — والمرحلتان — سير يومين معتدلين أى أربعة وعشرين ساعة فلكية مع احتساب زمن النزول المعتاد لكل وشرب واستراحة من المرحلتين ، وضبطوا الزمن الذي يصرف في تحصيل هذه الأمور بنحو ساعة ونصف ، فيكون زمن السير الذي لا نزول فيه لتحصيلها مقدرا بنحو ثنتين وعشرين ساعة ونصف ساعة ومساحة المرحلتين بالمقاييس الشرعية للأطوال كالآتي

بريد	فرسخ	ميل	باغ
٤	١٦	٤٨	٤٨٠٠٠

وهذه المسافة تساوى بالمتر (٨٠٠٤٠) حاصلة من ضرب (١٦٨٠) مترا — مقدار الميل بالأمتار في (٤٨) عدد الأميال وفي عرف المهندسين الآن أن كل ألف متر يسمى — كيلومتر — فتكون المسافة المذكورة ثمانين كيلو ونصف =

وَأَنْ يَكُونَ مُؤَدِّيًا لِلصَّلَاةِ الرَّابِعَةِ وَأَنْ يَنْوِيَ النَّصْرَ مَعَ الْإِحْرَامِ وَأَنْ لَا يَأْتِيَ بِمَقِيمٍ، وَيَجُوزُ لِلْمَسَافِرِ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ فِي وَقْتِ أَحَدِهِمَا

(في غير معصية) هو شامل للواجب كقضاء دين وللبندوب كصلة الرحم وللإباح كسفر تجارة؛ أما سفر المعصية كالسفر لقطع الطريق فلا يترخص فيه بقصر ولا جمع (و) الثاني (أن تكون مسافته) أي السفر (ستة عشر فرسخا) تحديدا في الأصح ولا تحسب مدة الرجوع منها والفرسخ ثلاثة أميال وحينئذ فمجموع الفراسخ ثمانية وأربعون ميلا والميل أربعة آلاف خطوة والخطوة ثلاثة أقدام والمراد بالأميال الهاشمية (و) الثالث (أن يكون) القاصر (مؤديا للصلاة الرابعة) أما الفاتية حضرا فلا تقضى فيه مقصورة والفاتية في السفر تقضى فيه مقصورة لا في الحضر (و) الرابع (أن ينوي) المسافر (القصر) للصلاة (مع الإحرام) بها (و) الخامس (أن لا يأتي) في جزء من صلاته (بمقيم) أي بمن يصلي صلاة تامة ليشمل المسافر المتم (ويجوز للمسافر (١) سفرا طويلا مباحا) (أن يجمع بين) صلاتي (الظهر والعصر) تقدما وتأخيرا وهو معنى قوله (في وقت أيهما شاء) أن يجمع بين صلاتي (المغرب والعشاء) تقدما وتأخيرا وهو معنى (في وقت أيهما شاء) وشروط جمع التقديم (٢) ثلاثة (الأول أن يبدأ بالظهر قبل العصر

= كيلو؛ ومائة وأربعين مترا وهذا على أحد قولين في الذراع. وعلى القول الآخر تكون المسافة ستة وثمانين كيلو وربع كيلو وعشرة أمتار

(١) شروع في الشق الثاني من الترجمة وهو الجمع بالسفر
(٢) جملة الشروط خمسة — الثلاثة التي ذكرها الشارح ويزاد عليها شرطان (أحدهما) دوام السفر إلى عقد الثانية بأن يحرم بها ولو أقام في أثنائها (وثانيهما) صحة الأولى يقينا أو ظنا ولو مع لزوم الإعادة — فيجمع فاقد الطهورين، والمتيمم ولو بمحل يغلب فيه وجود الماء على المعتمد، ولا تجمع المتحيرة جمع =

شَاءَ وَبَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْمَشَارِقِ فِي وَقْتِ آيَّامِ شَاءَ وَيَجُوزُ لِلْعَاصِرِ فِي الْمَطَرِ
أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَهُمَا فِي وَقْتِ الْأُولَى مِنْهُمَا.

وبالمغرب قبل العشاء — فلو عكس كأن بدأ بالعصر قبل الظهر مثلاً لم يصح
ويعيدها بعدها ان أراد الجمع (والثاني) نية الجمع أول الصلاة الأولى بأن تقتن
نية الجمع بتحرمها فلا يكفي تقديمها على التحريم ولا تأخيرها عن السلام من
الأولى وتجوز في أنائها على الاظهر (والثالث) الموالاة بين الأولى والثانية بأن
لا يطول الفصل بينهما فان طال عرفا ولو بعذر كنوم وجب تأخير الصلاة
الثانية إلى وقتها ولا يضر في الموالاة بينهما فصل يسير عرفاً وأما جمع التأخير
فيجب فيه (١) أن يكون بنية الجمع وتكون هذه النية في وقت الأولى ويجوز
تأخيرها إلى أن يبقى من وقت الأولى زمن لو ابتدئت فيه كانت أداء ولا
يجب في جمع التأخير ترتيب ولا موالاة ولا نية جمع على الصحيح في الثلاثة
(ويجوز للحاضر) أي المقيم (في وقت المطر أن يجمع بينهما (٢)) أي الظهر

= تقديم لا تنفاه صحة الأولى يقينا أو ظناً فيها اذ يحتمل أنها واقعة في الحيض ،
وكذلك من صلى الجمعة مع كونه لا تغني عن الظهر فلا يجمع معها العصر
جمع تقديم

(١) لجمع التأخير شرطان (الأول) نية التأخير في وقت الأولى ما بقي منه
قدر يسعها تامة أو مقصورة ان أراد قصرها (الثاني) دوام السفر الى تمام
الصلاتين معا سواء رتب أم لم يرتب فلو أقام قبله صارت التابعة قضاء لا اثم
فيه لأنها تابعة لصاحبة الوقت في الأداء للعدو وقد زال

(٢) للجمع بالمطر شروط ثمانية (أحدها) وجود المطر يقينا في أول
الصلاتين وبيتهما وعند التحلل من الأولى (ثانيهما) الجماعة في تحريم الثانية
وان انفرد في باقيها ولو قبل تمام الركعة ، وأما الأولى فلا يشترط الجماعة
فيها ، ولا بد من نية الامام الجماعة في الثانية والا لم تنعقد صلاته وان علم
المأمومون بذلك لم تنعقد صلاتهم أيضا والا انعقدت (ثالثها) =

والعصر والمغرب والعشاء لا في وقت الثانية بل (في وقت الأولى منهما) ان
بل المطر أعلى الثوب وأسفل النعل ووجدت الشروط السابقة في جمع التقديم ؛
ويشترط أيضا وجود المطر في أول الصلاتين ولا يكفي وجوده في أثناء الأولى
منهما ويشترط أيضا وجوده عند السلام من الأولى سواء استمر المطر بعد ذلك
أم لا وتختص رخصة الجمع بالمطر بالمصلي في جماعة بمسجد أو غيره من مواضع
الجماعة بعيد عرفا ويتأذى الذهاب للمسجد أو غيره من مواضع الجماعة بالمطر

= أن يكون مكان الجماعة مسجدا أو غيره بعيدا عرفا عن داره بحيث يتأذى
بذلك في طريقه إليه أذى لا يحتمل عادة لامثاله . ولا يشترط وجود المطر في ذهابه
من بيته إلى المسجد . بل لو اتفق وجود المطر وهو في المسجد جاز له الجمع (والرابع
والخامس . والسادس) الترتيب . والولاء . ونية الجمع في الأولى كما تقدم في جمع
التقديم بالسفر (والسابع) ظن صحة الأولى (والثامن بقاء) وقت الأولى يقينا
إلى عقد الثانية . وان خرج في اثناها

واعلم أن الجمع بالمطر لا يجوز الا تقدما لا تأخيرا لأنه ربما ينقطع المطر
قبل أن يجمع لان استدامته ليست مفوضة للشخص الجامع ولا كذلك السفر . ولا
يتقيد الجمع بالمطر بالسفر بل يجوز للقيم والمسافر عند المطر ونحوه من تلج .
وزرد ذاتيين . أو كبرت قطعهما (وشقان) وهي ريح باردة فيها مطر خفيف ولا بد
أن يبل الثوب كما هو ظاهر ، وخرج بذلك الوحل وغيره كريح وظلة وخوف
ومرض من الأعداء المنيحة لترك الجمعة والجماعة فلا يجوز الجمع بها ، واختار
النووي في الروضة جواز الجمع بالمرض تقدما وتأخيرا وجرى عليه ابن المقرئ ،
وقال الأذوعى أنه المقتضى به . وقال الأسنوي في المهمات : ظفرت بنقله عن
الشافعي رضي الله تعالى عنه ، وهو اللائق بمحاسن الشريعة وقد قال تعالى :
(وما جعل عليكم في الدين من حرج) وعلى ذلك فيسن المريض أن يراعى الأرق
بنفسه ، فمن يحم في وقت الثانية يقدمها بشرائط جميع التقديم ، أو في وقت الأولى
يؤخرها بشرائط جمع التأخير بتنزيل المرض منزلة السفر في الحالين .

﴿ فصل ١٠ ﴾ وَشَرَائِطُ وَجُوبِ الْجُمُعَةِ سَبْعَةُ أَشْيَاءَ : الْإِسْلَامُ وَالْبُلُوغُ

في طريقه ﴿فصل (١٠)﴾ وشرائط وجوب الجمعة سبعة أشياء الاسلام والبلوغ

(١) أى هذا فصل في بيان شرائط وجوب الجمعة ، وشرائط صحة فعلها وهيئاتها و (الجمعة) باسكان الميم . وتثليثها . والضم أفصح ، وبالسكون غلط . اسم للأسبوع ، وجمعها - جمعات . وجمع - وصلاة الجمعة أفضل الصلوات . ويومها أفضل الأيام بعد يوم عرفة ؛ وليلتها أفضل الليالي بعد ليلة القدر خلافاً للإمام أحمد فيهما ، وما جاء في فضل يوم الجمعة ان من مات فيه أو في ليلته أعطى أجر شهيد ، ووقى فتنة القبر - بأن يخفف عنه سؤاله - لأن عدم السؤال أصلاً خاص بالأنبياء وغيرهم من استثنى ، وفرضت الجمعة بمكة ليلة الاسراء ولم تقم بها لقلّة المسلمين ، أو لأن شعارها الاطهار وكان صلى الله عليه وسلم مستخفياً ، وأول من أقامها قبل الهجرة أسعد بن زرارة رضى الله تعالى عنه في أربعين رجلاً بقرية على ميل من المدينة يقال لها (نقيع الخضات) قرية لبني يياضة بطن من الأنصار و (نقيع) بفتح النون وكسر القاف (والخضات) بخاء معجمة مفتوحة ، فضاء معجمة مكسورة فيم فألف ؛ وآخره مشناة فوقية على ما في المصباح .

واعلم ان أمر الجمعة عظيم ، وهى نعمة جسيمة امتن الله بها على عباده فهى من خصائصنا جعلها الله تعالى محط رحمته مطهرة لآثام الأسبوع ولشدة اعتناء السلف الصالح بها كانوا يكرّون لها على السرج ، فاحذر أن تنهون بها مسافراً أو مقيماً ولو مع دون أربعين بتقليد والله يهدى من يشاء إلى صراط مستقيم ؛ وهى كغيرها من الخمس فى الأركان . والشروط . والسنن . والمكروهات . والمبطلات - لكنها تختص بشروط لوجوبها ، وشروط لصحتها ، وآداب تشرع فيها ، وقد تكفل المصنف رحمه الله تعالى بذكرها على هذا الترتيب .

مطلب شروط وجوب الجمعة

أما شروط وجوبها المختصة بها فأربعة : - وهى (الحرية . والذكورة . والإقامة . وعدم العذر المجوز لترك الجماعة) وأما الاسلام . والبلوغ والعقل

التي ذكرها المصنف رحمه الله تعالى فليست خاصة بالجمعة بل هي شروط لغيرها أيضا مع أن الغرض هنا إنما هو ذكر الشروط الخاصة بها ، ويمكن أن يجاب عن المصنف رحمه الله تعالى بأنه ذكرها إيضاحا للبتدى - فلا جمعة على رقيق . ولا أنثى . ولا مسافر . ولا معذور بمحذور لترك الجماعة .

فطلب الأعدار المحجوزة لترك الجمعة

لا تجب الجمعة على معذور بمحوز لترك الجماعة مما يتصور وجوده هنا بخلاف مالا يتصور وهو الريح الباردة ليلا - فمن الأعدار المرخصة مشقة المطر ، وشدة وحل بفتح الحاء على المشهور (وهل ألوحل عذر مطلقا أولا ؟ أقوال ثلاثة) (أحدها) أنه عذر مطلقا (ثانيها) أنه ليس عذرا مطلقا (وثالثها) أنه عذر إن كان شديدا بخلاف الخفيف وضابط الشدة - (إن لا يؤمن معه تلويث ملبوسه أو الزلق بالمشي فيه) ومنها - الجوع والعطش الشديدان بحيث يحصل منهما مشقة لا محتمل عادة . والخوف على معصوم - من مال أو عرض أو بدن ولو لغيره في الثلاثة ، والتضرر بتخلفه عن الرفقة بخلاف مجرد الوحشة فلا تكفي هنا ، والعري . وأكل ذي ربح كرهه لم يقصد به إسقاطها ، وتطويل الأمام لمن لا يصبر كمن به أسهال مفرط ، والاستغفار بتجهيز ميت وتشييعه ، والأسهال الذي لا يقبض نقسه معه ويخشى منه تلويث المسجد ، والخبس الذي لم يقصر فيه بأن كان معسرا وعجز عن يئنه اعساره

وتلزم الشيخ الهرم ، والزمن وهو من به عاهة أبطلت حركته إن وجد مركبا ملكا . أو إجارة . أو إغارة - وتلزم الأعمى إن وجد قائدا ولو بأجرة مثل يجدها زائدة على ما يعتبر في الفطرة فإن لم يجده لم يلزمه الحضور وإن أحسن المشي بالعضا على المتمد لما فيه من التعرض للضرر - نعم إن كان قريبا من الجامع لا يتضرر بذلك وجب عليه الحضور

ومن صحت ظهره من لا تلزمه الجمعة صحت جماعته ونفى عن ظهره كالصبي . والعبد . والمرأة . والمسافر - وله أن ينصرف من المصلي قبل إجماعها ولو بعد دخول وقتها - إلا المريض ونحوه من ألحق به كالأعمى لا يجده قائدا - فلا يحوز له الانصراف بعد دخول الوقت إلا أن زاد ضرره بانتظار فعلها وإلا فلا

الانصراف مالم تكن قد أقيمت وإلا فلا ينصرف * (والحاصل) أن نحو المريض له الانصراف قبل دخول الوقت وهو الزوال مطلقاً ، ويمتنع بعد الاحرام بالصلاة مطلقاً مالم يحصل له مشقة لا تحتمل ، وأما بعد دخول الوقت . وقبل الاحرام فان زاد ضرره بانتظاره فعلها ولم تقم جاز له الانصراف ، وان لم يزد ضرره . أو أقيمت فلا ، ويحرم على من تلزمه الجمعة السفر المفوت لها بعد طلوع فجر يومها — فان سافر كان عاصياً فتمتنع عليه الرخص حتى يئأس من إدراكها ، وخرج بالسفر النوم قبل الزوال فلا يمتنع وان علم فوت الجمعة به لأنه ليس من شأن النوم الفوات — أما السفر الذي لا يفوتها كان غلب على ظنه أنه يدركها في مقصده أو طريقه فلا إثم عليه به ولو تبين خلاف ظنه ، وهذه الأعذار مسقطات للوجوب أى مانعة من تعلق الوجوب بالمعذور على الراجح لاموجبات للترك لأنه لا يظهر في جميعها .

(مطلب : في بيان أصناف الناس في الجمعة)

من حيث وجوبها وانعقادها وصحتها وجوداً وعدماً

الناس في الجمعة ستة أقسام — لأن الأوصاف ثلاثة : الوجوب . والصحة . والانعقاد . فتارة توجد كلها وتارة تنتفي كلها ، وتارة يوجد بعضها وينتفي البعض الآخر ، فتوجد كلها في (مستوفى الشروط) وتنتفي كلها عن (نحو المجنون) ويوجد الأولان في (المقيم غير المستوطن) والآخران في (المعذور) والأول فقط في (المرتد) والثاني فقط في نحو (المسافر) وسيأتيك تفصيل ذلك .

(الأول) من يجب عليه ، وتصح منه ، وتنعقد به — فيحسب من الأربعين وهو كل — مسلم مكلف ذكر حر مستوطن غير معذور بما مر .

(الثاني) من يجب عليه وتصح منه ، ولا تنعقد به فلا يحسب من الأربعين وهو المقيم غير المستوطن كطلبة الجامع الأزهر الشريف وغيره من المعاهد العلمية النازحين عن ديارهم لطلب العلم ومن يجرى مجراهم من عمال وتجار وغيرهم وكذا المستوطن بمحل يسمع منه النداء ولم يبلغ أهله أربعين أو كانوا أهل خيام فيجب

عليه السعي إلى محلها والصلاة فيه ولا يحسب من العدد .
(الثالث) من يجب عليه ولا تصح منه ولا تنعقد به — وهو المرتد والعياذ بالله تعالى لأن الردة لا تسقط التكليف .

(الرابع) من لا يجب عليه ولا تصح منه ، ولا تنعقد به وهو — الكافر الأصلي وغير المميز من صبي ومجنون ومغنى عليه وسكران عند عدم التعدي .

(الخامس) من لا يجب عليه ولا تنعقد به ، وتصح منه وهو الصبي المميز والرقيق والمرأة ، والمسافر ، والمستوطن بمحل لا يسمع منه النداء ولم يبلغ أهله أربعين ، أو كانوا أهل خيام .

(السادس) من لا يجب عليه ، وتنعقد به وتصح منه وهو — من به عذر بما تقدم .

مطلب شروط صحتها

وأما شروط صحتها فثمانية ذكر المصنف رحمه الله تعالى منها ستة (ثلاثة) منها في قوله : وشرائط فعلها الخ (وثلاثة) أخرى في قوله : وفرائضها ثلاثة لأنها شرائط لصحة فعلها أيضاً ، ولذلك قال الشارح هناك ومنهم من عبر عنها بالشروط فالجملة ستة ولو جمعها المصنف بحيث يقول : وشرائط فعلها ستة ثم يعدها كان أوضح وزيد عليها شرطان فيكون المجموع ثمانية .

(أحدهما) وجود العدد كاملاً من أول الخطبة إلى انقضاء الصلاة فلو نقصوا في الخطبة لم يحسب ركن منها فعل حال نقصهم لعدم سماعهم له فإن عادوا قريباً عرفوا وجب إعادة ذلك الركن الذي فعل حال نقصهم دون الاستئناف ، وإن عادوا بعد طول الفصل عرفوا (وضبطوه بما يسع ركعتين بأخف ممكن) وجب الاستئناف لانقضاء الموالاة — كما لو نقصوا بين الخطبة والصلاة ، فإن عادوا قريباً لم يجب الاستئناف وإلا وجب — لذلك ، ولو نقصوا في الصلاة بطلت لاشتراط العدد في دوامها .

(ثانيهما) أن لا يسبقها ولا يقارنها في التحريم جمعة أخرى في محلها — لأنه صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين لم يقيموا سوى جمعة واحدة . ولأن الاقتصار على واحدة أفضى إلى إظهار شعار الاجتماع واتفاق الكلمة — إلا إذا

عسر اجتماعهم بمكان — اما لكثرتهم ، أو لقتال بينهم أو لبعُد أطراف البلد بحيث كان من بطرفه لو سعى إليها بعد الفجر لا يدركها — فيجوز التعدد حينئذ للحاجة بحسبها على أظهر القولين وهو المعتمد — وقيل لا يجوز التعدد ولو لحاجة ، وهو ظاهر النص — فالاحتياط لمن صلى جمعة مع التعدد بحسب الحاجة أن يصلي ظهراً بعدها مراعاة لهذا القول . واعلم ان العبرة في عسر الاجتماع (بمن يغلب فعله لها في ذلك المكان) على المعتمد — وإن لم يحضر بالفعل ، وإن لم تلزمه ، وقيل العبرة (بمن تلزمه) وإن لم يحضر ، وقيل العبرة (بمن تصح منه) وإن لم تلزمه وإن لم يحضر ، وهذا الأخير يفيد ان التعدد في مصر بل في غالب البلدان لحاجة — فعليه لا يجب الظهر كما في البجيري قاله في فتح العلام (والأول) يفيد ان التعدد في طنطا أيام المولد فقط جائز ، ولا يجب الظهر أيضاً حينئذ كما في البجيري والشرقاوي ، قاله في فتح العلام أيضاً وظاهر ان مثل طنطا كل بلد يحصل فيه ازدحام في بعض المواسم والمناسبات .

مطلب بيان حكم إعادة الظهر بعد الجمعة

حاصل ما يقال في هذا المقام أنه اما أن يكون تعدد أو لا يكون فان لم يكن تعدد فالجمعة صحيحة ، وتحرم صلاة الظهر ولا تنعقد ، وإن كاو تعدد — فاما أن يكون لحاجة أولا — فان كان لحاجة — كان عسر الاجتماع بمكان جاز التعدد بقدرها ، وصحت صلاة الجميع على الأصح — سواء وقع احرام الأئمة معاً أم مرتباً ، وسن الظهر مراعاة للقول المانع من التعدد مطلقاً ، — وإن كان لغير حاجة (في جميعها) كأن يكون في البلد محل يسع اجتماعهم فيه بدون مشقة ، ويستغنى عن أصل التعدد أو (في بعضها) بأن كان أصل التعدد لحاجة لكن زاد على قدرها — أو لم يدر هل هو لحاجة أو لا ؟ كما في بعض الأمصار — كان للسألة خمسة أحوال .

(الحالة الأولى) أن يقعا معا فيبطلان ، ويجب ان يجتمعا ويعيدوها جمعة عند اتساع الوقت . (الحالة الثانية) أن يقعا مرتباً فالسابقة هي الصحيحة واللاحقة

وَالْعَقْلُ وَالْحُرِّيَّةُ وَالذِّكْرِيَّةُ وَالصَّحَّةُ وَالْإِسْتِطَانُ وَشَرَائِطُ فِعْلِهَا ثَلَاثَةٌ

وَالْعَقْلُ (وهذه شروط أيضا لغير الجمعة من الصلوات) والحرية والذكورية والصحة والاستيطان (فلا تجب الجمعة على كافر أصلي وصبي ومجنون وورقيق وأثني ومريض ونحوه ومسافر .

(وشرائط) صحة (فعلها ثلاثة) الأول دار الإقامة التي يستوطنها العبد المجمعون سواء في ذلك المدن والقرى (١) التي تتخذوطنا وعبر المصنف

باطلة — فيجب على أهلها صلاة الظهر * (الحالة الثالثة) أن يشك في السبق والمعية — فيجب عليهم أن يجتمعوا ويعدوها الجمعة عند اتساع الوقت لأن الأصل عدم وقوع الجمعة مجزئة في حق كل منهم ، قال الامام : — وحكم الأئمة بأنهم إذا أعادوا الجمعة برئت ذمتهم لمشكل لاحتمال تقدم إحداها فاليقين أن يقيموا الجمعة ثم ظهرا — وأجاب عنه في المجموع : بأن الأصل عدم وقوع الجمعة مجزئة في حق كل طائفة فضعف ذلك الاحتمال فلم ينظر له لأنه كالأعدم فالجمعة كافية في البراءة لكن الظهر مستحب * (الحالة الرابعة) أن يعلم السبق ولم تعلم عين السابقة كان سمع مريضان أو مسافران تكبيرتين متلاحقتين فأخبرا بذلك مع جهل المتقدمة منهما — فيجب عليهم الظهر لأنه لا سبيل إلى إعادة الجمعة ، مع يقن وقوع الجمعة صحيحة في نفس الأمر ، لكن لما كانت الطائفة التي صحت جمعتها غير معلومة — وجب عليهم الظهر * (الحالة الخامسة) أن يعلم السبق وتعلم عين السابقة لكن نسيت ، وهي كالحالة الرابعة — ففي مصر يجب علينا فعل الجمعة أولا — لاحتمال أن تكون جمعتنا من العدد المحتاج إليه ، ثم يجب علينا الظهر لاحتمال أن تكون من العدد غير المحتاج إليه ، مع كون الأصل عدم وقوع الجمعة مجزئة .

(تنبيه) علم بما تقرر أن صلاة الظهر بعد الجمعة إما مستحبة . وإما واجبة . وإما حرام — ولا تتعقد — إذا لم يكن بالبلد إلا الجمعة واحدة وكلها تعلم بما تقدم . وإما آدابها فسياق الكلام عليها في قول المصنف رحمه الله تعالى (وهيناتها) الخ (١) أو البلدان وحاصل ذلك أن ما فيه حاكم شرعي وحاكم شرطي وأسواق للبيع والشراء فصر ، وما خلا عن بعض هذه فبلد ، وما خلا عن جميعها فقريه وشملت

أَنْ تَكُونَ الْبَلَدُ مِصْرًا أَوْ قَرْيَةً وَأَنْ يَكُونَ الْعَدَدُ أَرْبَعِينَ مِنْ أَهْلِ الْجُمُعَةِ
وَأَنْ يَكُونَ الْوَقْتُ بَاقِيًا فَإِنْ خَرَجَ الْوَقْتُ أَوْ عَدِمَتِ الشَّرُوطُ صَلَّيْتَ
ظَهْرًا

عن ذلك بقوله (ان تكون (١) البلد مصرًا كانت) البلد (أو قرية و) الثاني
أن يكون العدد (٢) في جماعة الجمعة (أربعين) رجلا (من أهل الجمعة) وهم
المكلفون المذكور الاحرار المستوطنون بحيث لا يظعنون عما استوطنوه
شتاء ولا صيفا الا لحاجة (و) الثالث (الوقت) وهو وقت الظهر فيشترط
أن تقع الجمعة كلها في الوقت فلو ضاق عنها بان لم يبق منه ما يسع الذي لا بد
منه فيها من خطبتها وركعتيها صليت ظهرا (فان خرج الوقت أو عدمت
الشروط) أى جميع وقت الظهر يقينا وهم فيها (صليت ظهرا) بناء على ما
فعل منها وفاتت الجمعة سواء ادركوا منها ركعة أم لا ولو شكوا في خروج

القرية والبلد ما كان من حجر أو خشب أو قصب أو نحو ذلك سواء الرحاب
المسقفة والساحات والمساجد وغيرها ولو انهدمت الأبنية واندرست وأقاموا على
عمارتها لم يضر انهدامها في صحة الجمعة لأنها وطنهم ولا تتعقد في غير بناء إلا في
هذه الصورة

(١) أى توجد فهي تامة والبلد فاعل لها ، (ومصرًا) خير مقدم (لكانت)
التي بعدها والمراد بالبلد الأبنية مطلقا ليصح التعميم بقوله (مصرًا كانت البلد أو
قرية) والمعنى أن توجد الأبنية ، مصرًا كانت تلك الأبنية أو قرية
(٢) اختلفت للعلماء في العدد الذى تنعقد به الجمعة على خمسة عشر قولاً (الأول)
تنعقد بالواحد — وهو قول ابن حزم وعليه فلا تشترط الجماعة كما هو ظاهر *
(الثاني) تنعقد باثنين كالجماعة وهو قول النخعي * (الثالث) باثنين مع الإمام
عند أبي يوسف . ومحمد . والليث * (الرابع) بثلاثة مع الإمام عند أبي حنيفة .
وسفيان الثوري * (الخامس) بسبعة عند عكرمة * (السادس) بتسعة عند ربيعة
(السابع) باثني عشر وهو مذهب الإمام مالك * (الثامن) مثله غير الإمام عند

(وَفَرَانِضُهَا) ثَلَاثَةُ خُطْبَتَانِ يَقُومُ فِيهِمَا وَيَجْلِسُ بَيْنَهُمَا

وقتها وهم فيها أتموها جمعة على الصحيح (١) (وفرانضها) ومنهم من يعبر عنها بالشروط (٢) (ثلاثة) أحدها وثانيهما (خطبتان يقوم) الخطيب (فيهما ويجلس بينهما) قال المتول بقدر الطمانينة بين السجدين ولو عجز عن القيام وخطب قاعد أو مضطجعا صح وجاز الاقتداء به ولو مع جهل حاله وحيث خطب قاعدا فصل بين الخطبتين يسكتة لا باضطجاع واران الخطبتين خمسة (٣) حمد الله تعالى ثم الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ولفظهما متعين ثم الوصية بالتقوى ولا يتعين لفظها على الصحيح وقراءة آية (٤) في

اسحاق * (التاسع) بعشرين في رواية ابن حبيب عن مالك * (العاشر) بثلاثين في رواية أخرى عن مالك * (الحادي عشر) بأربعين — ومنهم الامام وهذا أصح القولين عند الامام الشافعي * (الثاني عشر) بأربعين غير الامام — وهو القول الآخر عند الامام الشافعي وبه قال عمر بن عبد العزيز وطائفة * (الثالث عشر) بخمسين في رواية عن الامام أحمد * (الرابع عشر) ثلثون حكاه المازري * (الخامس عشر) جمع كثير من غير حصر، ولعل هذا الأخير أرجحها من حيث الدليل قاله في فتح الباري اه من الباجوري

(تنبيه) لو استوطن في بلد — بأن كان له مسكنان بهما — فالعبرة بما كثرت فيه إقامته، فإن استوت إقامته فيهما — فالعبرة بما فيه أهله وماله، فإن كان له أهل ومال في كل منهما — فالعبرة بالمحل الذي هو فيه حال إقامة الجمعة اه باجوري

(١) هو المعتمد (٢) هو الوجه الوجيه ولو جعل المصنف شرائط فعلها فيما مر ستة وعطف هذه وما بعدها على قوله أن تكون الخ لكان أولى وأنسب (٣) أي اجمالا واما تفصيلا فثمانية لتكرار الثلاثة الأول

(٤) أي كاملة أو بعضها كذلك ويشترط في الآية أن تكون مفهومة لا كـ (ثم نظر) ولا تجزى. آية حمد أو وعظ عنه مع القراءة كما في قوله تعالى الحمد لله الذي خلق السموات والأرض وجعل الظلمات والنور) إذ الشيء الواحد لا يؤدي به فريضان

وَأَنْ تَصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ فِي جَمَاعَةٍ

احداهما (١) والدعاء للمؤمنين والمؤمنات (٢) في الخطبة الثانية ويشترط (٣) أن يسمع الخطيب أركان الخطبة لأربعين تنعقد بهم الجمعة وتشرط الموالاة بين كلمات الخطبة وبين الخطبتين فلو فرق بين كلماتها ولو بعد بطلت ويشترط فيها ستر العورة وطهارة الحدث والخبث في ثوب وبدن ومكان (و) الثالث من فرائض الجمعة (أن تصلي) بضم أوله (ركعتين في جماعة) (٤) تنعقد بهم الجمعة ويشترط وقوع هذه الصلاة بعد الخطبتين بخلاف صلاة العيدين فإنها قبل الخطبتين

(١) والأولى أولى لتكون في مقابلة الدعاء للمؤمنين في الثانية ليحصل التعادل بينهما

(٢) هذا هو الأكل لما فيه من التعميم ، والا فلو خص الحاضرين بكفوله للحاضرين : - رحمكم الله كفى - بل يكفي تخصيص أربعين منهم بخلاف ما لو خص دون الأربعين ، أو غير الحاضرين ، ويتعين كونه بأخروي ، ولا يكفي الدينوي الا عند العجز عن الأخروي ، ويسن الدعاء لأئمة المسلمين وولاية الأمور بالصلاح ، والاعانة بالحق والقيام بالعدل ونحو ذلك

(٣) وجملة شروطهما اثنا عشر شرطاً (وقوعهما) في وقت الظهر وفي (خطة أبنية) و (تقديمهما) على الصلاة (والقيام) فيها لقادر عليه (والجلوس) بينهما (وكون الخطيب) ذكراً (والإسماع) (وسماع) أربعين كاملين (والولاء) و (الطهر) و (الستر) و (كون الخطبتين بالعربية) كما جرى عليه الناس وغالب هذه الشروط تعلم من الشرح والمثل والمراد بالسماع السماع ولو بالقوة بحيث لو أصغوا لسمعوا ولا يشترط طهر السامعين ولا كونهم بمحل الصلاة ومحل اشتراط كون أركان الخطبة بالعربية إن كان في القوم عربي وإلا كفى كونها بالعجمية إلا في الآية فهي كالفتاححة ويجب أن يتعلم واحد منهم العربية فإن لم يتعلمها واحد منهم عصوا كلهم ولا تصح جمعهم مع القدرة على التعلم

(٤) أي شرط صحة الجمعة بالجماعة بالأربعين السابقين ولو في الركعة الأولى

(وَمِنْهَا) أَرْبَعُ خِصَالٍ : الْفُضْلُ وَتَنْظِيفُ الْجَسَدِ وَبُسُّ الثِّيَابِ الْبَيْضِ
وَأَخْذُ الظُّفْرِ وَالطَّيِّبُ وَيُسْتَحَبُّ الْإِنْصَاتُ فِي وَقْتِ الْخُطْبَةِ وَنَ.

(وهيأتها) (١) وسبق (٢) معنى الهيئة (أربع (٣) خصال) أحدها (الفضل) لمن يريد حضورها من ذكر أو أنثى حر أو عبد مقيم أو مسافر ووقت غسلها من الفجر الثاني وتقريبه من ذهابه أفضل فان عجز عن غسلها تيمم بنية الغسل لها (و) والثاني (تنظيف الجسد) بإزالة الريح الكريه منه كصنان فيتعاطى ما يزيله من مرتك ونحوه (و) الثالث (لبس الثياب البيض فانها أفضل الثياب (و) الرابع (أخذ الظفر) ان طال والشعر كذلك فينتفابطه ويقص شاربه ويحلق عاتته (والطيب) بأحسن ما وجد منه (ويستحب الانصات) وهو السكوت مع الاصغاء (في وقت الخطبة) ويستثنى من الانصات أمور مذكورة في المطولات منها انذار أعمى ان يقع في بئر ومن دب اليه عقرب مثلا (ومن

فقط فلو صلى الامام بالاربعين ركعة وفارقوه في الثانية وأتموا منفردين أجزأتهم الجمعة وأما العدد فلا بد من دوامه وان ترتبوا في السلام (١) أى سننها المطلوبة لها، فالمراد بالهيئة هنا السنة المطلوبة للجمعة - لا السنة التي لا تجبر بسجود السهو لأن مذكروه من الهيئات هنا خارج عن الصلاة فلا يتوهم جبره بسجود السهو حتى يصح نفيه اهـ باجوري (٢) المتعين اسقاط هذه العبارة لأنها تشعر بأن ما سبق مراد هنا وليس كذلك لما علمت

(٣) المراد أن المذكور منها هنا أربع خصال — فلا ينافى أنها تزيد عليها فيها (قراءة الكهف) يومها وليلتها (وكثرة الدعاء يومها وليلتها) لأن في يومها ساعة إجابة فيرجى أن يصادفها (وكثرة الصدقة وفعل الخير) في يومها وليلتها (وكثرة الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) و (التبكير) اليها لغير إمام — اما الإمام فيسب له التأخير

دَخَلَ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ ثُمَّ يَجْلِسُ .
﴿فصل﴾ صلاة العيدين سنة مؤكدة

دخل المسجد (والإمام يخطب صل ركعتين خفيفتين ثم يجلس) وتعبير المصنف بدخل يفهم أن الحاضر لا ينشئ صلاة ركعتين سواء صلى سنة الجمعة أم لا ولا يظهر من هذا المفهوم أن فعلها حرام أو مكروه لكن النوى في شرح المذهب صريح بالجرمة ونقل الاجماع عليها عن الماوردي

(فصل) (١) (وصلا العيدين أى الفطر والأضحى سنة (٢) مؤكدة (٣))

(١) لما أنهى الكلام عن الفرائض مقدما الصلوات الخمس لوجوبها في كل يوم . وليلة شرع في الكلام على التوافل مقدماً منها العيدين لأنها أكثر وقوعاً من غيرهما وهما من خصوصيات هذه الأمة . ومثلها الاستسقاء ، والكسوفان ، وأول عيد صلاه النبي صلى الله عليه عيد الفطر في السنة الثانية من الهجرة ، وكذلك عيد الأضحى شرع في السنة المذكورة والأصل في صلاته قوله تعالى (فصل الربك وانحر) أى صل صلاة الأضحى وانحر الأضحية ، وتسبب التهنئة بالعيد ونحوه من العام والشهر على المعتمد مع المصافحة أن اتحاد الجنس — فلا يصافح الرجل المرأة ولا عكسه .

(٢) أى لفعله صلى الله عليه وسلم ، وهى سنة أيضاً عند الامام مالك رضى الله تعالى عنه وواجبة عيناً عند الامام أبى حنيفة رضى الله تعالى عنه ، وواجبة كفاية عند أحمد رضى الله تعالى عنه ونفعنا بهم أجمعين ، وفعلها بالمسجد أفضل إلا لعذر كضيقه فيكره وإذا خرج لغير المسجد استخلف ندباً من يصليها بالضعفة ولا يخطب الخليفة لهم إلا بأذنه ، ويسن أن يذهب للصلاة في طريق طويل ماشياً بسكينة ، ويرجع في آخر قصير كالجمعة ، وأن يأكل قبلها في عيد الفطر والأولى أن يكون تمراً ، وأن يكون وتراً ، وأن يمسك في عيد الأضحى حتى يصلى للاتباع فيهما ، وليتميز يوم عيد الفطر عما قبله ، والشرب كالأكل ويكره له ترك ذلك

(٣) أى لمواظبته صلى الله عليه وسلم عليها فيكره تركها

وهي ركعتان يُكَبَّرُ في الأولى سبعاً سوى تكبيرة الإحرام

وتشرع (١) جماعة ولمنفرد ومسافر وعبد وحر وخشي وامرأة لاجميلة وذات هيئة أما العجوز فتحضر العيد في ثياب يبتها بلا طيب ووقت صلاة العيد ما بين طلوع الشمس (٢) وزوالها (وهي) أى صلاة العيد (ركعتان) يحرم بهما بنية عيد الفطر أو الأضحية ويأتى بدعاء الافتتاح (٣) (ويكبر في) الركعة (الأولى) سبعاً (٤) سوى تكبيرة الاحرام (ثم يتعوذ ويقرأ الفاتحة ثم يقرأ بعدها

(١) أى الحاج بمنى قسطن له فرادى لاشتغاله بأعمال الحج ويكره تعدد جماعتها بلا حاجة ولامام المنع منه ككل مكروه
(٢) أى طلوع جزء منها ويندب تأخيرها للارتفاع كرمح كما فعلها النبي صلى الله عليه وسلم وللخروج من الخلاف فإن لنا وجهاً أن وقتها لا يدخل إلا بالارتفاع
(٣) ولا يفوت بالتكبيرات ويفوت بالتعوذ

(٤) أى عندنا إن أراد الأكل ومحلّه بعد دعاء الافتتاح وقبل التعوذ ويجهر بالتكبير مع رفع يديه كما في التحريم ولا يضر الرفع لو والاّه على المعتمد وظاهر كلامهم أنه يجهر به وإن كان مأموماً وهو كذلك ولو في قضائها على الأوجه ويسن الفصل بين كل تكبيرتين بقدر آية معتدلة ويحسن في ذلك سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر لأنه اللائق بالحال وهي الباقيات الصالحات في قول ابن عباس رضى الله عنهما وجماعة وله الفصل بغير ذلك وتفوت بالقراءة لا بالتعوذ فلو فاتت كلها أو بعضها في أول ركعة لا تقضى فيها ولا في غيرها ويتبع امامه فيما أتى به وإن نقص ويكره ترك الذكر بين التكبيرتين ويسن أن يضع يمينه على يسراه تحت صدره بين كل تكبيرتين ولا بأس بارسالها يأخذ الشاك باليقين كما في عدد الركعات وهذه التكبيرات من الهيآت فلا يسجد للسجود وتركها وإن كان الترك لكلهن أو بعضهن مكروهاً ولو ترك الامام التكبيرات ولو عدّ لم يأت بها المأموم بخلاف ما لو اقتدى صلى العيد بمصلى الصبح حيث يأتى بها وكان الفرق بينهما ان افراد المأموم بالانبيان بها بعد خُشاً واقتيناً مع اتحاد الصلاة لا مع اختلافها وبخلاف

وفي الثانية خمسا مائة تكبيرة القيام ، ويخطب بعدها خطبتين يكبر
في الأولى تسعا وفي الثانية سبعا ويكبر من غروب الشمس من ليلة العيد
إلى أن يدخل الإمام

سورة ق (١) جهرا (و) يكبر (في) الركعة (الثانية) خمسا سوى تكبيرة القيام
ثم يتعوذ ثم يقرأ الفاتحة وسورة اقتربت جهرا (٢) (ويخطب) ندبا (بعدهما)
أي الركعتين (خطبتين يكبر في) ابتداء (الأولى تسعا) ولاء (و) يكبر (في)
ابتداء (الثانية سبعا) ولاء ولو فصل بينهما بتحميد وتهليل وثناء كان حسنا
والتكبير على قسمين (مرسل) وهو ما لا يكون عقب صلاة (ومقيد) وهو
ما يكون عقبها وبدأ المصنف بالأول فقال (ويكبر) ندبا كل من ذكر وأثنى
وحاضر ومسافر في المنازل والطرق والمساجد والأسواق (من غروب الشمس
من ليلة العيد) أي عيد الفطر (٣) ويستمر هذا التكبير (إلى أن يدخل الإمام
في الصلاة) للعيد ولا يسن (٤) التكبير ليلة عيد الفطر عقب الصلوات لكن
النووي (٥) في الأذكار اختار أنه سنة ثم شرع في التكبير المقيد فقال (و)

ما لو ترك الإمام نحو تكبيرة الانتقال أو جلسة الاستراحة فيأتي المأموم بها
إذ لا محذور حينئذ

- (١) أي وإن أم بغير محصورين والافسورة سبج والافسورة الكافرون
- (٢) أي فإن لم يفعل فسورة هل أتاك والافسورة الاخلاص
- (٣) ليس قيدا فان لامة للجنس فيشمل عيدى الفطر والأضحى إذ التكبير
المرسل مشترك بينهما فتقييد الشارح بعيد الفطر غير مستقيم وأجيب عن الشارح
بأنه اقتصر على عيد الفطر لأنه المنصوص عليه وغيره بطريق القياس عليه
- (٤) أي لا يسن من حيث كونه مقيدا بالصلاة ، إذ لا مقيد له فلا ينافي أنه
يسن من حيث كونه مرسلا في ليلة العيد
- (٥) هو ضعيف إن حمل على أنه سنة من حيث كونه مقيدا بالصلوات فإن

في الصلوة وفي الأضحية خلف الصلوات المفروضة من صبح
يوم عرفة إلى العصر من آخر أيام التشريق .
﴿ فصل ﴾ وصلاة الكسوف

يكبر (في) عيد (الأضحى خلف الصلوات المفروضة) من مؤداة وفاتنة وكذا
خلف راتبة ونفل مطلق وصلاة جنازة (من صبح يوم عرفة إلى العصر من
آخر أيام التشريق وصيغة التكبير الله أكبر الله أكبر الله أكبر لا اله الا الله
الله أكبر الله أكبر والله الحمد الله أكبر كبيرا والحمد لله كثيرا وسبحان الله بكرة
وأصيلا لا اله الا الله وحده صدق وعده ونصر عبده وأعز جنده وهزم
الاحزاب وحده

(فصل وصلوات الكسوف (١)) للشمس وصلاة الخسوف للقمر كل

حل على أنه سنة من حيث كونه مرسلا في ليلة العيد فلا يكون ضعيفا بل يرجع
لما قبله ولا خلاف حينئذ .

(١) والكسوف مأخوذ من الكسف وهو الاستتار وهو بالشمس أليق
لأن نورها في ذاتها وانما يستتر عنا بحيلولة جرم القمر بيننا وبينها عند اجتماعها
ولذلك لا يوجد إلا عند تمام الشهور . والخسوف مأخوذ من الخسف وهو المحو
وهو بالقمر أليق لأن جرمه أسود يضيء بمقابلته نور الشمس فاذا حال جرم
الأرض بينهما عند المقابلة منع نورها أن يصل اليه فيظلم ولذلك لا يوجد إلا قبل
انقضاء الشهور ويجوز اطلاق الكسوف والخسوف على كل منهما فيقال كسفت
الشمس والقمر والأصل في ذلك قوله تعالى (لا تسجدوا للشمس ولا للقمر
واسجدوا لله الذي خلقهن) أي عند كسوفهما وخبر (ان الشمس والقمر آيتان
من آيات الله تعالى لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته فاذا رأيتم ذلك فصلوا
وادعوا حتى ينكشف ما بكم) وشرعت صلاة كسوف الشمس في السنة الثانية من
الهجرة وصلاة خسوف القمر في جمادى الآخرة من السنة الخامسة منها على الراجح

سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ فَإِنْ فَاتَتْ لَمْ تَقْضَ وَيُقْضَى لِخُسُوفِ الشَّمْسِ وَكُسُوفِ الْقَمَرِ رَكَعَيْنِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ قِيَامَانِ يُطِيلُ الْقِرَاءَةَ فِيهِمَا وَرُكُوعَانِ يُطِيلُ الْقِسْمَ فِيهِمَا دُونَ السُّجُودِ وَيَحْطُبُ بَعْدَهَا حُطْبَتَيْنِ

مَتْنُهُمَا (سنة مؤكدة (١) فان فاتت) هذه الصلاة (لم تقض أى لم يشرع قضاؤها) ويصل (٢) لكسوف الشمس وخسوف القمر ركعتين (٣) يحرم بنية صلاة الكسوف (٤) ثم بعد الافتتاح والتعوذ يقرأ الفاتحة (٥) ويركع

(١) أى فكره تركها

(٢) أى الشخص ولو امرأة أو مسافراً الكسوف فرادى أو جماعة

(٣) فيها ثلاث كيفيات (أقها) ركعتان كسنة الظهر، (وأدنى الكمال) أن يصلحها بركوعين وقيامين فى كل ركعة من غير أن يطيل القراءة فيها. (وأعلى الكمال) أن يصلحها — بركوعين، وقيامين ويطيل القراءة فيها، ومتى شرع فى كيفية من تلك الكيفيات — تعينت فلا يجوز الزيادة على ما نواه ولا النقص عنه للأجلاء وعدمه، فيمتنع زيادة ركوع لعدم الانجلاء وكذا تكرارها — نعم يسن أعادتها مع جماعة سواء صلاها أولاً وحده، أو مع جماعة على المعتد.

(٤) أى عند وجوده لا قبله ويجب تعيين الصلاة بكونها للشمس أو للقمر وكونها بركوعين أو بركوع واحد فان أطلق تخير بينها وإذا شرع فى واحدة تعينت (٥) هذا أقل كمالها وأقلها ركعتان كسنة الظهر وأكملها أن يقرأ بعد الفاتحة فى القيام الأول سورة البقرة وفى الثانى سورة آل عمران وفى الثالث سورة النساء وفى الرابع سورة المائدة إن أحسن الجميع وإلا فقد كل منها من بقية القرآن ويسج فى الركوع الأول بقدر مائة آية من البقرة وفى الثانى بقدر ثمانين منها وفى الثالث بقدر سبعين وفى الرابع بقدر خمسين تقريباً فى الجميع سواء رضى به المؤمنون أولاً ولا يطيل الاعتدال ولا الجلوس بين السجدين وإذا خاف الشخص فوت بعض صلوات اجتمعت عليه بدأ بالفرض العيى ان خاف فوته ثم بصلاة الميت ثم بصلاة العيد ان خاف فوتها ثم بالكسوف فان أمن فوت الصلوات بأن لم يخف فوت شىء منها بدأ بصلاة الميت ثم بصلاة الكسوف

وَيُسِرُّ فِي كُسُوفِ الشَّمْسِ وَيَجْهَرُ فِي خُسُوفِ الْقَمَرِ .

﴿ فَعْلٌ ﴾

ثم يرفع رأسه من الركوع ثم يعتدل ثم يقرأ الفاتحة ثانيا ثم يركع ثانيا أخف من الذى قبله ثم يعتدل ثانيا ثم يسجد السجدين بطمأنينة فى الكل ثم يصلى ركعة ثانية بقيامين وقراءتين وركوعين واعتدالين وسجودين وهذا معنى قوله (فى كل ركعة) منهما (قيامان يطيل القراءة فيهما كما سأتى (و) فى كل ركعة (ركوعان يطيل التسييح فيهما دون السجود) فلا يطوله وهذا أحد الوجهين لكن الصحيح أنه يطوله نحو الركوع الذى قبله (ويخطب) الامام (بعدهما) أى صلاة الكسوف أو الخسوف (خطبتين) كخطبتى الجمعة فى الأركان والشروط (١) ويحث الناس فى الخطبتين على التوبة من الذنوب وعلى فعل الخير من صدقة وعق ونحو ذلك (ويسر) بالقراءة (فى كسوف الشمس ويجهر بالقراءة (فى خسوف القمر) وتفوت صلاة كسوف الشمس بالانجلاء للينكسف وبغروبها كاسفة وتفوت صلاة خسوف القمر بالانجلاء وطلوع الشمس لا بطلوع الفجر ولا بغروبه خاسفا فلا تفوت الصلاة (فصل) فى أحكام صلاة الاستسقاء (٢) هـ أى طلب السقيا من الله تعالى

(١) أما الأركان فظاهر وأما الشروط فغير مستقيم اذ لا يشترط فى غير خطبة الجمعة الا الاسماع والسمع وكون الخطبة عربية والخطيب ذكرا اللهم الا أن يقال مراده بالشروط الشروط العامة فى الجمعة وغيرها لا الخاصة بها ولو قال كخطبتى العيدين الا فى التكبير لعدم وروده لكان أولى وأنسب .

(٢) وهو لغة طلب السقيا وشرعا طلب سقيا العباد من الله تعالى عند حاجتهم اليها والأصل فيه الاتباع رواه الشيخان واستأنسوا له بقوله تعالى (وإذا استسقى موسى لقومه) وشرعت صلاته فى السنة السادسة من الهجرة (وأقله) بمطلق الدعاء خاليا عما يأتى (وأكمل منه) بالدعاء عقب الصلوات ونحوها كالخطبة (وأكمل منه) بالكيفية الآتية وهو أفضلها فلو احتاجت طائفة من المسلمين لها سن غيرها أن يستسقوا

وصلاة الاستسقاء مسنونة في أيامهم الإمام بالتوبة والصدقة والخروج من المظالم ومصالحة الأعداء وصيام ثلاثة أيام ثم يخرج بهم في اليوم الرابع في ثياب بذلة واستكانة وتضرع ويصلي بهم ركعتين

(وصلاة الاستسقاء مسنونة (١) لمقيم ومسافر (٢) عند الحاجة من انقطاع غيث أو عين ماء ونحو ذلك وتعاد (٣) صلاة الاستسقاء ثانياً وأكثر من ذلك أن لم يسقوا حتى يسقيهم الله تعالى (فيأمرهم) ندبا (الإمام) ونحوه (بالتوبة) ويلزمهم امثال أمره كما أفتى به النووي والتوبة من الذنب واجبة أمر بها الإمام أولاً (والصدقة والخروج من المظالم) للعباد (ومصالحة الأعداء وصيام ثلاثة أيام) قبل ميعاد الخروج فتكون به أربعة (ثم يخرج بهم في اليوم الرابع) صياماً غير متطيين ولا متزينين بل يخرجون (في ثياب بذلة) بموحدة مكسورة وذال معجمة ساكنة وهي ما يلبس من ثياب المهنة وقت العمل (واستكانة) أي خشوع (وتضرع) أي خضوع وتذلل ويخرجون معهم الصبيان والشيوخ والعجائز والبهائم (ويصلي بهم الإمام) أو نائبه ركعتين (٤)

لها ويسألون الزيادة لأنفسهم إلا أن تكون فاسقة أو مبتدعة لثلاثتهم العامة حسن طريقته

(١) فيحرم بها بنية الاستسقاء ويدخل وقتها للمنفرد بارادته وللجماعة باجماع غالبيهم

(٢) وحر ورقيق وبالع وغيره وذكر وأنثى وجماعة وفراى

(٣) أي بالكيفية الآتية من الصوم وغيره إن لم تشتد الحاجة إليها ولا أعيدت الصلاة وحدها فإن سقوا قبل الصلاة اجتمعوا للشكر والدعاء وصلوا وخطب بهم الإمام شكراً لله تعالى وطلباً للزبد قال تعالى لئن شكرتم لازيدنكم

(٤) أي بنية صلاة الاستسقاء ولا تجوز الزيادة عليها .

كصلاة العيدين ثم يخطب بعدهما ويعول رداؤه ويكثر من الدعاء

كصلاة العيدين (١) في كيفيتهما (٢) من الافتتاح والتعوذ والتكبير سبعا في الركعة الأولى وخمسا في الركعة الثانية برفع يديه (ثم يخطب (٣)) ندبا خطبتين (٤) كخطبي العيدين في الأركان وغيرها لكن (٥) يستغفر الله تعالى في الخطبتين بدل التكبير أو لمهما في خطبي العيدين فيفتح الخطبة الأولى بالاستغفار تسعا والخطبة الثانية بالاستغفار سبعا ، وصيغة الاستغفار : أستغفر الله العظيم الذي لا إله إلا هو الحي القيوم وأتوب إليه ، وتكون الخطبتان (بعدهما) أي الركعتين (ويحول) الخطيب (رداءه) فيجعل يمينه يساره وأعله أسفله ويحول الناس أروديتهم مثل تحويل الخطيب (ويكثر من الدعاء) سر أو جهر

(١) الا في النية والوقت فينوي هنا صلاة الاستسقاء كما مر ولا يقيّد الخروج بوقت وكذا الصلاة .

(٢) شمل جميع ما يستحب في صلاة العيدين : — من كون كل تكبيرة بنفس ، وفصله بين كل تكبيرتين بقدر آية معتدلة ، ومن الذكر بينهما ، وأولاه الباقيات الصالحات ، وكون القراءة جهرا ، وكونه يقرأ في الأولى (ق أو سج) — وفي الثانية (اقتربت أو الغاشية) فاقصر الشارح في بيانه غير مناسب

(٣) في تعبيره بتم إشارة إلى تأخير الخطبتين عن الصلاة وسيصرح بذلك

(٤) فلا يكنى خطبة واحدة كما في العيد (وقوله) كخطبي العيدين في الأركان وغيرها — إلا في جواز تقديمها هنا على الصلاة بخلاف خطبي العيد ويجوز هنا تقديمها على الصلاة

(٥) استدراك على قوله : كخطبي العيدين ، ويسن أن يكثر من دعاء الكرب وهو (لا إله إلا الله العظيم الحليم ، لا إله إلا الله رب العرش العظيم ، لا إله إلا الله رب السموات ورب الأرض ورب العرش الكريم) وهو في الحقيقة ثناء ، وإنما سمي دعاء لأنه مقدمة للدعاء الذي بعده

وَالِاسْتِغْفَارِ وَيَدْعُو بِدُعَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ : اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا سُقْيَا رَحْمَةً
وَلَا تَجْعَلْهَا سُقْيَا عَذَابٍ وَلَا مَحْقٍ وَلَا بَلَاءٍ وَلَا مَهْذَمٍ وَلَا غَرَقٍ اللَّهُمَّ عَلَى
الظَّرَابِ وَالْأَكَامِ وَمَنَايِبِ الشَّجَرِ وَبُطُونِ الْأَوْدِيَةِ اللَّهُمَّ حَوَالَيْنَا وَلَا عَلَيْنَا اللَّهُمَّ
اسْقِنَا غَيْثًا مُغِيثًا هَنِيئًا مَرِيئًا مَرِيئًا سَحَابًا عَامًّا

فحيث أسر الخطيب أسر القوم بالدعاء وحيث جهر به أمنوا على دعائه (و)
ويتكرر الخطيب من (الاستغفار) ويقرأ قوله تعالى : استغفروا ربكم إنه كان
غفارا، الآية وفي بعض نسخ المتن زيادة وهي ويدعو بدعاء رسول الله صلى الله
عليه وسلم اللهم اجعلها سقيا^(١) رحمة ولا تجعلها سقيا عذاب ولا محق ولا بلاء ولا هدم
ولا غرق اللهم على الظراب^(٢) ومناييب الشجر وبطون الأودية، اللهم حوالينا
ولا علينا اللهم اسقنا غيثا^(٣) مغيثا^(٤) هنيئا^(٥) مريئا^(٦) سحبا^(٧) عاما^(٨)
غدا^(٩) طبقا^(١٠) مجللا^(١١) دائما إلى يوم الدين اللهم أسقنا الغيث ولا تجعلنا من

- (١) بضم السين أى وصول خير لنا وما يتعلق بنا من الدواب وغيرها
- (٢) بالطاء جمع ظرب بفتح أوله وكسر ثانيه وهو اسم للتلال الصغيرة
- (٣) أى مطرا (٤) بضم الميم أى منقذا باروائه من الضرر والشدة
- (٥) بالمد والهمز بوزن هنيئا أى محمود العاقبة
- (٦) بفتح الميم وكسر الراء أى ذاريع بمعنى نماء
- (٧) بفتح السين وتشديد الحاء المهملتين أى شديد الوقع على الارض لينغوص
فيها يقال سح الماء يسح إذا سال من فوق إلى أسفل وساح يسبح إذا جرى على
وجه الارض
- (٨) أى لا يخلو عنه موضع من الارض
- (٩) بفتح الغين المعجمة والذال المهملة أى عذبا وقيل كثير الماء والخير
- (١٠) بفتح الطاء المهملة والباء الموحدة أى يطبق على الارض بجميع نواحيها
فيصير كالطبق عليها
- (١١) بكسر اللام أى يكسو الارض حتى يصير كجل الفرس.

غَدَقًا طَبَقًا مُجَلَّلًا دَائِمًا إِلَى يَوْمِ الدِّينِ اللَّهُمَّ اسْقِنَا الْغَيْثَ وَلَا تَجْعَلْنَا مِنَ الْقَانِطِينَ اللَّهُمَّ إِنَّ بِالْعِبَادِ وَالْبِلَادِ مِنَ الْجُودِ وَالضَّنْكِ مَا لَا تَشْكُو إِلَّا لِمَنْ لَكَ اللَّهُمَّ أَنْبَتَ لَنَا الزَّرْعَ وَأَدْرَ لَنَا الضَّرْعَ وَأَنْزَلَ عَلَيْنَا مِنْ بَرَكَاتِ السَّمَاءِ وَأَنْبَتَ لَنَا مِنْ بَرَكَاتِ الْأَرْضِ وَكَشَفَ عَنَّا مِنَ الْبَلَاءِ مَا لَا يَكْشِفُهُ غَيْرُكَ اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَغْفِرُكَ إِنَّكَ كُنْتَ غَفَّارًا فَارْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْنَا مِدْرَارًا وَيَغْتَسِلْ فِي الْوَادِي إِذَا سَالَ وَيُسَبِّحْ لِلرَّعْدِ وَالْبَرْقِ .

﴿فصل ٢﴾

القائنين اللهم إن بالعباد والبلايا من الجهد^(١) والجوع والضنك^(٢) ما لا نشكو إلا إليك اللهم أنبت لنا الزرع وأدر لنا الضرع وأنزل علينا من بركات السماء وأنبت لنا من بركات الأرض واكشف عنا من البلاء ما لا يكشفه غيرك اللهم إنا نستغفرك إنك كنت غفاراً فارسل السماء علينا مدراراً ويغتسل في الوادي إذا سال ويسبح للرع والبرق انتهت الزيادة وهي أطولها لاتناسب حال المتن من الاختصار والله أعلم .

• (فصل ٢) • في كيفية صلاة الخوف^(٣) وإنما أفردها المصنف عن غيرها

(١) بفتح الجيم وضمها التعب وسوء الحال

(٢) بفتح الضاد المعجمة المشددة وسكون النون أي الضيق

(٣) أي في بيان صفة الصلاة الواقعة في الخوف الذي هو ضد الأمن (فالكيفية) بمعنى الصفة ، والخوف مصدر باق على معناه وإضافة الصلاة إليه على معنى — في — أو هو مصدر بمعنى اسم الفاعل أي الخائف وشرعت صلاة الخوف في السنة السادسة من الهجرة ، والأصل فيها قوله تعالى (وإذا كنت فيهم فأقت لهم الصلاة الآية) وأخبار مع خبر (صلوا كما رأيتموني أصلي) ويجوز في الحضر كالسفر خلافاً للإمام مالك رضي الله تعالى عنه .

وأفردھا المصنف رحمه الله تعالى بترجمة مع أنها كغيرها في الأركان والشروط — لأنه يحتمل فيها — من تطويل الركن القصير وهو الاعتدال في صلاة عسفان) وخش المخالفة في صلاة (ذات الرقاع) للفرقة الثانية ، واقتداء المفترض بالمتفعل في صلاة (بطن نخل) والأفعال الكثيرة المتوالية ، وترك الاستقبال ، والتقدم على الإمام ، والاقتداء مع بعد المسافة في صلاة (شدة الخوف) — ما لا يحتمل في غيرها — لا لأن للخوف صلاة مستقلة .

وأخرها المصنف لقلتها بالنسبة لما قبلها — وإلا فإن الأنسب تقديمها لأنها تجري في الفرض ، والنفل غير المطلق ، والأداء ، والقضاء .

وحاصل ما يقال في ذلك أن الصلاة التي تفعل في الخوف — إن كانت فرضاً أو نفلاً مؤقتاً تشرع فيه الجماعة كالعيد والتراويح جازت في أنواعها الأربعة ، وإن كانت نفلاً مؤقتاً لا تشرع فيه الجماعة كالضحى جاز في الرابع وهو شدة الخوف ، وأما النقل المطلق فلا تجرى فيه أصلاً ، وأما ذو السبب فيفعل منه الكسوف والخسوف في شدة الخوف هذا كله في الأداء ، وأما القضاء فإن كان فائتاً بعذر فلا يفعل إلا إن خاف الموت وإن كان فائتاً بلا عذر فعل في الأنواع كلها .

مطلب في بيان أنواع صلاة الخوف الأربعة

اعلم أن صلاة الخوف أربعة أنواع — صلاة عسفان ، وصلاة بطن نخل ، وصلاة ذات الرقاع ، وصلاة شدة الخوف — وسيأتيك تفصيلها .

وذلك لأن للخوف حالتين (إحدهما) أن ينتهي إلى حيث لا يتمكن أحد من ترك القتال وهو النوع الرابع ، (وثانيتهما) أن لا ينتهي إلى ذلك ، وفيها ثلاثة أنواع (أحدهما) أن يكون العدو في جهة القبلة ولا سائر وهو النوع الأول ، والآخران فيما إذا كان في غير جهة القبلة أو فيها وثم سائر يمنع الرؤية — وهما الثاني والثالث .

ولك أن تقول : — إن اشتد الخوف والتحم القتال فالرابع ، وإلا فإن كان العدو في جهة القبلة ولا سائر فالأول ، وإن كان في غيرها أو فيها وثم سائر —
فالثاني والثالث .

== (النوع الأول) صلاة عسفان بضم فسكون - قرية على مرحلتين من مكة وهي - أن يكون العدو في القبلة ، والمسلمون كثير بحيث تقاوم كل فرقة منا العدو ولا سائر بيننا وبينهم فيرتب الامام القوم صفين فأكثر ويصلي بهم جميعا - الى اعتدال الركعة الأولى - فاذا سجد سجد معه صف سجدتيه ، وحرس حينئذ صف آخر ، فاذا قاموا سجد من حرس ولحقوه ؛ وسجد معه في الثانية من حرس أولا وحرس الآخرون ، فاذا جلس سجد من حرس في الركعة الثانية وتشهد الامام بالصفين وسلم بهم ، ويستحب للامام أن يعين قبل الاحرام من يسجد معه أولا ومن يحرس وهذا النوع يصدق بأربع كيفيات في - سجود الصف الأول في الأولى ؛ والثاني في الثانية كيفيتان ، بقاؤها على حالها ؛ والتقدم والتأخر ، وفي سجود الصف الثاني في الأولى ، والأول في الثانية كيفيتان كذلك وهذه الكيفيات كلها جائزة إذا لم تكثر أفعالهم في التحول ، والذي في خبر مسلم سجود الأول في الأول ، والثاني في الثانية مع التحول فيها - وهو أفضل الكيفيات ويجوز في هذا النوع غير ما ذكر كحراسة صف في الركعتين ، أو فرقة من صف فيها مع دوام الباقي على المتابعة ، أو فرقتين على المناوبة سواء كانتا من صف أو من صفين بشرط أن تكون الحراسة مقاومة للعدو

(تنبيهان) (أحدهما) المراد بالامام - امام الجيش ، فان فوضه لامام الصلاة كان نائباً عنه .

(ثانيهما) علم ما قررناه أن لصحة هذا النوع ثلاثة شروط (كون العدو في جهة القبلة ، وانتفاء السائر بينهم وبين المسلمين ، وكثرة المسلمين) وأما في الأنواع الأخرى فهي شروط لسنتها أفاده العلامة الشرفاوى على التحرير

(النوع الثاني) صلاة - بطن نخل - مكان من نجد بأرض غطفان

وهي - أن يكون العدو في غير جهة القبلة أو فيها وثم سائر بيننا وبينهم وفي المسلمين كثرة فيرتب الامام القوم فرقتين ويصلي بهم مرتين كل مرة بفرقة - جميع الصلاة سواء أكانت ثنائية أم ثلاثية أم رباعية ، وتكون الفرقة الأخرى تجاه العدو تحرس ، ثم تذهب المصلية إلى وجه العدو وتأتي الفرقة الحراسة فيصل بها مرة أخرى جميع الصلاة ، وتكون الصلاة الثانية للامام نفلا لسقوط فرضه

بالأولى ، وهذه الكيفية وإن جازت في حال الأمن بکراهة على القول بکراهة اقتداء المفترض بالمتنفل ولو في المعادة ، وبلا کراهة على القول بتخصيص الکراهة بغير المعادة لكنها سنة هنا (عند كثرة المسلمين ، وقلة عدوهم ، وخوف هجومهم عليهم في الصلاة)

فهذه الكيفية في الخوف مخالفة لنفسها في الأمن لأنها سنة (في الخوف) ، ومباحة أو مكروهة في (الأمن) وقولهم : — یسن للمفترض أن لا یقتدی بالمتنفل خروجاً من خلاف أن حنیفة محله (في الأمن ، أو غير الصلاة المعادة) أما في الخوف فیستحب لأننا نرتكب فيه أشياء لا تفعل في حال الأمن ، وأما الصلاة المعادة فیستحب فيها لأنه قد اختلف في فرضيتها ، ثم اعلم أن أقل درجات الکثرة أن يكون المسلمون مثل الکفار في العدد

(النوع الثالث) صلاة — ذات الرقاع — مكان من نجد بأرض غطفان أيضاً ، وسميت بذلك لان الصحابة رضی الله تعالى عنهم لقوا بأرجلهم الحرق لما تفرحت وقيل لترقع صلاتهم فيها — لان بعضها جماعة ، وبعضها فرادی ، وبعضها فيه الاقتداء حقیقی وبعضها فيه الاقتداء حکمی . وهی — أن يكون العدو في غير جهة القبلة أو فيها وثم سائر فیرتب الامام القوم فرقتين فان كانت الصلاة ثنائية كصبح ومقصورة — وقتت احدي الفرقتين في وجه العدو ، وانحاز الامام بالآخرى إلى حيث لا یبلغهم سهام العدو فیصلی بهم رکعة ویفارقونه بالنية عند قيامه للثانية منتصباً أو عقب رفعه من السجود ، ويتمونها لانفسهم ويخرجون منها إلى وجه العدو ، ويستحب للامام تخفيف الاولى ويستحب لهم تخفيف الثانية التي انفردوا بها ، ثم یجئ الآخرون بعد ذهاب أولئك إلى وجه العدو والامام قائم في الثانية ویطيل القراءة ندبا إلى لحوقهم ویصلی بهم الثانية ، وحين یجلس للشهادة یقومون ويتمون الثانية وهم مقتدون به حکماً فينتظرهم لیسلم بهم لیحوزوا فضيلة التحلل معه كما حازت الاولى فضيلة التحرم .

(تنبيه) شملت الثانية (الجمعة) وشرطها أن یسمع الخطبة أربعون من الفرقة الاولى ویضر نقصهم عن ذلك سواء في الركعة الاولى أو في الثانية ، أما الفرقة الثانية فلا یشرط سماعهم الخطبة ، ولا یضر نقصهم عن أربعين مطلقاً سواء في

الركعة الأولى أو الثانية وسواء حال الاحرام أو بعده ، ويشترط أيضاً أن تقع في أبنية ، وفي حال الإقامة ، وصلاتها كمسكان أولى لما في صلاة ذات الرقاع من التعدد الضروري وخلو صلاة عسكان عنه ، وأما صلاة بطن نخل فتمتنع لما فيها من التعدد الحقيقي من غير حاجة .

وان كانت الصلاة ثلاثية صلى بفرقة ركعتين وتفارقة بعد التشهد معه وبالثانية ركعة وهو أفضل من عكسه لسلامته من التطويل في عكسه بزيادة تشهد في أولى الثانية وينتظر فراغ الفرقة الأولى ، ويجيء الثانية في جلوس تشهده أو قيام الثالثة وانتظاره في القيام أفضل من انتظاره في الجلوس لأن القيام محل التطويل . وان كانت الصلاة رباعية صلى بكل من الفرقتين ركعتين ، ويتشهد بكل منهما ، وينتظر الثانية في جلوس التشهد أو قيام الثالثة وهو أفضل كما سبق .

ويجوز أن يصلى ولو بلا حاجة بكل من أربع فرق ركعة ، وتفارق كل فرقة من الثلاث الأول وتم لنفسها وهو منتظر فراغها ويجيء الأخرى وينتظر الرابعة في تشهده ليسلم بها — فإذا صلى بالأول ركعة فارقه وصلّت لنفسها ثلاثاً وسلّمت والامام قائم ينتظر فراغها وذهابها ويجيء الثانية ، فإذا صلى بالثانية الركعة الثانية فارقه وفعلت ما تقدم ، وانتظر الثالثة أما في التشهد الأول أو قائماً ، وإذا صلى بالثالثة الركعة الثالثة فارقه وفعلت ما تقدم وانتظر الرابعة فيصلّى بها الركعة الرابعة وينتظرها في التشهد ويسلم بها .

واعلم أن صلاة ذات الرقاع أفضل من صلاة بطن نخل — للخروج من خلاف اقتداء المفترض بالمتنفل ، وهى أيضاً أفضل من صلاة عسكان للاجتماع على صحتها في الجملة ، وصلاة بطن نخل أفضل من عسكان لجوازها في حال الأمن .

(النوع الرابع) صلاة شدة الخوف ، وذلك — (إذا اشتد الخوف) وإن لم يلتمح القتال بحيث لم يأمنوا هجوم العدو — لو ولواعنه كما في ذات الرقاع — أو انقسموا كما في عسكان (أو التحم القتال) بأن لم يتمكنوا من تركه * والتحام القتال كناية عن شدة اختلاطهم بحيث يلتصق لحم بعضهم ببعض أو يقارب الالتصاق حينئذ يصلى كل واحد كيف أمكنه — ماشياً أو راكباً ، مستقبل القبلة وغير مستقبل لها — فيعذر كل منهم في ترك استقبال القبلة عند العجز عنه

وصلاة العزوف

من الصلوات بترجمة لأنه يحتمل في إقامة الفرض (١) في الخوف ما لا يحتمل في غيره (وصلاة الخوف) أنواع كثيرة تبلغ (٢) ستة أضرب كما في صحيح

بسبب العدو للضرورة ، ويعذرون في الأعمال الكثيرة كالضربات والطعنات المتوالية لحاجة القتال ، ولا يعذرون في الصياح لعدم الحاجة اليه لأن الساكت أهيأ ، ومثل الصياح النطق بلا صياح فلا يعذرون فيه لعدم الحاجة ومن عجز عن ركوع أو سجود أو ما بهما للضرورة ، وجعل السجود أخفض من الركوع ليحصل التمييز بينهما ، ويجوز اقتداء بعضهم ببعض وإن اختلفت الجهة وتقدموا على الإمام للضرورة ، والجماعة أفضل من انفرادهم كما في الأمن لعنوم الأخبار في فضل الجماعة ويجوز هذا النوع في كل قتال ، وهرب مباحين — كقتال عادل لباغ وذى مال لقاصد أخذه ظلماً ، أو لمن أخذه كخطفه ثوبه أو نعله ، فله أن يسعى خلفه وهو يصلى حتى إذا ألقاه الخاطف أتم صلاته في محله — وهرب من حريق وسيل وسميع لا معدى عنه ، وغريم عند اعساره ، ولا يضرب وطؤه نجاسة — لكن يجب عليه القضاء إن وطئها قصداً أو كانت غير معفو عنها .

(تنبيه) لا تصلى صلاة شدة الخوف إلا بشرط ضيق الوقت بحيث لا يبقى منه إلا ما يسع الصلاة — هذا إن كان يرجو الأمن وإلا جازت الصلاة كذلك ولو في أول الوقت ، وأما بقية الأنواع فالظاهر فيها عدم اشتراط ذلك .

(١) ليس قيدا لأنه يجوز فيه صلاة النفل أيضاً على التفصيل الذى قررنا

فيما تقدم

(٢) بل ستة عشر نوعاً وردت بها السنة اختار الامام الشافعى رضى الله عنه منها الأنواع الأربعة وأسقط المصنف منها نوعاً وهو صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم يظن نخل كما ستعرفه واختار الشافعى رضى الله تعالى عنه هذه الأنواع الأربعة مع جواز غيرها عنده لسهولة ، وكثرة مخارجها ، وقلة الأفعال فيها ، والنوع الثالث في كلامه وهو الرابع في كلام غيره ورد به القرآن صريحاً وأما غيره فاحتمالاً لأن قوله تعالى (وإذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة الآية) تحتمل لصلاة ذات الرقاع وصلاة عسفان ، وصلاة بطن نخل

كُلِّ ثَلَاثَةٌ أَضْرَبَ ، (أَحَدُهَا) أَنْ يَكُونَ الْعَدُوُّ فِي غَيْرِ جِهَةِ الْقِبْلَةِ فَيُفَرِّقُهُمُ
الْإِمَامُ فِرْقَتَيْنِ فِرْقَةً تَقِفُ فِي وَجْهِ الْعَدُوِّ وَفِرْقَةً خَلْفَهُ فَيُصَلِّي بِالْفِرْقَةِ الَّتِي
خَلْفَهُ رَكْعَةً ثُمَّ تُتِمُّ لِنَفْسِهَا وَتَمْضِي إِلَى وَجْهِ الْعَدُوِّ وَتَأْتِي الطَّائِفَةُ الْأُخْرَى
فَيُصَلِّي بِهَا رَكْعَةً وَتُتِمُّ لِنَفْسِهَا وَيُسَلِّمُ بِهَا . (وَالثَّانِي) أَنْ يَكُونَ فِي جِهَةِ الْقِبْلَةِ
فَيُصَفِّهُمُ الْإِمَامُ صَفَيْنِ وَيُحْرِمُ بِهِمُ

مسلم اقتصر المصنف منها (على ثلاثة أضرب (١) أحدها أن يكون العدو في
غير جهة (٢) القبلة) وهو قليل وفي المسلمين كثرة بحيث (٣) تقاوم كل فرقة منهم
العدو (فيفرقهم الإمام فرقتين فرقة تقف في وجه العدو) تحرسه (وفرقة
تقف خلفه) أي الإمام (فيصل بالفرقة التي خلفه ركعة ثم) بعد قيامه للركعة
الثانية (تتم لنفسها) بقية الصلاة (وتمضي) بعد فراغ صلاتها (إلى وجه
العدو) تحرسه (وتأتي الطائفة الأخرى) التي كانت حارسه في الركعة الأولى
(فيصل) الإمام (بها ركعة) فإذا جلس الإمام للتشهد تفارقه (وتم لنفسها)
ثم ينتظرها الإمام (ويسلم بها) وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم
بذات الرقاع سميت بذلك لأنهم رقعوا فيها راياتهم وقيل غير ذلك (والثاني
أن يكون العدو في جهة القبلة) في مكان لا يسترهم عن أبصار المسلمين شيء وفي
المسلمين كثرة تحتل تفرقهم (فيصفهم) الإمام (صفين) مثلاً (ويحرم بهم)

(١) إنما اقتصر المصنف على الثلاثة لأن الرابع وهو (صلاة بطن نخل)

يجوز في الخوف والأمن

(٢) أو فيها وبينهما ساتر يمنع رؤية العدو

(٣) المعتمد أن (الكثرة) قيد للجواز والصحة في صلاة (عسفان) وشرط
للسنية في صلاة (ذات الرقاع ، وبطن نخل) وغير معتبر من أصله في صلاة (شدة
الخوف) واعلم أنه لا تجوز صلاة نوع في غير محله فإذا كان العدو في غير جهة القبلة
أو فيها وثم سائر فهذا محل صلاة ذات الرقاع ولا تجوز فيه صلاة عسفان والعكس
بالعكس وأما صلاة بطن نخل فتجوز في أي موضع بل تجوز في الأمن

فَإِذَا سَجَدَ سَجَدَ مَعَهُ أَحَدُ الصَّفَيْنِ وَوَقَفَ الصَّفُ الْآخَرُ يَحْرُسُهُمْ فَإِذَا رَفَعَ سَجَدُوا وَلَعَنُوهُ (وَالثَّالِثُ) أَنْ يَكُونَ فِي شِدَّةِ الْخَوْفِ وَالتَّعَامِ الْحَرْبِ فَيُصَلِّي كَيْفَ أَمَكْنَهُ رَاجِلًا أَوْ رَاكِبًا مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ وَغَيْرَ مُسْتَقْبِلِهَا .

﴿ فصل ١٢ ﴾ وَيَحْرُمُ عَلَى الرِّجَالِ لُبْسُ الْحَرِيرِ وَالتَّخَنُّمُ بِالذَّهَبِ وَبِعِلِّهِ لِلنِّسَاءِ وَقَلِيلُ الذَّهَبِ وَكَثِيرُهُ فِي التَّحْرِيمِ

جميعا (فإذا سجد) الامام في الركعة الاولى (سجد معه أحد الصنفين) سجدتين (ووقف الصف الآخر يحرسهم فإذا رفع) الإمام رأسه (سجدوا ولحقوه) ويتشهد الامام بالصنفين ويسلم بهم وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بعسفان وهي قرية في طريق الحاج المصري بينها وبين مكة مرحلتان سميت بذلك لعسف السيول (١) فيها (والثالث أن يكون في شدة الخوف والتحلم الحرب) هو كناية عن شدة الاختلاط بين القوم بحيث يلتصق لحم بعضهم ببعض فلا يتمكنون من ترك القتال ولا يقدرّون على النزول ان كانوا ركبانا ولا على الانحراف إن كانوا مشاة (فيصل) كل من القوم (كيف أمكنه راجلا) أى ماشيا (أورا كبا مستقبل القبلة وغير مستقبل لها) ويعذرون في الأعمال الكثيرة في الصلاة كضربات تواليت

(فصل) في اللباس (٢) (ويحرم على الرجال لبس الحرير) والقز (والتخنم بالذهب) في حال الاختيار وكذا يحرم استعمال ما ذكر على جهة الافتراش وغير ذلك من وجوه الاستعمالات ويحل للرجال لبسه للضرورة كحر وبرد مهلكين (ويحل للنساء لبس الحرير وافتراشه ويحل للولى اللباس الصبي الحرير

(١) حتى خربت وعي أثرها

(٢) وذكره المصنف عقب صلاة الخوف لأنه قد يباح منه للقاتل مالا

يباح لغيره

سواء وإذا كان بعض الثوب إبريسماً وبعضه قطناً أو كتاناً جاز لبسه ما لم يكن الأبريسم غالباً .

(فصل) ويلزم في الميت أربعة أشياء : غسله وتكفينه والصلاة عليه ودفنه ، وأثنان لا يغسلان ولا يصلى عليهما الشهيد في معركة المشركين والسقط الذي لم يستهل صارخاً

قبل سبع سنين وبعدها (وقليل الذهب وكثيره) أى استعمالهما (فى التحريم سواء وإذا كان بعض الثوب إبريسماً) أى حريراً (وبعضه) الآخر (قطناً أو كتاناً) مثلاً (جاز) للرجل (لبسه ما لم يكن الأبريسم غالباً) على غيره فإن كان غير الأبريسم غالباً حل وكذا ان استويا فى الأصح

(فصل) فيما يتعلق بالميت من غسله وتكفينه والصلاة عليه ودفنه (ويلزم) على طريق فرض الكفاية (فى الميت) المسلم غير المحرم والشهيد (أربعة أشياء غسله وتكفينه والصلاة عليه ودفنه) وان لم يعلم بحال الميت إلا واحد تعين عليه ما ذكر ، أما الميت الكافر فالصلاة عليه حرام حريراً كان أو ذمياً ويجوز غسله فى الحالين ويجب تكفين الذمى ودفنه دون الحربى والمرتد وأما المحرم إذا كفن فلا يستر رأسه ولا وجه المحرمة وأما الشهيد فلا يصلى عليه كما ذكره المصنف بقوله (واثنان لا يغسلان ولا يصلى عليهما) أحدهما (الشهيد فى معركة المشركين) وهو من مات فى قتال الكفار بسببه سواء قتله كافر مطلقاً أو مسلم خطأ أو عاد سلاحه إليه أو سقط عن دابته أو نحو ذلك فإن مات بعد انقضاء القتال بجرأة فيه يقطع بموته منها فغير شهيد فى الأظهر وكذا لو مات فى قتال البغاة أو مات فى القتال لاسبب القتال (و) الثانى (السقط الذى لم يستهل) أى لم يرفع صوته (صارخاً) فإن استهل صارخاً أو بكى فحكمه كالشكبير والسقط بثلاث سنين الولد النازل قبل تمامه

وَيُقْسَلُ الْمَيْتُ وَتَرَا وَيَكُونُ فِي أَوَّلِ غُسْلِهِ سِدْرٌ وَفِي آخِرِهِ شَيْءٌ مِنْ كَافُورٍ
وَيَكْفَنُ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ بَيْضَ لَيْسَ فِيهَا قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ وَيَكْبَرُ عَلَيْهِ
أَرْبَعَ تَكْبِيرَاتٍ يَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ بَعْدَ الْأَوَّلَى وَيُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
بَعْدَ الثَّانِيَةِ وَيَدْعُو لِلْمَيْتِ بَعْدَ الثَّالِثَةِ فَيَقُولُ اللَّهُمَّ هَذَا عَبْدُكَ وَأَبْنُ
عَبْدِكَ خَرَجَ مِنْ رَوْحٍ

مَأخُودٌ مِنَ السَّقُوطِ (وَيُغْسَلُ الْمَيْتُ وَتَرَا) ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ
(وَيَكُونُ فِي أَوَّلِ غُسْلِهِ سِدْرٌ) أَيْ يَسْنُ أَنْ يَسْتَعِينَ الْغَاسِلُ فِي الْغَسَلَةِ الْأَوَّلَى
مِنْ غَسَلَاتِ الْمَيْتِ بِسِدْرٍ أَوْ خَطْمِي (وَ) يَكُونُ (فِي آخِرِهِ) أَيْ آخِرَ غَسَلِ
الْمَيْتِ غَيْرَ الْمُحْرَمِ (شَيْءٌ) قَلِيلٌ (مِنْ كَافُورٍ) بِحَيْثُ لَا يَغْيِرُ الْمَاءُ وَاعْلَمْ أَنَّ
أَقْلَ غَسَلٍ الْمَيْتِ تَعْمِيمُ بَدَنِهِ بِالْمَاءِ مَرَّةً وَاحِدَةً وَأَمَّا أَكْلُهُ فَذِكُورٌ فِي الْمَبْسُوطِ
(وَيَكْفَنُ) الْمَيْتَ ذَكَرًا كَانَ أَوْ لَا (فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ بَيْضَ) وَتَكُونُ كُلُّهَا
لِفَافِئٍ مُتَسَاوِيَةٍ طَوْلًا وَعَرْضًا تَأْخُذُ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا جَمِيعَ الْبَدَنِ (لَيْسَ فِيهَا
قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ) وَإِنْ كَفَنَ الذَّكَرَ فِي خَمْسَةِ فِيهِ الثَّلَاثَةُ الْمَذْكُورَةُ وَقَمِيصٌ
وَعِمَامَةٌ أَوْ الْمَرْأَةَ فِي خَمْسَةِ فِيهِ إِزَارٌ وَخِمَارٌ وَقَمِيصٌ وَلِفَافَتَانِ وَأَقْلُ السَّكْفَنِ
ثَوْبٌ وَاحِدٌ يَسْتَرْعُورَةُ الْمَيْتِ عَلَى الْأَصَحِّ فِي الرُّوضَةِ وَشَرَحَ الْمَهْذَبُ وَيَخْتَلَفُ
قَدْرُهُ بِذِكُورَةِ الْمَيْتِ وَأُنُوثَتِهِ وَيَكُونُ السَّكْفَنُ مِنْ جَنْسٍ مَا يَلْبِسُهُ الشَّخْصُ حَيًّا
(وَيَكْبَرُ عَلَيْهِ) أَيْ الْمَيْتَ إِذَا صَلَّى عَلَيْهِ (أَرْبَعَ تَكْبِيرَاتٍ) بِتَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ
وَلَوْ كَبَّرَ خَمْسًا لَمْ تَبْطُلْ لَكِنْ لَوْ خَمْسَ أَمَامَهُ لَمْ يَتَابِعْهُ بَلْ يَسْلَمُ أَوْ يَنْتَظِرُهُ لِيَسْلَمَ
مَعَهُ (وَيَقْرَأُ) الْمُصَلِّي (الْفَاتِحَةَ بَعْدَ) التَّكْبِيرَةِ (الْأَوَّلَى) وَتَجُوزُ قِرَاءَتُهَا
بَعْدَ غَيْرِ الْأَوَّلَى (وَيُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدَ) التَّكْبِيرَةِ (الثَّانِيَةِ)
وَأَقْلُ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ (وَيَدْعُو لِلْمَيْتِ بَعْدَ
الثَّالِثَةِ) وَأَقْلُ الدُّعَاءِ لِلْمَيْتِ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ وَآكُلْهُ مَذْكُورٌ فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ فِي
بَعْضِ نَسَخِ الْمَتْنِ وَهُوَ (اللَّهُمَّ إِنَّ هَذَا عَبْدُكَ وَأَبْنُ عَبْدِكَ خَرَجَ مِنْ رَوْحٍ

الدنيا وَسَمَتَهَا وَحُبُّوبُهُ وَأَحِبَّاءُهُ فِيهَا إِلَى ظِلَّةِ الْقَبْرِ وَمَا هُوَ لِأَقْبِهِ كَانَ يَشْهَدُ أَنْ
لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ وَحْدَكَ لَا شَرِيكَ لَكَ وَأَنْ مُحَمَّدًا عَبْدُكَ وَرَسُولُكَ وَأَنْتَ
أَعْلَمُ بِهِ مِنَّا اللَّهُمَّ إِنَّهُ نَزَلَ بِكَ وَأَنْتَ خَيْرُ مَنْزُولٍ بِهِ وَأَصْبَحَ فَقِيرًا إِلَى
رَحْمَتِكَ وَأَنْتَ غَنِيٌّ عَنْ عَذَابِهِ وَقَدْ جِئْنَاكَ رَاغِبِينَ إِلَيْكَ شُفْعَاءَ لَهُ اللَّهُمَّ
إِنْ كَانَ مُحْسِنًا فَزِدْ فِي إِحْسَانِهِ وَإِنْ كَانَ مُسِيئًا فَتَجَاوَزْ عَنْهُ وَلَقَدْ
بَرَحْتِكَ رِضَاكَ وَقَدْ فَتَنَ الْقَبْرِ وَعَذَابُهُ وَأَفْسَحَ لَهُ فِي قَبْرِهِ وَجَافَ
الْأَرْضَ عَنْ جَنَّتِيهِ وَلَقَدْ بَرَحْتِكَ الْأَمْنُ مِنْ عَذَابِكَ، حَتَّى تَبْعَثَهُ آمِنًا
إِلَى جَنَّتِكَ بِرَحْمَتِكَ مَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ وَيَقُولُ فِي الرَّابِعَةِ اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا
أَجْرَهُ وَلَا تَقْعُتْنَا بَعْدَهُ وَاغْفِرْ لَنَا وَلَهُ وَيُسَلِّمُ بَعْدَ الرَّابِعَةِ وَيُذْفَنُ فِي لَعْدِ
مُسْتَقْبَلِ الْقَبْلَةِ

الدنيا وَسَمَتَهَا وَحُبُّوبَهَا وَأَحِبَّاءَهَا فِيهَا إِلَى ظِلَّةِ الْقَبْرِ وَمَا هُوَ لِأَقْبِهِ كَانَ يَشْهَدُ
أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ وَحْدَكَ لَا شَرِيكَ لَكَ وَأَنْ مُحَمَّدًا عَبْدُكَ وَرَسُولُكَ وَأَنْتَ
أَعْلَمُ بِهِ مِنَّا اللَّهُمَّ إِنَّهُ نَزَلَ بِكَ وَأَنْتَ خَيْرُ مَنْزُولٍ بِهِ وَأَصْبَحَ فَقِيرًا إِلَى رَحْمَتِكَ وَأَنْتَ
غَنِيٌّ عَنْ عَذَابِهِ وَقَدْ جِئْنَاكَ رَاغِبِينَ إِلَيْكَ شُفْعَاءَ لَهُ اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ مُحْسِنًا فَزِدْ
فِي إِحْسَانِهِ وَإِنْ كَانَ مُسِيئًا فَتَجَاوَزْ عَنْهُ وَلَقَدْ بَرَحْتِكَ رِضَاكَ وَقَدْ فَتَنَ الْقَبْرِ
وَعَذَابُهُ وَأَفْسَحَ لَهُ فِي قَبْرِهِ وَجَافَ الْأَرْضَ عَنْ جَنَّتِيهِ وَلَقَدْ بَرَحْتِكَ إِلَّا مِنْ
مِنْ عَذَابِكَ حَتَّى تَبْعَثَهُ آمِنًا إِلَى جَنَّتِكَ بِرَحْمَتِكَ يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ وَيَقُولُ فِي الرَّابِعَةِ
اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُ وَلَا تَقْعُتْنَا بَعْدَهُ وَاغْفِرْ لَنَا وَلَهُ (ويُسَلِّمُ) المصلي (بعد)
التسكيرة (الرابعة) والسلام هنا كالسلام في صلاة غير الجنازة في كيفية
وعده لكن يستحب هنا زيادة ورحة الله وبركاته (ويُذْفَنُ) الميت (في)
لحد مستقبل القبلة (واللحد بفتح اللام وضما وسكون الحاء ما يحفر في أسفل
جانب القبر من جهة القبلة قدر ما يسع الميت ويستتره والدفن في اللحد أفضل
من الدفن في الشق إن صلبت الأرض والشق أن يحفر في وسط القبر كالنهر

وَيُسَلُّ مِنْ قَبْلِ رَأْسِهِ بِرَفْقٍ وَيَقُولُ الَّذِي يُلْحِدُهُ : — بِسْمِ اللَّهِ وَعَلَى مِلَّةِ
رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَيُضْجَعُ فِي الْقَبْرِ بَعْدَ أَنْ يعمُقَ قَامَةً وَبَسْطَةً
وَيُسَطَّحُ الْقَبْرُ وَلَا يُبْنَى عَلَيْهِ وَلَا يُحْصَصُ وَلَا بِأَسْ بِالْبُكَاءِ عَلَى الْمَيِّتِ مِنْ
غَيْرِ نَوْحٍ وَلَا شَقٍّ جِيبٍ وَيُعْزَى أَهْلُهُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ دَفْنِهِ وَلَا
يُدْفَنُ اثْنَانِ فِي قَبْرِ إِلَّا لِلْحَاجَةِ .

ويبنى جانباه ويوضع الميت بينهما ويسقف عليه بلبن ونحوه ويوضع الميت
عند مؤخر القبر وفي بعض النسخ بعد مستقبل القبلة زيادة وهي (ويسل من
قبل رأسه) أى سلا (برفق) لا بعنف (ويقول الذى يلحده بسم الله وعلى
ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم ويضجع فى القبر بعد أن يعمق قامة وبسطة)
ويكون الاضجاع مستقبل القبلة على جنبه الأيمن فلو دفن مستدر القبلة أو
مستلقيا نبش ووجه للقبلة مالم يتغير (ويسطح القبر) ولا ينم (ولا يبنى عليه
ولا يحصص) أى يكره تخصيصه بالحصص وهو النورة المسماة بالجير (ولا بأس
بالبكاء على ميت) أى يجوز البكاء على الميت قبل الموت وبعده وتركه أولى
ويكون البكاء (من غير نوح) أى رفع الصوت بالندب (ولا شق ثوب)
وفى بعض النسخ جيب بدل ثوب والجيب طوق القميص (ويعزى أهله)
أى الميت صغيرهم وكبيرهم وذكرهم واثامهم إلا الشابة فلا يعزىها إلا محرما
والتعزية سنة قبل الدفن وبعده (إلى ثلاثة أيام من) بعد (دفنه) إن كان
المعزى والمعزى حاضرين فإن كان أحدهما غائبا امتدت التعزية إلى حضوره
والتعزية لغة التسلية لمن أصيب بمن يعز عليه وشرعا الأمر بالصبر والحث
عليه بوعده الأجر والدعاء للميت بالمغفرة وللصاب بحجر المصيبة (ولا يدفن
إثنان فى قبر واحد إلا للحاجة) كضيق الأرض وكثرة الموتى

﴿ كتابُ الزكاة ﴾

تَجِبُ الزَّكَاةُ فِي خَمْسَةِ أَشْيَاءَ

• (كتاب) • أحكام (١) (الزكاة)

وهي لغة النماء وشرعا اسم (٢) لمال مخصوص يؤخذ من مال مخصوص على وجه مخصوص يصرف لطائفة مخصوصة (تجب الزكاة في

(١) أى بان أحكامها ، وجمع الشارح الأحكام — مع أن حكم الزكاة واحد وهو الوجوب — نظرا لتعدد الحكم بتعدد المضاف اليه وهو الزكاة ، فانها تكون زكاة لبيل ، وزكاة بقر ، وزكاة غنم وهلم جرا (والزكاة) قسبان زكاة بدن وهي — زكاة الفطر — وزكاة مال وهي اما — متعلقة بالعين — وهي ما عدا زكاة التجارة ، ولما متعلقة بالقيمة وهي زكاة التجارة —

واعلم أن الزكاة أحد أركان الاسلام يكفر جاحد المجمع عليه منها دون المختلف فيه — كزكاة الركا ، والتجارة ، ومال الصبي — ويقا تل الممتنع من أدائها كما فعل الصديق رضى الله تعالى عنه ، وفرضت في السنة الثانية من الهجرة بعد زكاة الفطر ، والمشهور عند المحدثين أنها فرضت في شوال السنة المذكورة ، وقال بعضهم فرضت في شعبان مع زكاة الفطر من السنة المذكورة ثم قيل : إنها من خصوصيات هذه الأمة ، وقيل : إنها من الشرائع القديمة ، وجمع بينهما بأن الأول بالنظر للكيفية والشروط الآتية ، والثاني بالنظر للأصل

وقدمها على الصوم والحج مع أنها أفضل منها — اهتما ما بشأنها لأنها مظنة البخل ، ومراعاة لحديث : بنى الاسلام على خمس والحكمة في تقديمها فيه أن النفوس تشح بها لكونها طبعت على حب المال

(٢) لو قال : اسم لما يخرج عن مال أو بدن لكان أخصر وأشمل

وقوله (لمال مخصوص) هو القدر المخرج — من ربع العشر في الذهب ، والفضة ، ومن العشر أو نصفه في الزروع وهكذا — وقوله (يؤخذ من مال مخصوص) هو المخرج منه — كعشرين مثقالا من الذهب ، ومائتي درهم من الفضة ، وخمسة أوسق في الزروع وهكذا — ولو قال : (أو عن بدن) لشم

وَهِيَ : الْمَوَاشِي وَالْأَثْمَانُ وَالزُّرُوعُ وَالشَّمَارُ وَعَرُوضُ التِّجَارَةِ ، فَأَمَّا الْمَوَاشِي فَتَجِبُ الزَّكَاةُ فِي ثَلَاثَةِ أَجْنَاسٍ مِنْهَا ، وَهِيَ الْإِبِلُ وَالْبَقَرُ وَالْغَنَمُ وَشُرَاطِطُ وَجُوبِهَا سِتَّةُ أَشْيَاءَ الْإِسْلَامُ وَالْحَرِيَّةُ وَالْمِلْكُ الثَّامُ

خمس (١) أشياء وهي المواشي (ولو عبر بالنعم لكان أولى لأنها أخص من المواشي والكلام هنا في الأخص (والأثمان) وأريد بها الذهب والفضة (والزروع) وأريد بها الأقوات (والثمار وعروض التجارة) وسيأتي كل من الخمسة مفصلاً (فأما المواشي فتجب الزكاة في ثلاثة أجناس منها وهي الإبل والبقر والغنم) فلا تجب في الخيل والرقيق والمتولد مثلاً بين غنم وظباء (وشرائط وجوب الزكاة فيها ستة أشياء الاسلام) فلا زكاة على كافرا صلي وأما المرتد فالصحيح ان ماله موقوف فان عاد إلى الاسلام وجبت عليه وإلا فلا (والحرية) فلا زكاة على رقيق وأما البعض فتجب عليه الزكاة فيما ملكه ببعضه الحر (والملك (٢) الثام)

التعريف زكاة الفطر وقوله : (على وجه مخصوص) أى من الكيفية المشتملة على الشروط الآتية وقوله : (بصرف لطائفة مخصوصة) هم المستحقون المذكورون في قوله تعالى : (إنما الصدقات للفقراء الآية) —

(١) أى إجمالاً وإلا فهي ثمانية تفصيلاً — الإبل ، والبقر ، الغنم ، والذهب ، والفضة ، والزروع ، والنخل ، والعنب — وأما عروض التجارة فترجع للذهب والفضة لأن الزكاة في قيمتها وهي إما ذهب أو فضة غالباً — وبهذا ينتظم قولهم : تجب في ثمانية وتصرف إلى ثمانية

(٢) فلا تجب فيما لا يملكه ملكاً تاماً كمال — وقف لجنين — إذ لا وثوق بوجوده ، ولا حياته أى شأنه ذلك حتى لو أخبر به معصوم فالحكم كذلك — فلا زكاة عليه إذا انفصل حياً ، ولا على الورثة إذا انفصل ميتاً لعدم تيقن ملكهم .

وتجب في مال محجور عليه — وهو الصبي ، والمجنون ، والسفيه — والمخاطب

وَالنَّصَابُ وَالْحَوْلُ وَالسُّومُ

أَيُّ الْمَلِكِ الضَّعِيفِ (١) لَا زَكَاةَ فِيهِ كَالْمَشْتَرَى قَبْلَ قَبْضِهِ لَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ كَمَا يَقْتَضِيهِ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ تَبَعًا لِلْقَوْلِ الْقَدِيمِ لَكِنَّ الْجَدِيدَ الْوَجُوبَ (وَالنَّصَابُ وَالْحَوْلُ (٢)) فَلَوْ نَقَصَ كُلُّ مَنِهَا فَلَا زَكَاةَ (وَالسُّومُ) وَهُوَ الرَّعْيُ فِي كَلَامِ مَبَاحٍ وَأَنْ عُلِقَتْ الْمَاشِيَةُ مَعْظَمُ أَحْوَالِهَا فَلَا زَكَاةَ فِيهَا وَأَنْ عُلِقَتْ نِصْفُهُ فَأَقْلَ قَدَرًا تَعِيشُ بِلُونِهِ بَلَا ضَرَرَ بَيْنَ وَجِبَتْ زَكَاتُهَا وَالْأَفْلَا

بِالْإِخْرَاجِ مِنْهُ وَلِيهِ ، إِنْ كَانَ يَرَى وَجُوبَهَا فِي مَالِهِ بِأَنْ كَانَ شَافِعِيًّا ، فَإِنْ كَانَ لَا يَرَاهُ كَحَنْفِيٍّ فَلَا وَجُوبَ عَلَيْهِ ، وَالْإِحْتِيَاطُ لَهُ أَنْ يُحْسَبَ الزَّكَاةُ حَتَّى يَكْمَلَ الْحُجُورُ عَلَيْهِ فَيُخْبِرُهُ بِذَلِكَ ، وَلَا يُخْرِجُهَا بِنَفْسِهِ ، وَتَجِبُ فِي مَغْصُوبٍ - وَمِنْهُ الْمَسْرُوقُ - وَضَالٍّ ، وَمُجْحُودٌ ، وَغَائِبٌ وَإِنْ تَعَذَّرَ أَخْذُهُ ، وَفِي دَيْنٍ لَا زَمَ . مِنْ نَقْدٍ وَعَرْضٍ تِجَارَةً - وَفِي مَمْلُوكٍ بِمَقْدَرِ قَبْضِهِ لِأَنَّهُ مَمْلُوكَةٌ مَلِكًا تَامًا ، وَلَكِنْ لَا يُجِبُ الْإِخْرَاجُ بِالْفِعْلِ إِلَّا عِنْدَ التَّمَكُّنِ مِنْ أَخْذِهِ ، فَيُخْرِجُهَا عَنِ الْأَحْوَالِ الْمَاضِيَةِ بَعْدَ أَخْذِهِ ، وَلَوْ تَلَفَ قَبْلَ التَّمَكُّنِ سَقَطَتْ ، وَلَا يَمْنَعُ دَيْنٌ - وَلَوْ حُجِرَ بِهِ - وَجُوبُهَا فَلَوْ اجْتَمَعَتْ الزَّكَاةُ وَالِدَيْنِ عَلَى حَيٍّ - فَإِنْ تَعَلَّقَتْ الزَّكَاةُ بِالْعَيْنِ قَدِمَتْ مَطْلَقًا - سِوَاهُ كَانَ مُحْجُورًا عَلَيْهِ أَمْ لَا - وَإِنْ لَمْ تَتَّعَلَقْ بِالْعَيْنِ فَإِنْ كَانَ مُحْجُورًا عَلَيْهِ قَدِمَ حَقُّ الْآدَمِيِّ . وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُحْجُورًا عَلَيْهِ قَدِمَتْ عَلَيْهِ تَقْدِيمًا لِدَيْنِ اللَّهِ ، وَلَا يَشْكُلُ عَلَيْهِ قَوْلُهُمْ : حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى مُبْنِيَةٌ عَلَى الْمَسَاحَةِ ، لِأَنَّ ذَلِكَ فِي الْحُدُودِ وَنَحْوِهَا . أَوْ يُقَالُ الزَّكَاةُ فِيهَا جِهَتَانِ : حَقُّ اللَّهِ . وَحَقُّ الْآدَمِيِّ . أَمَّا لَوْ اجْتَمَعَتْ مَعَ دَيْنِ اللَّهِ تَعَالَى كَجَمْعٍ فَالْوَجْهُ أَنْ يُقَالَ إِنْ كَانَ النَّصَابُ مَوْجُودًا قَدِمَتْ الزَّكَاةُ وَإِلَّا فَيَسْتَوِيَانِ

(١) تَفْرِيعٌ عَلَى مَفْهُومِ (التَّامِ) وَخَرَجَ بِالْمَلِكِ الْمُبَاحِ . وَالْمَوْقُوفُ عَلَى غَيْرِ مَعِينٍ فَلَا تَجِبُ الزَّكَاةُ فِيهِمَا . أَمَّا الْمَوْقُوفُ عَلَى مَعِينٍ فَتَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ
(٢) (النَّصَابُ) بِكَسْرِ التَّوْنِ قَدْرٌ مَعْلُومٌ مِمَّا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ وَهُوَ مُخْتَلَفٌ فِي الثَّلَاثَةِ (فَأُولُ) نَصَابِ الْأَبْلِ خَمْسَةٌ (وَأُولُ) نَصَابِ الْبَقَرِ ثَلَاثُونَ (وَأُولُ) نَصَابِ الْغَنَمِ أَرْبَعُونَ كَمَا سَيَأْتِي

(وَالْحَوْلُ) سَنَةٌ كَامِلَةٌ - فَلَا تَجِبُ قَبْلَ تَمَامِهِ وَلَوْ بِلِحْظَةٍ - لَكِنْ لِنَتَاجِ نَصَابِ مَلِكِهِ بِسَبَبِ مَلِكِ النَّصَابِ حَوْلِ النَّصَابِ وَإِنْ مَانَتْ الْأَمَهَاتُ - وَلَوْ ادَّعَى الْمَالِكُ النِّتَاجَ بَعْدَ الْحَوْلِ صَدَقَ فَإِنَّهُمْ السَّاعِي سَنَ تَحْلِيفِهِ

وَأَمَّا الْإِثْمَانُ فَشَيْئَانِ الذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ وَشَرَايِطُ وَجُوبِ الزَّكَاةِ فِيهَا خَمْسَةُ أَشْيَاءَ الْإِسْلَامُ وَالْحَرِيَّةُ وَالْمَلِكُ التَّامُّ وَالنِّصَابُ وَالْحَوْلُ وَأَمَّا الزَّرْعُ فَتَجِبُ الزَّكَاةُ فِيهَا ثَلَاثَةُ شَرَايِطَ أَنْ يَكُونَ مِمَّا يَزْرَعُهُ الْآدَمِيُّونَ وَأَنْ

(وَأَمَّا الْإِثْمَانُ فَشَيْئَانِ الذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ) مضروبين كانا أولا وسيأتي نصابهما (وشرايط وجوب الزكاة فيها) أى الاثمان (خمس) (١) أشياء الاسلام والحرية والملك التام والنصاب والحول (٢) وسيأتي بيان ذلك (وأما الزروع) وأراد بها المصنف المقتات من حنطة وشعير وعدس وأرز وكذا ما يقتات اختيارا كذرة وحمص (فتجب فيها الزكاة بثلاثة) (٢) شرايط أن يكون مما يزرعه) أى يستنبته (٤) (الآدميون) فإن نبت بنفسه (٥) يحمل ماء أو هواء فلا زكاة فيه (وأن

(١) هى الشروط السابقة — لكن باسقاط السوم
(٢) فلو زال ملكه فى أثناء الحول عن النصاب أو بعضه يبيع أو غيره انقطع الحول ، ولو عاد بشراء أو غيره استأنف الحول فعوده ملك جديد لا بد له من حول ، ويستثنى من اشتراط الحول (المعدن ، والركاز فتجب فيهما الزكاة فى الحال (٣) أى زيادة على ما سبق من الشروط — غير الحول ، والسوم والنصاب) أما الحول ، والسوم فلا يشترطان هنا كما هو ظاهر ، وأما النصاب فقد ذكره فلتخص أن الزروع تجب فيها الزكاة بستة شروط : — (الاسلام ، والحرية ، والملك التام وكونها مما يستنبته الآدميون وكونها قوتا مدخرا ، والنصاب)
(٤) أى يتولى أسباب إنباته والمراد ماشأنه ذلك — وإن نبت بنفسه أو يحمل ماء أو هواء فتجب فيه الزكاة

(٥) هذا محمول على ماشأنه أن ينبت بنفسه من الأشياء التى تطلع بنفسها فى البوادي ، وعلى ما حمله ماء أو هواء من دار الحرب فنبت بأرض مباحة فلا زكاة فى ذلك — كالنخل المباح بالصحراء وثمار البستان وغلة القرية الموقوفين على المساجد ، والفقراء والمساكين فلا زكاة فيها على الصحيح إذ ليس فيها مالك معين ، فلو كان لها مالك معين بأن نبت ذلك الحب فى أرض لشخص معين فيملكه وتجب عليه زكاته

يَكُونُ قُوْتًا مُدَّخَرًا وَأَنْ يَكُونَ نِصَابًا وَهُوَ خَمْسَةُ أَوْسُقٍ لَا قِشْرَ عَلَيْهَا
وَأَمَّا الثَّمَارُ فَتَجِبُ الزَّكَاةُ فِي سِتِّينَ مِنْهَا ثَمَرَةُ النَّخْلِ وَثَمَرَةُ الْكَرْمِ وَشَرَايِطُ
وُجُوبِ الزَّكَاةِ فِيهَا أَرْبَعُ أَشْيَاءَ الْإِسْلَامُ وَالْحُرِّيَّةُ وَالْمَلِكُ التَّامُّ وَالنِّصَابُ
وَأَمَّا عُرُوضُ التِّجَارَةِ فَتَجِبُ الزَّكَاةُ فِيهَا بِالشَّرَايِطِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْأَثْمَانِ .

يكون قوتا مدخرا) وسبق قريبا بيان (١) المقتات وخرج بالقوت ما لا يقتات (٢)
من الأبقار (٣) نحو الكبون (وأن يكون نصابا وهو خمسة أوسق) (٤) لا قشر
عليها) وفي بعض النسخ وأن يكون خمسة أوسق باسقاط نصاب (وأمّا الثمار
فتجب الزكاة في ستين منها ثمرة النخل وثمره الكرم) والمراد بهذين الثمرتين
التمر والزبيب (وشرايط وجوب الزكاة فيها) أى الثمار (أربع خصال الاسلام
والحرية والملك التام والنصاب) ففى اتفق شرط من ذلك فلا وجوب (وأمّا
عروض (٥) التجارة فتجب الزكاة فيها بالشروط المذكورة) سابقا (فى الاثمان (٦)
والتجارة هى التقلب فى المال لغرض الربح

(١) أى فى قوله من حنطة وشعير الخ

(٢) أى ما لا يصلح للاقتيات ولا للادخار اختيارا

(٣) وكذا من الثمار كالخوخ، والرمان، والتين، واللوز، والجوز والتفاح
والشمش — وكذا ما يقتات اضطارا كحب الحنظل والغاسول (وقوله) نحو
الكمون أى والشمر، والكزبرة، والحبة السوداء والفلفل، وبذر الكتان
(٤) ضبطها القمولى بالكيل المصرى بستة أرباب وربع، قال العلامة الباجورى
ومثله الانبأى هذا بحسب زمانه، وأما الآن فخرروها بأربعة أرباب وروية لأن
الكيل قد كبر عما كان عليه

(٥) جمع عرض بفتح فسكون اسم — لكل ما قابل التقدين من الأموال —

(٦) وهى خمسة — الاسلام، والحرية، والملك التام والنصاب، والحوال —
لكن النصاب يعتبر فى عروض التجارة بآخر الحوال وفى الاثمان جميع الحوال،
وترك (سادسا) وهو — أن تملك تلك العروض بمعاوضة كسواء — و (سابعا)

﴿فصل ١٠﴾ وَأَوَّلُ نِصَابِ الْإِبِلِ خَمْسٌ وَفِيهَا شَاةٌ وَفِي عَشْرِ شَاتَانِ وَفِي خَمْسَةِ عَشَرَ ثَلَاثُ شِيَاهٍ وَفِي عَشْرِينَ أَرْبَعُ شِيَاهٍ وَفِي خَمْسٍ وَعَشْرِينَ بَنْتُ مَخَاضٍ وَفِي سِتٍّ وَثَلَاثِينَ بَنْتُ لَبُونٍ وَفِي سِتٍّ وَأَرْبَعِينَ حَقَّةٌ وَفِي إِحْدَى وَسِتِّينَ جَذَعَةٌ وَفِي سِتٍّ وَسَبْعِينَ

﴿فصل ١١﴾ (وَأَوَّلُ نِصَابِ الْإِبِلِ خَمْسُ (٢) وَفِيهَا شَاةٌ (٣)) أَى جَذَعَةٌ ضَانٌ لَهَا سَنَةٌ وَدَخَلَتْ فِي الثَّانِيَةِ أَوْ ثِنْتِيَّةٌ مَعَزْلَهَا سَنَتَانِ وَدَخَلَتْ فِي الثَّلَاثَةِ وَقَوْلُهُ (وَفِي عَشْرِ شَاتَانِ وَفِي خَمْسَةِ عَشَرَ ثَلَاثُ شِيَاهٍ وَفِي عَشْرِينَ أَرْبَعُ شِيَاهٍ وَفِي خَمْسٍ وَعَشْرِينَ بَنْتُ مَخَاضٍ (٤) مِنْ الْإِبِلِ وَفِي سِتٍّ وَثَلَاثِينَ بَنْتُ لَبُونٍ (٥) وَفِي سِتٍّ وَأَرْبَعِينَ حَقَّةٌ (٦) وَفِي إِحْدَى وَسِتِّينَ جَذَعَةٌ (٧) وَفِي سِتٍّ وَسَبْعِينَ

وهو - نية التجارة عند كل تصرف ولو في مجلس العقد إلى أن يفرغ رأس المال لتتميز عن (القنية) بكسر فسكون ففتح وهي الامساك للارتفاع وبعد فراغ رأس المال لا تجب نية التجارة عند التصرف - بل الشرط أن لا ينوى القنية

(١) الغرض من هذا الفصل وما بعده من الفصول الآتية - بيان مقدار النصاب الذي هو أحد الشروط السابقة (٢) فليس فيما دونها زكاة

(٣) إنما وجبت الشاة - مع أن الظاهر وجوب شيء من الإبل - لأن إيجاب البعير يضر بالمالك ، وإيجاب جزء من بعير - وهو الخنثى - يضر به وبالفقراء لضرر المشاركة ، ففي وجوب الشاة رفق بالفريقين

(٤) أَى بنت ناقة مخاض - سميت بذلك - لأنها بعد سنة أن لامها أن تكون مخاضاً أَى حاملاً (٥) أَى بنت ناقة لبون - سميت - بذلك لانه أن لامها أن تصير لبونا أَى ذات لبن بسبب ولادتها ثانياً

(٦) بكسر الحاء سميت بذلك لأنها استحقت أن يتركها الفحل ، وإن يركب عليها ، ويحمل على ظهرها .

(٧) هي التي لها أربع سنين وطعنت في الخامسة سميت بذلك لأنها أجدعت أَى أسقطت مقدم أسنانها

بِنْتَا لَبُونٍ وَفِي إِحْدَى وَتِسْعِينَ حَقَّتَانِ وَفِي مِائَةٍ وَإِحْدَى وَعِشْرِينَ ثَلَاثُ
بَنَاتٍ لَبُونٍ نَمَّ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بِنْتُ لَبُونٍ وَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حَقَّةٌ

بنتا لبون (١) وفي إحدى وتسعين حققتان وفي مائة وإحدى وعشرين ثلاث بنات لبون (ظاهر غنى عن الشرح وبنات المخاض لها سنة ودخلت في الثانية و (بنت اللبون) لها سنتان ودخلت في الثالثة و (الحقة) لها ثلاث سنين ودخات في الرابعة و (الجدعة) لها أربع سنين ودخلت في الخامسة وقوله (ثم في كل / أى ثم بعد زيادة تسع على مائة وإحدى وعشرين وزيادة عشر بعد زيادة التسع وجملة ذلك مائة وأربعون يستقيم الحساب على أن في كل (أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة) ففي مائة وأربعون حققتان وبنات لبون وفي مائة وخمسين ثلاث حقات وهكذا

(١) قال: وفي ست وسبعين بنتا لبون أى تعبدا لا بالحساب — لأن مقتضى الحساب أن يجب في اثنين وسبعين بنتا لبون وهكذا الحال في قوله: — وفي إحدى وتسعين حققتان — لأن مقتضى الحساب أن يجب الحقتان في اثنين وتسعين — إذ الحقة يجب في ست وأربعين، وفي قوله: — وفي مائة وإحدى وعشرين ثلاث بنات لبون — لأنه لو اعتبر الحساب لوجب الثلاث بنات لبون في مائة وثمانية فهذه كلها أمور تعبدية مرجعها للنص ولا دخل للحساب فيها

• (تنبيه) • ما بين النصب يقال له (وقص) بفتحين — وهو المشهور لغة أو بفتح فسكون — وهو المشهور على ألسنة الفقهاء — أى عفو فلا يتعلق به الواجب على الأصح لا وجودا ولا عدما — بمعنى أنه لا يزيد الواجب بوجوده ولا ينقص بعده وقيل يتعلق به، فلو كان له تسع من الأبل وتلف منها أربع بعد الحول — وجبت شاة كاملة على أصح القولين، وعلى الثاني خمسة اتساع شاة — لأنه يسقط من الشاة أربعة اتساعها بتلف الأربعة ولا وقص في غير الماشية، وغاية ما يتصور من الوقص أى العفو في الأبل تسع وعشرون ما بين — (إحدى وتسعين) و (مائة وأحدى وعشرين) وفي البقر تسع عشرة — ما بين (أربعين) و (ستين) وفي الغنم مائة وثمانية وتسعون — ما بين (مائتين وواحدة) و (أربعمائة)

﴿فصل﴾ (وأول نصاب البقر ثلاثون وفيها تباع وفي أربعين مسنة وعلى هذا أبداً قيس .

﴿فصل﴾ (وأول نصاب الغنم أربعون وفيها شاة جذعة من الضأن أو ثنية من المعز وفي مائة وإحدى وعشرين شاتان وفي مائتين واحدة ثلاث شياه وفي أربعين شياه ثم في كل مائة شاة .

﴿فصل﴾ (والخيلان يزكيان زكاة الواحد

﴿فصل﴾ (وأول نصاب البقر ثلاثون فيجب فيها) وفي بعض النسخ وفيه أي النصاب (تبيع) ابن سنة ودخل في الثانية سمي بذلك اتبعه أمه في المربع ولو أخرج تبعه أجزاء بطريق الأولى (و) يجب (في أربعين مسنة) لها ستان ودخلت في الثالثة سميت بذلك لتكامل أسنانها ولو أخرج عن أربعين تبعين أجزأ على الصحيح (وعلى هذا أبداً قيس) وفي مائة وعشرين ثلاث مسنات أو أربعة أتبعه

﴿فصل﴾ (وأول نصاب الغنم أربعون وفيها شاة) جذعة من الضأن أو ثنية من المعز وسبق بيان الجذعة والثنية وقوله (وفي مائة وإحدى وعشرين شاتان وفي مائتين واحدة ثلاث شياه وفي أربعين شياه ثم في كل مائة شاة) الخ ظاهر غنى عن الشرح

﴿فصل﴾ (والخيلان يزكيان) بكسر الكاف (زكاة) الشخص (الواحد) والخلطة تفيد الشريكين تخفيفاً بأن يملكا مائتين شاة بالسوية بينهما فيلزمهما شاة وقد تفيد تثقيلاً بأن يملكا أربعين شاة بالسوية بينهما فيلزمهما شاة وقد تفيد تخفيفاً على أحدهما وتثقيلاً على الآخر كان يملكا ستين لأحدهما ثلثها وللآخر ثلثاها وقد لا تفيد تخفيفاً ولا تثقيلاً كأن يملكا مائتين شاة

بِسَبْعٍ تَمْرًا نِطَ إِذَا كَانَ الدُّرَّاحُ وَاحِدًا وَالْمَسْرَحُ وَاحِدًا وَالْمَرْعَى وَاحِدًا وَالْفَعْلُ
وَاحِدًا وَالْمَشْرَبُ وَاحِدًا وَالْحَالِبُ وَاحِدًا وَمَوْضِعُ الْحَلْبِ وَاحِدًا .
﴿فصل ٥﴾ وَنِصَابُ الذَّهَبِ عَشْرُونَ مِثْقَالًا

بالسوية بينهما وإنما يركبان زكاة الواحد (ب سبع (١) شرائط إذا كان) وفي
بعض النسخ إن كان (المراح واحدا) وهو بضم الميم مأوى الماشية ليلا
(والمسرح واحد) والمراد بالمسرح الموضع الذي تسرح إليه الماشية
(والمرعى) والراعى (واحدا والفعل واحدا) أى إن اتحد نوع الماشية
فإن اختلف نوعها كضأن ومعر فيجوز أن يكون لكل منهما فحل يطرق ماشيته
(والمشرب) أى الذى تشرب منه الماشية كعين أو نهر أو غيرهما (واحدا)
وقوله (والحالب واحدا) هو أحد الوجهين فى هذه المسئلة والأصح عدم
الاتحاد فى الحالب وكذا الحلب بكسر الميم وهو الإثناء الذى يحلب فيه
(وموضع الحلب) بفتح اللام (واحدا) وحكى النووى إسكان اللام وهو
اسم اللبن المحلوب ويطلق على المصدر قال بعضهم وهو المراد هنا
﴿فصل ٦﴾ ونصاب الذهب عشرون مثقالا تحديدا بوزن مكة والمثقال (٢)

(١) جملة الشروط (عشرة) ذكر المصنف منها سبعة وأهل ثلاثة وهى —
(١) أن تكون الماشيتان نصابا أو دونه ولأحدهما نصاب
(٢) ومضى الحول من وقت الخلطة إذا كان المال حوايا
(٣) وكون الخليطين من أهل الزكاة

(٢) وهو لم يتغير جاهلية ولا إسلاما - وهو - إثنان وسبعون حبة من الشعير
المعتدل غير المقشور المقطوع من طرفيه ماذق وطال ، وأما الدراهم فكانت مختلفة
فى الجاهلية والإسلام لأنها كانت نوعين (أحدهما) وزنه ثمانية دوانق (والآخر)
أربعة غلظ مجموعهما وقسم فى زمن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه ، وقيل فى
زمن عبد الملك بن مروان على هذا القدر وهو ستة دوانق وأجمع المسلمون عليه
(والدائق) ثمان حبات وخمسة حبة هكذا قرره العلامتان الباجورى والبرومائى

وفيه رُبْعُ العَشْرِ وَهُوَ نِصْفُ

درهم وثلاثة أسباع درهم (وفيه) أى نصاب الذهب (ربع العشر وهو نصف

لكن قال العلامة الامباري رحمه الله تعالى جميعا - :
(الدرهم المطلق) في زمنه صلى الله عليه وسلم لا ينصرف إلا الى الستة دوانق كما
قاله في شرح المهذب وعبارته : والصحيح الذي يتعين - اعتماده واعتقاده أن الدرهم المطلقة
في زمانه صلى الله عليه وسلم كانت معروفة الوزن والقدر وهي السابقة للفهم عند
الاطلاق - وبها تتعلق الزكاة وغيرها من الحقوق وإن كان ثم أخرى أكبر وأصغر
فاطلاقه صلى الله عليه وسلم محمول على المفهوم عند الاطلاق وهو (الدرهم) الذي
هو ستة دوانق وأجمعوا عليه ، ولا يجوز أن يجمعوا على خلاف ما كان في زمنه صلى
الله عليه وسلم وخلقائه الراشدين اه ويدل عليه كلام الرملي في شرحه ، وكلام ابن حجر
في شرح العباب اه كلامه رحمه الله تعالى

واعلم أن الدرهم خمسون حبة وخمسا حبة ، ومتى زيد على الدرهم ثلاثة أسباعه
كان مثقالا ، ومتى نقص من المثقال ثلاثة أعشاره كان درهما وذلك لأن ثلاثة
أسباع الدرهم إحدى وعشرون حبة وثلاثة أخماس فإذا ضمت إلى الخمسين وخمسي
حبة - مقدار الدرهم - كان الحاصل اثنتين وسبعين حبة ، ولأن ثلاثة أعشار
المثقال (إحدى وعشرون وثلاثة أخماس أيضا) فإذا نقصت من اثنتين وسبعين
حبة (مقدار المثقال) كان الباقى خمسين حبة وخمسي حبة - (مقدار الدرهم)

• (فائدة) * نصاب الذهب - وهو عشرون مثقالا أى ديناراً - يساوى
العملة المصرية (أحد عشر جنيا مصريا ونصفاً وربعا وثمنا) وقيمة ذلك بالقروش
١١٨٧٥ قرش ، وقيمة النصاب بالجنية الانجليزية اثنا عشر جنيا وثمانين
انجليزية ، وقيمة النصاب (بالبنو) خمسة عشر بنتو وخمسا خمس ، وقيمة النصاب
من المجر خمسة وعشرون مجرا وثمانية أسباع وقيمة النصاب من (البندق) خمسة
وعشرون بندقيا ونصف بندق . ونصاب الفضة مائتا درهم ، وتساوى بالريال المصرى
ستة وعشرين ريالاً وتسعة قروش وثلاثى قرش ، وقيمتها بالقروش خمسمائة وتسعة
وعشرون قرشا وثلاثان هكذا فى (كتاب الفقه على المذاهب الأربعة) ومثله فى فتح
العلام نقلا عن العلامة الذهبى

مِثْقَالٍ وَفِيهِ زَادَ بِحِسَابِهِ ، وَنِصَابُ الْوَرَقِ مِائَتَا دِرْهَمٍ وَفِيهِ رُبْعُ الْعَشْرِ وَهُوَ خَمْسَةُ دَرَاهِمٍ وَفِيهِ زَادَ بِحِسَابِهِ وَلَا يَجِبُ فِي الْحَلِيِّ الْمُبَاحِ زَكَاةٌ .

﴿ فَضْلٌ ﴾ وَنِصَابُ الزُّرُوعِ وَالْثَمَارِ خَمْسَةُ أَوْسُقٍ وَهِيَ أَلْفٌ وَسِتِّمِائَةٌ رَطْلٌ بِالْعِرَاقِ وَفِيهِ زَادَ بِحِسَابِهِ وَفِيهَا إِنْ سَقِيَتْ بِمَاءِ السَّمَاءِ أَوْ السَّيْحِ الْعُشْرُ وَإِنْ سَقِيَتْ بِدُولَابٍ أَوْ يَنْضَجَ نِصْفُ الْعُشْرِ .

﴿ فَضْلٌ ﴾ وَتَقْوَمُ عُرُوضُ التِّجَارَةِ عِنْدَ آخِرِ الْحَوْلِ بِمَا اشْتَرَيْتَ بِهِ

مِثْقَالٍ وَفِيهِ زَادَ (عَلَى عَشْرِينَ مِثْقَالًا) (بِحِسَابِهِ) (وَإِنْ قُلَّ الزَّائِدُ) (وَنِصَابُ الْوَرَقِ) (بِكِسْرِ الرَّاءِ) وَهُوَ الْفِضَّةُ (مِائَتَا دِرْهَمٍ وَفِيهِ رُبْعُ الْعَشْرِ وَهُوَ خَمْسَةُ دَرَاهِمٍ وَفِيهِ زَادَ) (عَلَى الْمِائَتَيْنِ) (بِحِسَابِهِ) (وَإِنْ قُلَّ الزَّائِدُ وَلَا شَيْءَ فِي الْمَغْشُوشِ مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ حَتَّى يَبْلُغَ خَالِصَةُ نِصَابَا) (وَلَا يَجِبُ فِي الْحَلِيِّ الْمُبَاحِ زَكَاةٌ) أَمَّا الْحَلِيُّ الْمَحْرَمُ كَسَوَارٍ وَخِلْخَالِ الرَّجُلِ وَخَنَازِيرٍ فَتَجِبُ الزَّكَاةُ فِيهِ

﴿ فَضْلٌ ﴾ وَنِصَابُ الزُّرُوعِ وَالْثَمَارِ خَمْسَةُ أَوْسُقٍ (مِنْ الْوَسْقِ مُصَدَّرٌ بِمَعْنَى الْجَمْعِ لِأَنَّ الْوَسْقَ يَجْمَعُ الصِّعَاقَ) (وَهِيَ) (أَيْ الْخَمْسَةُ أَوْسُقٍ) (أَلْفٌ وَسِتِّمِائَةٌ رَطْلٌ بِالْعِرَاقِ) (وَفِي بَعْضِ النُّسخِ بِالْبَغْدَادِ) (وَمَا زَادَ بِحِسَابِهِ) (وَرَطْلٌ بِبَغْدَادٍ عِنْدَ مَنْوُورٍ مِائَةٌ وَثَمَانِيَةٌ وَعِشْرُونَ دِرْهَمًا وَأَرْبَعَةُ أَسْبَاعٍ دِرْهَمٌ) (وَفِيهَا) (أَيْ الزُّرُوعُ وَالْثَمَارُ) (إِنْ سَقِيَتْ بِمَاءِ السَّمَاءِ) (وَهُوَ الْمَطَرُ وَنَحْوُهُ كَالثَّلْجِ) (أَوْ السَّيْحِ) (وَهُوَ الْمَاءُ الْجَارِي عَلَى الْأَرْضِ بِسَبَبِ سِدِّ النَّهْرِ فَيَصْعَدُ الْمَاءُ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ فَيَسْقِيهَا) (الْعُشْرُ وَإِنْ سَقِيَتْ بِدُولَابٍ) (بِضَمِّ الدَّالِ وَفَتْحِهَا مَا يَدِيرُهُ الْحَيَوَانُ) (أَوْ) (سَقِيَتْ) (يَنْضَجُ) (مِنْ نَهَرٍ أَوْ بئرٍ بِحَيَوَانٍ كَبِيرٍ أَوْ بَقَرَةٍ) (نِصْفُ الْعَشْرِ) (وَفِيهِ سَقَى بِمَاءِ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ مِثْلًا سِوَاهُ ثَلَاثَةَ أَرْبَاعِ الْعَشْرِ .

﴿ فَضْلٌ ﴾ وَتَقْوَمُ عُرُوضُ التِّجَارَةِ عِنْدَ آخِرِ الْحَوْلِ بِمَا اشْتَرَيْتَ بِهِ سِوَاهُ كَانَ ثَمَنُ مَالِ التِّجَارَةِ نِصَابًا أَمْ لَا فَإِنْ بَلَغَتْ قِيَمَةُ الْعُرُوضِ آخِرَ الْحَوْلِ

وَيُخْرِجُ مِنْ ذَلِكَ رُبْعُ الْعَشْرِ وَمَا اسْتَخْرِجَ مِنْ مَعَادِنِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ يُخْرِجُ مِنْهُ رُبْعُ الْعَشْرِ فِي الْحَالِ وَمَا يُوجَدُ مِنَ الرِّكَازِ فَفِيهِ الْخُمْسُ .

(فصل ١٠) وَتَجِبُ زَكَاةُ الْفِطْرِ بِثَلَاثَةِ أَشْيَاءِ الْإِسْلَامِ . وَبِغُرُوبِ الشَّمْسِ مِنْ آخِرِ يَوْمٍ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ . وَوُجُودِ الْفَضْلِ عَنْ قُوَّتِهِ وَقَوْتِ عِيَالِهِ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ

نصابا زكاهها والا فلا (ويخرج من ذلك) بعد بلوغ قيمة مال التجارة نصابا (ربع العشر) منه (وما استخرج من معادن الذهب والفضة يخرج منه) ان بلغ نصابا (ربع العشر في الحال) ان كان المستخرج من أهل وجوب الزكاة (والمعادن) جمع معدن بفتح الدال وكسر هاء اسم لمكان خلق الله تعالى فيه ذلك من موات أو ملك (وما يوجد من الركاك) وهو دفين الجاهلية وهي الحالة التي كانت العرب عليها قبل الاسلام من الجهل بالله ورسوله وشرائع الاسلام (فقيه) أى الركاك (الخمس) ويصرف مصرف الزكاة على المشهور ومقابله انه يصرف إلى أهل الخمس المذكورين في آية النى .

(فصل ١١) وَتَجِبُ زَكَاةُ الْفِطْرِ أَى الْخَلْقَةِ (بثلاثة (١) أشياء الاسلام) فلا فطرة على كافر أصلى الا فى رقيقه وقريبه المسلمين (وبغروب (٢) الشمس من آخر يوم من شهر رمضان) وحينئذ فتخرج زكاة الفطر عن مائت بعد الغروب دون من ولد بعده (ووجود الفضل) وهو يسار الشخص بما يفضل (عن قوته وقوت عياله فى ذلك اليوم) أى يوم عيد الفطر وكذا ليلته أيضا

(١) بل بأربعة — فالرابع الحرية كلاً أو بعضاً

(٢) أى تمام غروبها والسنة أن تخرج قبل صلاة العيد ، واعلم أن لها خمسة أوقات (وقت جواز) أول الشهر و (وقت غروب) إذا غربت الشمس و (وقت فضيلة) قبل الخروج لصلاة العيد و (وقت كراهة) بعد الصلاة — مالم يكن التأخير لعذر كاتظار قريب أو أحوج و (وقت حرمة) بعد يوم العيد

وَيُزَكَّى عَنْ نَفْسِهِ وَعَمَّنْ تَلَزَّمَهُ نَفَقَتُهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ صَاعاً مِنْ قُوتِ بَلَدِهِ
وَقَدْرُهُ خَمْسَةُ أَرْطَالٍ وَثُلُثٌ بِالْعِرَاقِ .
﴿فصل﴾ وتُدْفَعُ الزَّكَاةُ إِلَى الْأَصْنَافِ الثَّمَانِيَةِ الَّذِينَ ذَكَرَهُمُ اللَّهُ

(ويزكى) الشخص (عن نفسه وعن تَلَزَّمَهُ نفقته من المسلمين) فلا يلزم
المسلم فطرة عبد وقريب وزوجة كفار وان وجبت نفقتهم واذا وجبت الفطرة
على شخص فيخرج (صاعاً من قوت بلده) ان كان بلدياً
فان كان في البلد أقوات غلب بعضها وجب الإخراج منه ولو كان الشخص
في بادية لا قوت فيها أخرج من قوت أقرب البلاد إليه ومن لم يدسر بصاع
بل يبعثه لزمه ذلك البعض (وقدره (١)) أى الصاع (خمس أرتال وثلث
بالعراق) وسبق بيان الرطل العراقي في نصاب الزروع
﴿فصل﴾ وتُدْفَعُ (٢) الزكاة إلى الأصناف الثمانية الذين ذكرهم الله تعالى

(١) أى الصاع وهو بالكيل المصرى قدحان تقريباً وهما أربع حفنات بكفى
رجل معتدلين

(٢) قال : — (وتدفع الزكاة) — أى بأنواعها الثمانية وكذا زكاة الفطر —
(إلى الأصناف الثمانية) والحاصل أنه يجب على الامام أربعة أمور - (تعميم
الأصناف ، والتسوية بينهم) - (وتعميم الآحاد ، والتسوية بينهم - عند تساوى
الحاجات) والمراد تعميم آحاد الاقليم الذى يوجد فيه تفريق الزكاة - لاتعميم جميع
آحاد الناس المستحقين لتعذره ، ويجب على المالك أيضاً أربعة أمور (تعميم الأصناف
سوى العامل - لأنه لاعامل عند قسم المالك - (والتسوية بينهم ، واستيعاب آحاد
الأصناف ان انحصروا فى البلد ، ووفى بهم المال - (والتسوية بين آحاد كل صنف)
ان انحصروا ، ووفى بهم المال أيضاً - أما إذا لم ينحصروا أو انحصروا ولم يوفى بهم
المال - فالواجب عليه شيان - (تعميم الأصناف ، والتسوية بينهم)

﴿ تنبيه ﴾ مقررنا من وجوب تعميم الأصناف لافرق فيه بين زكاة المال
وزكاة البدن هو المعتمد فى المذهب ، واختار جمع من العلماء منهم السبكي ،

تَمَالَى فِي كِتَابِهِ الْعَزِيزِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : (إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ
وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ . وَفِي الرِّقَابِ . وَالْغَارِمِينَ . وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ .
وَأَبْنِ السَّبِيلِ)

فِي كِتَابِهِ الْعَزِيزِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : - (إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا
وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ) الْحُ حُو ظَاهِر
غَنَى عَنِ الشَّرْحِ إِلَّا مَعْرِفَةَ الْأَصْنَافِ الْمَذْكُورَةِ (فَالْفَقِيرُ) فِي الزَّكَاةِ هُوَ الَّذِي
لَا مَالَ لَهُ وَلَا كَسْبَ يَقَعُ مَوْقِعًا مِنْ حَاجَتِهِ أَمَّا (فَقِيرُ الْعَرَايَا) فَهُوَ مَنْ لَا نَقْدَ
يَدُهُ (وَالْمَسْكِينُ) مَنْ قَدَرَ عَلَى مَالٍ أَوْ كَسْبَ يَقَعُ كُلُّ مِنْهُمَا مَوْقِعًا مِنْ كِفَايَتِهِ
وَلَا يَكْفِيهِ كَمَنْ يَحْتَاجُ لِعَشْرَةِ دَرَاهِمٍ وَعِنْدَهُ سَبْعَةٌ (وَالْعَامِلُ) مَنْ اسْتَعْمَلَهُ الْإِمَامُ
عَلَى اخْتِارِ الصَّدَقَاتِ وَدَفْعِهَا لِمُسْتَحِقِّيهَا (وَالْمُؤَلَّفَةُ قُلُوبُهُمْ) وَهُمْ أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ (أَحَدُهَا)
مُؤَلَّفَةُ الْمُسْلِمِينَ وَهُوَ مَنْ أَسْلَمَ وَنَيْتُهُ ضَعِيفَةٌ فِي الْإِسْلَامِ فَيَتَأَلَّفُ بِدَفْعِ الزَّكَاةِ
وَبَقِيَةِ الْأَقْسَامِ مَذْكُورَةٍ فِي الْمَبْسُوطَاتِ وَفِي الرِّقَابِ هُمُ الْمَكَاتِبُونَ كِتَابَةً صَحِيحَةً
أَمَّا الْمَكَاتِبُ كِتَابَةً فَاسِدَةٌ فَلَا يُعْطَى مِنْ سَهْمِ الْمَكَاتِبِينَ (وَالْغَارِمُ) ثَلَاثَةٌ
أَقْسَامٍ (أَحَدُهَا) مَنْ اسْتَدَانَ دِينَارًا لَتَسْكِينِ فِتْنَةٍ بَيْنَ طَائِفَتَيْنِ فِي قِتِيلٍ لَمْ يَظْهَرْ قَاتِلُهُ
فَتَحْمِلُ دِينَارًا بِسَبَبِ ذَلِكَ فَيَقْضَى دِينُهُ مِنْ سَهْمِ الْغَارِمِينَ غَنِيًّا كَانَ أَوْ فَقِيرًا
وَإِنَّمَا يُعْطَى الْغَارِمُ عِنْدَ بَقَاءِ الدِّينِ عَلَيْهِ فَإِنْ أَدَاهُ مِنْ مَالِهِ أَوْ دَفَعَهُ ابْتِدَاءً لَمْ يُعْطَ
مِنْ سَهْمِ الْغَارِمِينَ وَبَقِيَةُ أَقْسَامِ الْغَارِمِينَ فِي الْمَبْسُوطَاتِ وَأَمَّا سَبِيلُ اللَّهِ فَهُمُ

وَالْأَصْطَخَرِيُّ وَالرُّوْيَانِيُّ وَالْجَرَجَانِيُّ - قَالَ الْجَلِيلِيُّ : وَهُوَ الْمَفْتَى بِهِ فِي زَمَانِنَا - جَوَازُ
دَفْعِهَا إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْرَاءٍ أَوْ مَسَاكِينٍ مِثْلًا ، وَاخْتَارَ آخَرُونَ جَوَازَ الدَّفْعِ لِوَاحِدٍ
وَمِنْهُمْ الشِّيرَازِيُّ وَابْنُ الْمُنْذَرِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَعَلَيْهِ الْعَمَلُ فِي سَائِرِ الْأَعْيَارِ وَالْأَمْصَارِ
قَالَ وَهُوَ الْمُخْتَارُ - لَكِنْ الْأَحْوَطُ دَفْعُهَا إِلَى ثَلَاثَةٍ وَلَا بِأَسَاسٍ بِتَقْلِيدِ هَذِهِ الْأَقْوَالِ فِي
هَذَا الزَّمَانِ لِعُسْرِ الْعَمَلِ فِيهِ بِالْمَعْتَمَدِ

قَالَ ابْنُ عَجِيلٍ الْهَمْدِيُّ : - (ثَلَاثُ مَسَائِلَ فِي الزَّكَاةِ نَفَى فِيهَا عَلَى خِلَافِ الْمَذْهَبِ - نَقَلَ
الزَّكَاةَ ، وَدَفَعَ زَكَاةً وَاحِدَةً لِوَاحِدٍ . وَدَفَعَهَا لَصَنْفٍ وَاحِدٍ)

وَالْيَ مِنْ يَوْجَدُ مِنْهُمْ وَلَا يُقْتَصَرُ عَلَى أَقَلِّ مِنْ ثَلَاثَةٍ مِنْ كُلِّ صِنْفٍ
إِلَّا الْعَامِلَ (وَحَمْسَةً) لَا يَجُوزُ دَفْعُهَا إِلَيْهِمْ (الْغَنَى) بِمَالٍ أَوْ كَسْبٍ وَ (الْعَبْدُ)
وَ (بَنُو هَاشِمٍ) وَ (بَنُو الْمُطَلَبِ) وَ (الْكَافِرُ) - وَمَنْ تَلَزَمَ الْمَرْكَبُ نَفَقَتُهُ لَا يَدْفَعُهَا
إِلَيْهِمْ بِاسْمِ الْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ.

﴿ كِتَابُ الصِّيَامِ ﴾

الغزاة الذين لا سهم لهم في ديوان المرتزقة بل هم متطوعون بالجهاد وأما ابن
السييل فهو من ينشئ سفرا من بلد الزكاة أو يكون مجتازا ببلدها ويشترط
فيه الحاجة وعدم المعصية وقوله (وإلى من يوجد منهم) أى الأصناف فيه
إشارة إلى أنه إذا فقد بعض الأصناف ووجد البعض تصرف لمن يوجد منهم
فان قدوا كلهم حفظت الزكاة حتى يوجدوا كلهم أو بعضهم (ولا يقتصر)
في إعطاء الزكاة (على أقل من ثلاثة من كل صنف) من الأصناف الثمانية
(إلا العامل) فانه يجوز أن يكون واحدا إن حصلت به الكفاية وإذا
صرفت لاثنتين من كل صنف غرم للثالث أقل متمول وقيل يغرم له الثلث
(وخمسة لا يجوز دفعها) أى الزكاة (إليهم الغنى بمال أو كسب والعبد وبنو
هاشم وبنو المطلب) سواء منعوا حقهم من خمس الخمس أم لا وكذا عتقاؤهم
لا يجوز دفع الزكاة إليهم ويجوز لكل منهم أخذ صدقة التطوع على المشهور
(والكاfer) وفي بعض النسخ ولا تصح للكاfer (ومن تلزم الميزكى نفقته
لا يدفعها) أى الزكاة (إليهم باسم الفقراء والمساكين) ويجوز دفعها إليهم
باسم كونهم غزاة أو غارمين مثلا

* (كِتَابُ) بَيَانُ أَحْكَامِ الصِّيَامِ *

هو والصوم مصدران معناهما لغة الامساك وشرعا امساك عن مفطر
بنية مخصوصة جميع نهار قابل للصوم من مسلم عاقل طاهر من حيض ونفاس

وَشَرَائِطُ وَجُوبِ الصَّيَامِ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ الْإِسْلَامُ وَالْبُلُوغُ وَالْعَقْلُ وَالْقُدْرَةُ عَلَى الصَّوْمِ * وَفَرَائِضُ الصَّوْمِ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ النِّيَّةُ وَالْإِمْسَاكُ عَنِ الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ وَالْجَمْعُ وَتَعْمِدُ الْقِيَّةِ * وَالَّذِي يُفْطِرُ بِهِ الصَّائِمُ عَشْرَةُ أَشْيَاءَ : مَا وَصَلَ عَمْدًا إِلَى الْجَوْفِ وَالرَّأْسِ وَالْحُقْنَةُ فِي أَحَدِ السَّبِيلَيْنِ وَالْقِيَّةُ عَمْدًا وَالْوُطْءُ عَمْدًا فِي الْفَرْجِ وَالْإِنْزَالُ عَنْ مَبَاشَرَةٍ

(وشرائط وجوب الصيام ثلاثة أشياء) وفي بعض النسخ أربعة أشياء (الإسلام والبلوغ والعقل والقدرة على الصوم) وهذا هو الساقط على نسخة الثلاثة فلا يجب الصوم على المتصف باضداد ذلك (وفرائض الصوم أربعة خصال) أحدها (النية) بالقلب فإن كان الصوم فرضاً كرمضان أو نذر فلا بد من إيقاع النية ليلاً ويجب التعيين في صوم الفرض كرمضان ، وأكمل نية صومه أن يقول الشخص : - نويت صوم غد عن أداء فرض رمضان هذه السنة لله تعالى (و) الثاني (الإمساك عن الأكل والشرب) وإن قل الماء كول والمشروب عند التعمد فإن أكل ناسياً لم يفطر أو جاهلاً لم يفطر إن كان قريباً عهداً بالإسلام أو نشأ بعيداً عن العلماء والافطر (و) الثالث (الجماع^(١)) عامداً وأما الجماع ناسياً فكلاً كل ناسياً (و) الرابع (تعمد القيَّة^(٢)) فلو غلبه القي لم يبطل صومه (والذي يفطر به الصائم عشرة أشياء) أحدها وثانيها (ما وصل عمداً إلى الجوف) المنفتح (أو) غير المنفتح كالوصول من مأمومة إلى (الرأس) والمراد إمساك الصائم عن وصول عين إلى ما يسمى جَوْفًا (و) الثالث (الحقنة في أحد السبيلين) وهي دواء يحقن به المريض في قبل أو دبر المعبر عنهما في المتن بالسبيلين (و) الرابع (القيَّة عامداً) فإن لم يتعمده لم يبطل صومه كما سبق (و) الخامس (الوطء عامداً في الفرج) فلا يفطر الصائم بالجماع ناسياً كما سبق (و) السادس (الانزال) وهو خروج المني (عن مباشرة) بلا جماع محرماً كان كإخراجه بيده أو غير محرماً كإخراجه بيد زوجته أو جاريته واحتراز بمباشرة عن خروج المني باحتلام فلا

(١) أي الإمساك عن الجماع (٢) أي الإمساك عنه

والحيض والنفس والجنون والرَّدة، ويستحب في الصوم ثلاثة أشياء تعجيلُ
الفطر وتأخير السحور وترك الهجر من الكلام وبحرم صيام خمسة أيام :
الميدان وأيام التشريق الثلاثة ويكره صوم يوم الشك إلا أن يوافق عادة
له * ومن وطئ في نهار رمضان عامداً في الفرج فعليه القضاء والكفارة
وهي عتق رقبة مؤمنة

افطار به جزماً (و) السابع إلى آخر العشرة (الحيض والنفس والجنون
والردة) فتى طرأ شيء منها في أثناء الصوم أبطله (ويستحب في الصوم ثلاثة
أشياء) أحدها (تعجيل الفطر) ان تحقق الصائم غروب الشمس فان شك
فلا يعجل الفطر وينس أن يفطر على تمر والافاء (و) الثاني (تأخير السحور)
مالم يقع في شك فلا يؤخر ويحصل السحور بقليل الأكل والماء (و) الثالث
(ترك الهجر) أى الفحش (من الكلام) الفاحش فيصون الصائم لسانه عن
الكذب والغيبة ونحو ذلك كالشتم فان شتمه أحد فليقل مرتين أو ثلاثة انى
صائم اما بلسانه كما قاله النووي في الاذكار أو بقلبه كما نقله الرافعي عن الأئمة
واقصر عليه (ويحرم صيام خمسة أيام العيدين) أى صوم عيد الفطر وعيد
الاضحى (وأيام التشريق) وهى الثلاثة بعد يوم النحر (و) يكره تحريماً
(صوم يوم الشك) بلا سبب يقتضى صومه وأشار المصنف لبعض صور
هذا السبب بقوله (الا أن يوافق عادة له) فى تطوعه كمن عادته صوم يوم
وافطار يوم فوافق صومه يوم الشك وله صوم يوم الشك أيضاً عن قضاء
ونذر ويوم الشك هو يوم الثلاثين من شعبان إذا لم ير الهلال ليلتها مع الصحو
أو تحدث الناس برؤيته ولم يعلم عدل رآه أو شهد برؤيته صبيان أو عبيد أو
فسقة (ومن وطئ) فى نهار رمضان حال كونه (عامداً فى الفرج وهو مكلف
بالصوم ونوى من الليل وهو آثم بهذا الوطء لأجل الصوم) فعليه القضاء
والكفارة وهى عتق رقبة مؤمنة (وفى بعض النسخ سليمة من العيوب المضرة

فَإِنْ لَمْ يَجِدْهَا فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَأُطْعَامُ سِتِينَ مِسْكِينًا
لِكُلِّ مِسْكِينٍ مُدٌّ * وَمَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ مِنْ رَمَضَانَ أُطْعِمَ عَنْهُ لِكُلِّ
يَوْمٍ مُدٌّ (والشيخ) إِنْ عَجَزَ عَنِ الصَّوْمِ يُفْطَرُ وَيُعْلَمُ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ مُدًّا
(وَالْحَامِلُ وَالْمَرْضِعُ) إِنْ خَافَتَا عَلَى أَنْفُسِهِمَا أَفْطَرَتَا وَعَلَيْهِمَا الْقَضَاءُ وَإِنْ خَافَتَا
عَلَى أَوْلَادِهِمَا أَفْطَرَتَا وَعَلَيْهِمَا الْقَضَاءُ وَالْكَفَّارَةُ

بالعمل والكسب (فإن لم يجدها فصيام شهرين متتابعين فإن لم يستطع)
صومهما (فأطعام ستين مسكينا) أو فقيرا (لكل مسكين مد) أى بما يجزى
في صدقة الفطر فإن عجز عن الجميع استقرت الكفارة في ذمته فإذا قدر بعد
ذلك على خصلة من خصال الكفارة فعلها (ومن مات وعليه صيام) فائت
من رمضان بعذر كمن أفطر فيه لمرض ولم يتمكن من قضاؤه كأن استمر
مرضه حتى مات فلا اثم في هذا الفائت ولا تدارك له بالقضية وإن كان فائتا
بغير عذر ومات قبل التمكن من قضاؤه (أطعم عنه) أى أخرج الولي عن
الميت من تركته (لكل يوم) فات (مد) طعام وهو رطل وثلاث بالبغدادى
وهو بالكيل نصف قدح مصرى وما ذكره المصنف هو القول الجديد والقديم
لا يتعين الإطعام بل يجوز للولى أيضا أن يصوم عنه بل يسن له ذلك كما في
شرح المذهب وصوب في الروضة الجزم بالقديم (والشيخ) الهرم والعجوز
والمريض الذى لا يرجى برؤه (إذا عجز) كل منهم (عن الصوم) يفطر ويطعم
عن كل يوم مدا) ولا يجوز تعجيل المد قبل رمضان ويجوز بعد فجر كل
يوم (والحامل والمرضع إذا خافتا على أنفسهما) ضررا يلحقهما بالصوم
كضرر المريض (أفطرتا و) وجب (عليهما القضاء وإن خافتا على
أولادهما) أى إسقاط الولد فى الحامل وقلة اللبن فى المرضع
(أفطرتا و) وجب (عليهما القضاء) للأفطار (والكفارة) أيضا (والكفارة)

عَنْ كُلِّ يَوْمٍ مُدَّةٌ وَهُوَ رَطْلٌ وَقُلْتُ بِالْعِرَاقِ وَالْمَرِيضُ وَالْمُسَافِرُ سَفَرًا طَوِيلًا
يَقْطُرَانِ وَيَقْضِيَانِ .

(فصل) والاعتكاف سنة مستحبة وله شرطان : النية . واللبث
في المسجد ولا يخرج من الاعتكاف المندور إلا لحاجة الإنسان

أن يخرج أيضا (عن كل يوم مد وهو) كما سبق (رطل وثلث بالعراقي)
ويجوز عنه أيضا بالبغدادي (والمريض والمسافر سفرا طويلا) مباحا أن
تضر بالصوم (يقطران ويقضيان) وللريض إن كان مرضه مطبقا ترك
النية من الليل وإن لم يكن مطبقا كما لو كان يحم وقتا دون وقت وكان وقت
الشروع في الصوم محموا فله ترك النية وإلا فعليه النية ليلا فان عادت الحمى
واحتاج إلى الإفطار أفطر وسكت المصنف عن صوم التطوع وهو مذكور في
المطلوبات ومنه صوم عرفة وعاشوراء وتاسوعاء وأيام البيض وستة
من شوال

(فصل) في أحكام الاعتكاف وهو : (لغة) الإقامة على الشيء من خير
أوشر و (شرعا) إقامة بمسجد بصفة مخصوصة (والاعتكاف سنة مستحبة) في
كل وقت وهو في العشر الأخير من رمضان أفضل منه في غيره لأجل طلب ليلة
القدر وهي عند الشافعي رضي الله تعالى عنه منحصرة في العشر الأخير من
رمضان فكل ليلة منه محتملة لها لكن الوتر أرجاها وأرجى ليالي الوتر ليلة
الحادي أو الثالث والعشرين (وله) أي الاعتكاف المذكور (شرطان)
أحدهما (النية) وينوي في الاعتكاف المندور الفريضة أو النذر (و) الثاني
(اللبث في المسجد) ولا يكفي في اللبث قدر الطمأنينة بل الزيادة عليه بحيث
يسمى ذلك اللبث عكوفاً و شرط المعتكف (اسلام) و (عقل) و (نقاء)
عن حيض ونفاس وجنابة فلا يصح اعتكاف كافر ومجنون وحائض ونفساء
وجنب ولو ارتد المعتكف أو سكر بطل اعتكافه (ولا يخرج) المعتكف
من الاعتكاف المندور إلا لحاجة الإنسان (من بول وغائط وما في معناها

أَوْ عُذْرٍ مِنْ حَيْضٍ أَوْ مَرَضٍ لَا يُمْكِنُ الْمَقَامُ مَعَهُ وَيَنْقُطُ بِالْوُطْءِ .

﴿ كِتَابُ الْحَجِّ ﴾

وَشَرَائِطُ وَجُوبِ الْحَجِّ سَبْعَةٌ أَشْيَاءُ (الْإِسْلَامُ) وَ (الْبُلُوغُ) وَ (الْعَقْلُ) وَ (الْحُرِّيَّةُ) وَ (وُجُودُ الزَّادِ وَالرَّاحِلَةِ) وَ (تَخْلِيَةُ الطَّرِيقِ) وَ (إِمْكَانُ الْمَسِيرِ)

كفصل جنابة (أو عذر من حيض) أو نفاس فتخرج المرأة من المسجد لأجلهما (أو) عذر من (مرض لا يمكن المقام معه) في المسجد بأن كان يحتاج لفرش وخادم وطبيب أو يخاف تلويث المسجد كسهال وادرار بول وخرج بقول المصنف لا يمكن الخ المرض الخفيف كحصى خفيفة فلا يجوز الخروج من المسجد بسببها (ويبطل) الاعتكاف (بالوطء) مختارا إذا كرا للاعتكاف عالما بالتحريم وأما مباشرة المعتكف بشهوة فتبطل اعتكافه إن أنزل وإلا فلا .

* (كِتَابُ) أَحْكَامِ (الْحَجِّ) *

وهو لغة القصد وشرعا قصد البيت الحرام للنسك (وشرائط وجوب الحج سبعة أشياء الاسلام والبلوغ والعقل والحرية) فلا يجب الحج على المتصف بضد ذلك (ووجود الزاد) وأوعيته ان احتاج اليها وقد لا يحتاج اليها كشخص قريب من مكة ويشترط أيضا وجود الماء في المواضع المعتاد حمل الماء منها بضمن المثل (و) وجود (الراحلة) التي تصلح لمثله بشراء أو استئجار، هذا إن كان الشخص بينه وبين مكة مرحلتان فأكثر سواء قدر على المشي أم لا فإن كان بينه وبين مكة دون مرحلتين وهو قوى على المشي لزمه الحج بلا راحلة ويشترط كون ما ذكر فاضلا عن دينه وعن مؤونة من عليه مؤتهم مدة ذهابه وإيابه وفاضلا أيضا عن مسكنه اللاتق به وعن عبد يليق به (وتخلية الطريق) والمراد بالتخلية هنا أمن الطريق ظنا بحسب ما يليق بكل مكان فلو لم يأمن الشخص على نفسه أو ماله أو بضعه لم يجب عليه الحج وقوله (وامكان المسير)

وَأَرْكَانُ الْحَجِّ أَرْبَعَةٌ (الْإِحْرَامُ) مَعَ النِّيَّةِ وَ (الْوُقُوفُ بِعَرَفَةَ) وَ (الطَّوَافُ) بِالْبَيْتِ وَ (السَّعْيُ) بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ * وَأَزْكَى كُنُ الْعُمْرَةِ ثَلَاثَةٌ (الْإِحْرَامُ) وَ (الطَّوَافُ) وَ (السَّعْيُ) وَ (الْحَلْقُ) أَوْ (التَّقْصِيرُ) فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ وَوَاجِبَاتُ الْحَجِّ غَيْرُ الْأَرْكَانِ ثَلَاثَةٌ أَشْيَاءٌ : الْإِحْرَامُ مِنَ الْمِيقَاتِ

ثابت في بعض النسخ والمراد بهذا الامكان أن يبقى من الزمان بعد وجود الزاد والراحلة ما يمكن فيه السير المعهود الى الحج فان أمكن إلا انه يحتاج لقطع مرحلتين في بعض الأيام لم يلزمه الحج للضرر (وأركان الحج أربعة) أحدها (الاحرام مع النية) أى نية الدخول في الحج (و) الثاني (الوقوف بعرفة) والمراد به حضور المحرم بالحج لحظة بعد زوال الشمس يوم عرفة وهو اليوم التاسع من ذى الحجة بشرط كون الواقف أهلا للعبادة لا مجنونا ولا مغمى عليه ويستمر وقت الوقوف إلى فجر يوم النحر وهو العاشر من ذى الحجة (و) الثالث (الطواف بالبيت) سبع طوافات جاেলা في طوافه البيت عن يساره مبتدأ بالحجر الأسود محاذيا له في مروره بجميع بدنه فلو بدأ بنير الحجر لم يحسب له (و) الرابع (السعى بين الصفا والمروة) سبع مرات وشرطه أن يبدأ في أول مرة بالصفا ويحتم بالمروة ويحسب ذهابه من الصفا إلى المروة مرة وعوده منها إليه مرة أخرى والصفا بالقصر طرف جبل أبي قيس والمروة بفتح الميم علم على الموضع المعروف بمكة وبقي من أركان الحج الحلق أو التقصير أن جعلنا كلا منهما نسكا وهو المشهور فان قلنا أن كلا منهما استباحة محظور فليسا من الأركان ويجب تقديم الإحرام على كل من الأركان السابقة (وأركان العمرة ثلاثة) كما في بعض النسخ وفي بعضها أربعة أشياء (الاحرام والطواف والسعى والحلق أو التقصير في أحد القولين) وهو الراجح كما سبق قريبا وإلا فلا يكون من أركان العمرة (وواجبات الحج غير الأركان ثلاثة أشياء) أحدها (الاحرام من الميقات) الصادق بالزمان والمكان فالزمان بالنسبة للحج شوال وذو القعدة وعشر ليال من ذى الحجة وأما بالنسبة للعمرة فجميع

الفهرس

الصفحة	الموضوع
٣	الطهارة ، اطلاقاتها ، تعاريفها ، انقسامها إلى عينية وحكمية .
٤	مقاصد الطهارة ، وسائلها ، وسائل وسائلها .
٥	شروط كراهة الماء المشمس ، وشروط الحكم باستعمال الماء .
٦	شروط طهارة الماء المستعمل في إزالة النجاسة المسمى (بالغسالة) .
٧	شروط الحكم بطهارة المتغير بمخالط ظاهر .
٨	التغير الحسى والتقديرى .
٩	حاصل المقام - « فى تقسيم الماء إلى القليل ، والكثير ، والجارى ، والراكد - من حيث الحكم بالطهارة والنجاسة . »
١٢	مبحث - جلود « الميتة » تطهر بالديباغ .
١٣	بيان ما يحرم استعماله من الآوانى ، وما يجوز .
١٤	حاصل « مسألة الضبة » - « تنمة البحث فى مسألتين » .
١٥	الاجتهاد وشروطه .
١٦	السواك . ١٧ فروض الوضوء .
١٨	شروط الوضوء . ١٩ مكروهاته .
٢٣	الاستنجاء وآدابه . ٢٥ نواقض الوضوء .
٢٦	الغسل ، موجباته ، وفرائضه . ٢٧ الاغتسالات المسنونة .
٢٨	المسح على الخفين .
٣١	التيمم « سببه ، شروط صحته ، إفروضة ، سننه ، مكروهاته ، مبطلاته .
٣٤	(أحوال مريد التيمم - من حيث طلب الماء وعدمه) - وفيه الكلام على حد الغوث ، والقرب ، والبعد .

الصفحة	الموضوع
٤١	النجاسات وإزالتها . ٤٤ أحكام الحيض والنفاس .
٤٩	كتاب الصلاة . ٥٥ شرائط الصلاة قبل الدخول فيها .
٥٧	شروط — ترك استقبال القبلة في النافلة . ٥٩ أركان الصلاة .
٦٤	الأذان والاقامة — (شروطهما، سننهما، مكروهاتهما، مبطلاتهما) .
٦٨	فصل — في أمور تحالف فيها المرأة الرجل في الصلاة .
٦٩	مبطلات الصلاة . ٧٤ عدد ركعات الصلاة .
٧٦	الكلام على المتروك من الصلاة . ٧٧ أسباب سجود السهو .
٧٨	أحوال المأموم مع الامام في ترك التشهد .
٨٠	الأوقات التي تكره فيها الصلاة .
٨٢	صلاة الجماعة ، مطلب في أعذار الجماعة .
٨٣	مطلب صور القدوة الممكنة . ٨٤ مطلب شروط القدوة .
٨٩	صلاة المسافرين . ٩٠ مطلب ابتداء السفر وانتهائه .
٩٤	شروط جمع التقديم ، وجمع التأخير . ٩٥ شروط الجمع بالمطر .
٩٧	شرائط وجوب الجمعة . ٩٨ الأعذار المجوزة لترك الجمعة .
٩٩	مطلب في بيان أصناف الناس في الجمعة . ١٠٠ مطلب شروط صحتها .
١٠٠	حكم إعادة الظهر بعد الجمعة . ١٠٧ صلاة العيدين .
١١٠	صلاة الكسوف . ١١٢ صلاة الاستسقاء .
١١٦	صلاة الخوف . ١١٧ بيان أنواع صلاة الخوف الأربعة .
١٢٣	فصل في اللباس . ١٢٤ فصل فيما يتعلق بالميت .
١٢٨	كتاب الزكاة . ١٤٢ كتاب الصيام
١٤٦	الاعتكاف . ١٤٧ الحج

تصويب

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٨	١٠	الطورية	الطورية
١٣	١٤	البلقي	البلقيني
١٣	١٦	الحنيفة	الحنفية
٢٣	٢	يُتَبَّهَها	يُتَبَّعُها
١٣٨	١٩	ينضج	بنضج